ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٧٢ - جمادي الأول ١٤٣٧هـ مارس ٢٠١٦م

الأمير فيصل بن بندر خلال زيارته مجلس الشورى :

التنمية في منطقة الرياض تسير وفق رؤية إستراتيجية تراعي تحقيق التوازن بين أجزائها

الشورى يطالب باحتساب خدمة البند (١٠٥) لأغراض التقاعد

عضو المجلس الأستاذ عبدالرحمن الراشد:

لا وجود لثقافة الانفراد أو الانتصار للرأي في مجلس الشورى

الشورى يطالب بالإفصاح عن أكبر عشرين مالكاً للشركات المدرجة بالسوق

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

حراك دبلوماسي برلماني لمجلس الشورى

الدبلوماسية البرلمانية تأتي عادة داعمة للدبلوماسية والسياسة الخارجية للدولة؛ وبالتنسيق مع وزارة الخارجية تحقيقاً للمصلحة العليا للدولة. وللدبلوماسية البرلمانية دور مهم في توسيع مدارك وأفق البرلمانيين، ورؤيتهم حول القضايا المختلفة، وإطلاعهم على خبرات البرلمانات الأخرى، والسياسات والتشريعات التي تبنتها دول أخرى ومدى نجاحها وفعاليتها، وإمكانية تطبيقها، فضلاً عن دور النواب من خلال «الدبلوماسية البرلمانية» في دعم مواقف الدولة تجاه مختلف القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، والدفاع عن قضاياها.

مجلس الشورى شهد خلال شهر جمادى الأولى حراكاً واسعاً، ونشاطاً كبيراً، في إطار ممارسته للدبلوماسية البرلمانية؛ حيث أجرى معالي رئيس مجلس الشورى محادثات منفصلة مع كل من رئيس مجلس النواب العراقي، ومع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خلال زيارتهما للمملكة، تم خلالها التأكيد على موقف المملكة العربية السعودية من الأوضاع الراهنة في العراق، والدور الرائد والداعم للقضية الفلسطينية، وشرح موقف المملكة من الأزمة في اليمن الشقيق، وقضية الإرهاب.

كما كان المجلس محل اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي، حيث زار رئيس الاتحاد صابر تشودري مجلس الشورى والتقى نائب الرئيس وبحث معه عددًا من الملفات الإقليمية والدولية.

في الجانب الآخر أجرى وفد لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس في موسكو محادثات بناءة وناجحة مع مسؤولي وأعضاء البرلمان الروسي، وبحثوا معهم العديد من القضايا الراهنة، ومواقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا، سيما ما يتعلق بالوضع في كل من اليمن وسوريا.

حراك دبلوماسي برلماني دائم ومستمر يقوم به مجلس الشورى، سواء على صعيد استضافة رؤساء البرلمانات العربية والدولية، أو على صعيد الزيارات الرسمية التي يقوم بها رئيس المجلس، أو لجان الصداقة بالمجلس، هدفها شرح مواقف المملكة من مختلف القضايا الراهنة، والدفاع عن مصالح المملكة وقضاياها، هذا فضلاً عن استشكاف آفاق أوسع للعلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة بما يخدم مصالح المملكة ويحقق مقاصدها.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحت القبة

١٨

وزارة التجارة والصناعة..
في مواجهة تحدي
الاستراتيجية الوطنية للصناعة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٧/٥/٢٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أشاد أحد الأعضاء بالجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة في محاربة كافة أصناف الغش التجاري، وخاصة تلك التي تتعلق بصحة وغذاء الإنسان.

التغطية

٣٤

الأمير فيصل بن بندر خلال زيارته مجلس الشورى:

التنمية في منطقة الرياض تسير وفق رؤية إستراتيجية تراعي تحقيق التوازن بين أجزائها

أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض أن منطقة الرياض تقطف اليوم ثمار الغرس المبارك الذي غرسه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، على مدى عقود من الرعاية الكريمة والتأسيس المتواصل، والخطط المتوالية، والاستغلال الأمثل للموارد والخبرات، حتى تحققت رؤيته الطموحة، لتكتسب الرياض إلى جانب مكانتها الوطنية والسياسية.

الحوار

٤٦

عضو المجلس الأستاذ عبدالرحمن الراشد:

لا وجود لثقافة الانفراد أو الانتصار للرأي في مجلس الشورى

عضو مجلس الشورى الأستاذ عبد الرحمن بن راشد الراشد رجل أعمال نشأ في بيئة تجارية منذ نعومة أظفاره، حيث كان والده واحداً من كبار رجال الأعمال بالمنطقة الشرقية، عبدالرحمن الراشد المتخصص في الإدارة والخبير الاقتصادي عمل في عدد من القطاعات في القطاع الخاص، وبخاصة في الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية حيث بدأ عضواً في اللجنة الصناعية لأربع سنوات، ثم عضو مجلس إدارة الغرفة لأربع سنوات أخرى، ليتسلم بعد ذلك منصب نائب رئيس الغرفة لمدة أربع سنوات، ثم رئيساً للغرفة لثلاث فترات متتالية.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

الدراسة

٥٢

الإسلام والمسلمون في الإعلام الأميركي: الصورة النمطية والمُتخيَّل الراهن (٢ - ٢)

يمكن تحديد الفرق بين السرديات الإعلامية التي بلورت صورة المسلمين في أذهان الأميركيين من خلال عينة الدراسة في ثلاث فئات رئيسة؛ وذلك بالتوازي مع خطِّ التحرير المستقلِّ أو الليبرالي أو المحافظ؛ الذي تبنَّته تلك القنوات الثلاث:

أولًا: سرديات الاتهام: تعاملت مع تغطية تلك الحوادث من منطلق لا يتردد أحيانًا في إصدار بعض الأحكام الجاهزة؛ مثل: تصوير المسلمين كشعوب غير مُتحضِّرة تميل إلى العنف وإلغاء الآخر ومعاداة أميركا؛ ومن خلال فوكس نيوز امتدَّت هذه الصورة نحو المسلمين الأميركيين -أيضًا- كأقلية "لا تنسجم" مع مقومات المجتمع الأميركي.

التحقيق

٥٨

مجلس الشورى والمواطن.. بين الرضا والمطالب

ماذا يريد المواطن من مجلس الشورى؟ سؤال يتبادر إلى الذهن حينما نستحضر العلاقة بين مجلس الشورى والمواطن، فالمجلس من المواطن وإليه، أعضاء المجلس هم مواطنون نشأوا في هذا المجتمع، ويعيشون في وسطه، يتعايشون هموم المواطنين وقضاياهم، ويعون حاجاتهم، ومن هذا المنطلق يتفاعل أعضاء المجلس مع تلك القضايا والهموم، ويطرحونا تحت قبة الشورى بكل شفافية، سعياً إلى حلول ناجعة، تلبي حاجات المواطنين.

تحت القبة :

لجنة خاصة لدراسة مقترح مشروع نظام مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ٨
الشورى يوافق على مشروع نظام تنمية الابتكارات ١٤
الشورى يوافق على الاستراتيجية الوطنية للإسكان ٢٢

في هذا العدد

دراسة قانونية ٦٤
حصاد الشهر ٧٠
متابعات برلمانية ٧٦

المقالات

د. صدقة يحي فاضل ٣١
د. حامدة الوردة الشراري ٦٩
د. عبد الله العسكر... شوريات ... ٨٠

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:٩٨٤٦ - ١٣١٩

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الشورى يطالب الخدمة المدنية باحتساب خدمة (١٠٥) لأغراض التقاعد

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والعشرين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / ٥ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة الخدمة المدنية بدراسة إعطاء صلاحيات التعيين والترقية من المرتبة الثالثة عشرة فما دون للجهات الحكومية وفق معايير وقواعد منظمة لذلك.

كما طالب المجلس بدراسة نقل الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة ومهامها من وزارة المالية إلى وزارة الخدمة المدنية مع استمرار التنسيق مع وزارة المالية فيما يخص استحداث الوظائف.

ودعا المجلس في قراره إلى احتساب خدمة الذين عملوا على البند (١٠٥) ممن ثبتوا على وظائف رسمية لأغراض التقاعد بعد حسم مستحقات التقاعد المترتبة عن تلك الفترة.

تصحيح أوضاع من عينوا على مراتب أقل من مؤهلاتهم العلمية

كما دعا المجلس إلى تصحيح أوضاع من عينوا على مراتب أقل من مؤهلاتهم العلمية أو ثبتوا عليها بعد تعيينهم على بند الساعات، ومعالجة أوضاع شاغلي الوظائف الإدارية الذين عُينوا بموجب الأمر الملكي ذي الرقم (أ/ ١٢١) والتاريخ ١٤٣٢/٧/٢هـ، وهم يحملون مؤهلات تعليمية من خلال ترتيبات تعدها الوزارة بالتنسيق مع وزارة التعليم تتيح نقلهم إلى الوظائف التعليمية المتاحة.

المملكة العربية السعودية
وزارة الخدمة المدنية

وقرر المجلس دعوة وزارة الخدمة المدنية إلى الإسراع في تنفيذ الربط الآلي مع إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية؛ لضمان تحديث المعلومات المطلوبة.

وطالب المجلس الوزارة بوضع آليات لتهيئة الملتحقين بالعمل الحكومي حديثاً لمزاولة أعمال الوظائف المعينين عليها وقياس أدائهم خلال فترة التجربة بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة والجهات الحكومية.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

وأيدت اللجنة الدعوة إلى إصلاحاتٍ في أجهزة تنفيذية في القطاع العام كالحد من المركزية وإعطاء المناطق صلاحيات أكبر في تراخيص الأنشطة الاقتصادية والتوسع في استخدامات التقنية والتعاملات الإلكترونية في الإجراءات الإدارية.

المهندس النقادي يؤكد على ضرورة التوسع في استخدام التقنية والتعاملات الإلكترونية

وأكدت اللجنة على لسان رئيسها المهندس محمد النقادي أهمية زيادة فاعلية الأجهزة الإدارية في الحكومة إذ أنها تستحوذ على (٥٠٪) من إيرادات الدولة، في حين أن مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز (١٦٪)، مضيفاً أن اللجنة تتفق مع الرأي بضرورة التوسع في استخدام التقنية، والتعاملات الإلكترونية في الإجراءات الإدارية.

وأشار رئيس اللجنة إلى القرار الذي أصدره المجلس برقم (٦٨/٩٥) وتاريخ ١٤٣١/١/٢٥هـ ينص على: «وضع نظام آلي يربط الوزارة بالجهات الحكومية الأخرى»، مضيفاً أن وزارة الخدمة المدنية أفادت بأن استراتيجيتها في مجال تقنية المعلومات تعالج هذا الموضوع؛ إلا أن الوزارة لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على المعلومات؛ لذلك طالبت اللجنة في إحدى توصياتها بالإسراع في تنفيذ الربط وفق ما طالب بذلك عدد من الأعضاء في مداخلاتهم، أما باقي الملحوظات والآراء حول هذا المحور فهي تخرج عن نطاق التقرير.

وفيما يتعلق بعلاج الأوضاع الوظيفية لموظفين عُينوا على وظائف إدارية بدلاً من التعليمية التي سبق أن تقدموا لها، ومجموعة من المعلمين والمعلمات عُينوا على البند (١٠٥) لمدد متفاوتة بلغت عند بعضهم تسع سنوات، ثم ثُبتوا -بعد ذلك- على مستويات أقل من التي ينبغي أن يكونوا عليها دون ترقيات أو أن تحسب تلك الفترة لغرض التقاعد، والأمر نفسه ينطبق على من عينوا على وظائف أقل من مؤهلاتهم العلمية، أوضح رئيس اللجنة أن جميع المداخلات حول هذا المحور جاءت مؤيدة لتوصيات اللجنة التي تعالج أوضاع المواطنين؛ لكن زميلًا رأى أن تشمل المعالجة من انتقلوا إلى القطاع الخاص، وزميلًا آخر رأى احتساب الخدمة والخبرة إلى جانب المؤهل العلمي، وآخر رأى أن تحتسب جميع الفروقات المادية سلبًا وإيجابًا. واللجنة رأت أن من الصالح عدم إضافة أمور قد تعيق أو تؤخر حل الموضوع.

وفي رد اللجنة حول ما طرحه عدد من الأعضاء بشأن التوظيف وتوطين الوظائف وأداء الوزارة، وما تضمنته المداخلات حول هذا المحور من نقد للوزارة بأنها لم تواكب التقدم التقني الذي يُسهل الإجراءات الإدارية ويُتيح انسياب المعلومات من الأجهزة الحكومية والمواطنين إلى الوزارة بيسر وشفافية عالية تعزز دورها الرقابي، وتسد الفجوة المعلوماتية بين طالبي العمل والجهات الحكومية التي لديها وظائف شاغرة، وتحميل عدد من الأعضاء الوزارة مسؤولية التفاوت في توزيع الموظفين بين تضخم أعدادهم في بعض الأجهزة الحكومية وبين نقصها في أجهزة أخرى، كما لم يتضح وجود استراتيجية لدى الوزارة، وزميلات رأين أن توصية اللجنة الثالثة متحققة، وعلى اللجنة سحبها، أكدت اللجنة أنها تتفق مع ما ذهبوا إليه فيما يخص التقنية والتفاوت في توزيع الموظفين بين التضخم في أجهزة حكومية والنقص في أخرى، ووعدت اللجنة بدراسة ومتابعة هذا الموضوع.

لجنة خاصة لدراسة مقترح مشروع نظام مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون

د. عبدالله العتيبي
رئيس اللجنة الصحية

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة عشرة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٦/ ٥/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تشكيل لجنة خاصة لدراسة مقترح مشروع نظام المؤسسة العامة لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، المقدم من عضو المجلس الدكتورة سلوى الهزاع، ومعالي عضو المجلس السابق الدكتور ناصر الشهراني، استنادًا للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، وذلك بعد أن صوت المجلس بعدم الموافقة على توصية اللجنة الصحية، بعد ملائمة دراسة مقترح المشروع، حيث أحال المجلس الموضوع إلى لجنة خاصة لدراسته بناءً على الفقرة (٤) من المادة الرابعة والأربعين من قواعد عمل المجلس واللجان.

وكان المجلس قد ناقش المشروع المقترح في ضوء تقرير اللجنة الصحية الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن زبن العتيبي.

وأشار أحد الأعضاء إلى وجود أكثر من مستشفى تخصصي للعيون، وضعف التنسيق بينها، مضيفاً أن ضم هذه المستشفيات تحت مظلة مؤسسة واحدة سوف يدعمها، ويزيد التنسيق والتعاون فيما بينها، ويوفر لها الاستقلال الإداري والمالي بما يمكنها من سرعة الاستجابة لحاجة المستشفيات المتخصصة لأحدث الأجهزة.

وتابع العضو أن طب العيون من أكثر فروع الطب تطلبًا لأجهزة حديثة ومكلفة، كما أن ضم هذه المستشفيات تحت مظلة مؤسسة واحدة يمكنها من المحافظة على مستوى متميز من الخدمة والاقتصاد في المصروفات.

وقال عضو آخر: إن مستوى مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون كان متميزًا، لكنه بدأ يتراجع خاصة بعد ارتباطه مركزيًا بوزارة الصحة؛ وتحويله لمؤسسة عامة يكون خلالها مرجعًا لجميع مستشفيات العيون بالمملكة من شأنه أن يدعم وضع المستشفى، ويوفر له الفرصة لدعم الجوانب التي تعزز وضع المستشفى، مثل تعزيز القدرات البشرية، والدفع بعجلة الأبحاث العلمية المتخصصة بطب وجراحة العيون.

أغلب مستشفيات العيون المتميزة في العالم منفصلة عن المدن الطبية

وأشار العضو إلى إن مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون هو تخصصيّ بما تمتع به من الاستقلالية عند إنشائه حقق التميز، وأثبت أن هذا الأسلوب هو الخيار الأنسب لإدارة مثل هذا المنشأة، مؤكداً أن أغلب مستشفيات العيون المتميزة في العالم مستقلة عن المدن الطبية، ولها شيء من خصوصية.

المقترح سيقلل الأعباء التشغيلية على وزارة الصحة المثقلة بالشأن العام

ورأى عضو آخر أن هذا الاقتراح سيقلل الأعباء التشغيلية على وزارة الصحة التي تعد مثقلة بالشأن العام، وتعمل على المنظور الأعم والأشمل للخدمات الصحية في المملكة، ويمكّنها من العناية بالمهمة الرئيسة وهي التركيز على المراكز الصحية الأولية، مؤكداً أنه من الصعب على وزارة الصحة وهي تعنى بتقديم خدمات صحية يومية للمواطنين أن تدير مستشفيات تخصصية.

واعتبر أحد الأعضاء أن المقترح سيسهل على إدارة المستشفى الاستفادة من الطواقم الطبية المتخصصة في طب وجراحة العيون في المستشفيات الأخرى والمحافظة عليها في ظل اشتداد المنافسة الإقليمية والدولية على هذه النوعية من الأطباء.

وأفاد عضو آخر إن تجربة تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى مؤسسة عامة بتاريخ ١٤٢٢/١٠/٣٠هـ، أثبتت نجاحها كما تعكس ذلك مؤشرات الأداء وتقارير المؤسسة التي ترد إلى المجلس.

وأشار آخر إلى إن انتشار أمراض العيون في المملكة يعود لأسباب بيئية في مقابل محدودية الخدمات التخصصية المقدمة لمرضى العيون من المستشفى وعجزها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة واختلاف جودتها.

وانتقد أحد الأعضاء عدم وجود خطة وطنية ومسح طبي شامل للرعاية البصرية في المملكة وتباين الخدمات المقدمة في المناطق وتأثرها بمركزية وزارة الصحة.

وقال آخر: إن رأي اللجنة ومسوغات موقفها برفض دراسة المشروع غير مقنعة، فهي مثلًا تحتج بأن النظام المقترح لا يعالج الدواعي المذكورة فيه، بل يركز على أداء مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وأداء مستشفيات العيون ووزارة الصحة في المناطق، وكل ذلك قد سبق نقاشه والتعليق والرد عليه في تقارير الأداء السنوية للمستشفى والوزارة، وتم وضع التوصيات المناسبة لذلك. مضيفاً أن المعالجة التي احتجَّتْ بها اللجنة هي مسؤولية اللجنة التي سوف تدرس النظام المقترح بعد التصويت على المواءمة لاستكمال أي نقص ومعالجة أي ثغرات في النظام.

وأضاف العضو أنه على الرغم من أهمية طب وجراحة العيون ومشكلاتها، إلاّ أن هناك مشكلات صحية أخرى لا تقل أهمية، الأمر الذي سيجعلنا نتساءل: هل من المنطق والمعقول أن نجزئ المستشفيات إلى مجموعة من المؤسسات العامة كل في تخصصه؟.

وتساءل عضو آخر عن إمكانية فتح أقسام لكل هذه التخصصات في مستشفيات المؤسسة العامة المقترحة؛ أم أن المريض سيعاني من كثرة التحويلات للمستشفيات المتكاملة الخدمات للحصول على رعاية شاملة، مؤكداً أن التوجه العلمي هو ألاّ تفصل مستشفيات وأقسام العيون عن المرافق التخصصية الأساسية ضمن المدينة الطبية، ولا تفصل بمعزل عنها.

وأكد أحد الأعضاء أن المقترح يهدف إلى تفرغ وزارة الصحة لإدارة الشأن الصحي دون تقديم الخدمة مباشرة، لأن ذلك في مصلحة الوزارة، والمرضى معًا، كما يسهّل تقديم الخدمة بعيدًا عن بيروقراطية الوزارة، ويساعد في عملية الترشيد الإنفاقي، الذي بات اليوم هاجسًا، كما هو معروف، مشيراً في ذات السياق إلى كارثة مستشفى جازان التي تؤكد أهمية مثل هذا المقترح، لأن ازدواجية عمل وزارة الصحة بين تنظيم الخدمات وتقديم الخدمات هو من عوامل ضعف أدائها.

وأيد عضو آخر دراسة المقترح، أسوة بالمستشفيات التخصصية، خاصة في ظل الشكوى من عدم مقدرة وزارة الصحة على إدارة مستشفياتها.

وختم أحد المداخلات بقوله: إن مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون نشأ كمؤسسة عامة مستقلة، ثم تم تحويله إلى وزارة الصحة، وقد ثبت مع الوقت فشل هذا التحول؛ فنحن أمام خيارين إما أن يرجع المستشفى كسابق عهده مؤسسة مستقلة، أو إيجاد أسلوب عمل جديد كتخصيص أو غير ذلك لكي نعود لنفس المستوى الذي كان عليه المستشفى.

الشورى يدعو هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى التوسع النوعي في الإنتاج

د. أحمد الزيلعي
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والعشرين، التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ٢٢ / ٥ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى العمل على توفير الاعتمادات المالية المناسبة للتوسع النوعي في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني بما يسهم في تعزيز الانتماء وترسيخ القيم ومعالجة المشكلات التي تواجه الأسرة السعودية بمختلف أفرادها.

كما دعا المجلس بعد الاستماع لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الإذاعة والتلفزيون للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي؛ دعا الهيئة إلى إعداد التقارير الدورية متضمنة مؤشرات أداء وقياس وفق المعايير العالمية المعتمدة في صناعة الإعلام.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بتقديم خطة إحلال سنوية للموظفين والفنيين في مجالات الإعلام بحيث تعاد هيكلة القوى البشرية خلال ثلاث سنوات، والتركيز على استقطابات الكفاءات السعودية الماهرة.

كما طالب المجلس هيئة الإذاعة والتلفزيون بإعادة هيكلة القناة الثانية الناطقة باللغة الإنجليزية لتطويرها وتقديم الصورة الحضارية للمملكة العربية السعودية وثقافتها لتصبح مرآة إعلامية جاذبة للمشاهدين.

وكان رئيس الجلسة قد أتاح المجال لرئيس اللجنة لإيضاح وجهة نظر اللجنة تجاه ملحوظـــات الأعضـــاء وآرائهم حول الموضوع، حيث أوضحت اللجنة أنها تدرك حداثة عهد الهيئة بالتقـارير المنفردة، حيث كانت مضمنة لتقرير وزارة الثقافة والإعلام بشكل إجمالي، مشيرة إلى أن الهيئة لديها خطة استراتيجية طموحة، وبدأت مع أوائل العام المنصرم، وقد اشتملت على عناصر الخطط الاستراتيجية المتعارف عليها.

وفيما يخص دور الإذاعة وإذاعة القرآن الكريم بالأخص؛ قال رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي: إن اللجنة تتفق مع أهمية تجويد العمل الذي سيقدم الصورة الحقيقية للهيئة، وأنشطتها، ووسائلها.

وعن تساؤلات بعض الأعضاء عن ضعف عوائد الإعلان التجاري، أفاد رئيس اللجنة أن هذا الموضوع ناقشته اللجنة مع بعض المختصين في الهيئة، وأفادوا بأهمية تطوير قطاع التسويق، واشتكوا من المنافسة الشرسة مع إعلام القطاع الخاص الذي يحظى بالنصيب الأوفر من مكاسب الإعلان؛ لمرونته، وقدرته على تقديم عروض موسمية، وكذلك جاذبيته لدى قطاعات واسعة من الجماهير.

وأوضح أن نقد اللجنة لميزانية الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون كان مركَّزًا على عدم توازن أبواب الميزانية، واستحواذ الباب الأول بالنصيب الأكبر على حساب المهمة الرئيسة للهيئة وقطاعاتها.

وعن كثرة الموظفين في الهيئة وضعف الكفاءات الإعلامية، قال الدكتور الزيلعي: إن اللجنة قد ناقشت ذلك مع مندوبي الهيئة، وأفاد بأن التطوير والاستقطاب هو ضمن الأهداف والخطط الحالية والمستقبلية.

وأشار إلى أن الدور الاجتماعي للإعلام هو المساعدة في التنمية الشاملة، وهذا لن يتحقق بتقديم المحتوى للمشاهد بما يرغبه، ولكن الأولى ضمن هذا الدور هو تقديم ما يحتاجه.

أما بالنسبة لضعف القناة الاقتصادية، أوضح الدكتور الزيلعي أن اللجنة قد ناقشت ذلك في اجتماعاتها مع المندوبين، وسوف تبحث اللجنة السبل الفنية لتحقيق ترجمة قناة السنَّة النبوية إلى عدة لغات دون أن تزدحم الشاشة باللغات، وبطريقة لا تضيف أعباءً قد لا تتوازى مع القيمة المضافة المتوقعة منها.

وأفاد رئيس اللجنة أن التغطية التلفزيونية تغطي كل مساحات المملكة، وأجزاء كبيرة من دول العالـم مع البـث الفـضائي المعتمد، ويتوافق ذلك مع الإذاعات السعودية عدا ما يبـث على الموجة القصيرة، مشيراً إلى أن لدى الهيئة خططٌ لتعميم التغطية.

وبخصـوص مجـال النـقد والتسـاؤلات، اعتـبر رئـيس اللجنة أن سقف الحريات الإعلامية يتطور واللجنة تدعم المزيد من الحرية المسؤولة.

الشورى يدعو لاعتماد تكاليف عقود صيانة ونظافة المساجد

د. ثامر الغشيان
نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

طالب مجلس الشورى باعتماد التكاليف اللازمة للمساجد التي لم تشملها عقود الصيانة والنظافة ونسبتها (٨١٪) من إجمالي عدد المساجد القائمة.

كما طالب المجلس باعتماد تكاليف المرحلة الثانية من نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لإحصاء المساجد وترقيمها وتوثيق معلوماتها، وكذلك معلومات منسوبيها، وما يتعلق بمعلومات الصيانة.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور ثامر بن غشيان.

ودعا المجلس في قراره وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لزيادة التنسيق مع الجامعات في المملكة لإيجاد برامج تدريبية كافية للأئمة وخطباء الجوامع، كما طالب الوزارة بتحسين وتطوير المواقيت؛ بحيث يكون هناك نموذجٌ موحد لجميع المواقيت الستة".

وفي رد لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية على ما أثير من ملحوظات ومقترحات خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، أشارت اللجنة إلى أن المبالغ المالية التي ترى الوزارة أنها بحاجة إليها، وتضعها في خططها التي تتفق مع المسيرة التنموية والخطط الخمسية المعتمدة، لا يعتمد منها إلا النزر اليسير، وقد أوردت الوزارة في تقاريرها السنوية وبشكل متكرر هذه المعاناة من عدم اعتماد المبالغ المطلوبة.

ولفت نائب رئيس اللجنة الدكتور ثامر الغشيان النظر إلى ما صدر عن مجلس الشورى من القرارات التي تطالب بدعم الوزارة، وذكر منها:

أولًا: مقر الوزارة الرئيس وفروعها. في عام ١٤٢٢هـ، صدر قرار من المجلس برقم (٤/٤) وتاريخ ١٤٢٢/٢/٢٥هـ، الفقرة أولاً: "دعم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمبالغ الكافية لبناء مقار لها ولفروعها في أنحاء المملكة، وبالوظائف المناسبة لتغطية العجز لديها. وأكد عليها بالقرار رقم (٦٩/٩٠) وتاريخ ١٤٢٧/١/٢٨هـ، ثم صدر قرار المجلس رقم (٦٦/١٢٤) وتاريخ ١٤٣٢/١/١٤هـ.

ثانياً: اعتماد المبالغ اللازمة في ميزانية الوزارة لامتلاك مقر رئيس لها: أفاد التقرير بأنه اعتمد مبلغ مئتين وخمسين مليون ريال للمبنى الخاص بديوان الوزارة، إلا أنه لم يتم تخصيص أرض مناسبة لإنشاء المبنى، فالإشكالية لا زالت قائمة، كما أفاد المسؤولون بالوزارة بأنه تم تخصيص أرض لبناء المقر الرئيس للوزارة، والوزارة بصدد اتخاذ الإجراءات للبدء في المشروع إن شاء الله.

أما بالنسبة لمباني فروع الوزارة الثلاثة عشر، أفاد الدكتور ثامر الغشيان أنه قد تم الانتهاء من بناء (١١) مبنى، ويوجد مبنى حكومي لفرع الرياض، ولم يتبق سوى فرع مكة المكرمة الذي خصص له أرض، والعمل جارٍ لاستكمال إجراءات البناء.

أما مباني فروع الوزارة المحافظات، فأشار الغشيان إلى أن الوزارة تعمل على بناء مقرات لفروعها حسب المتوفر في ميزانيتها السنوية، مفيداً بالانتهاء من بناء (٣) مكاتب، وجاري بناء (٧) سبعة أخرى.

وأعاد الدكتور ثامر الغشيان الأذهان إلى القرار الذي صدر عن المجلس ذي الرقم (٦٠/١٢٨) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٣هـ، في البند رابعاً: زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لبناء مقار لإدارات الأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد في المحافظات والمراكز التابعة لها بالقدر الكافي لإنجازها تدريجياً، مبيناً أن التكاليف لم تعتمد في ميزانية الوزارة حسب ما جاء في التقرير السنوي.

الغشيان: ضعف الاعتمادات المالية سبب في تدني صيانة المساجد

وفيما يتعلق بصيانة المساجد، وما لاحظه بعض أعضاء المجلس بأن الوزارة لم تتمكن من صيانة ما نسبته (٨١٪) من مساجد وجوامع المملكة، أكدت اللجنة أنها تتابع مع الوزارة الخطوات المتبعة في متابعة القرارات الصادرة من المجلس، إلا أنها تقف عند عدم اعتماد التكاليف اللازمة.

وزاد الدكتور الغشيان أنه لا يوجد لدى الوزارة معوق في صرف مستحقات شركات صيانة المساجد، حيث أنها تقوم بصرفها من المعتمد في ميزانيتها، لكن قلة الاعتمادات يحول دون شمول جميع المساجد التي تشرف عليها الوزارة.

وبشأن أهداف الوزارة قال نائب رئيس اللجنة: إن أهداف الوزارة تندرج ضمن رسالتها المبنية على دعوة الناس إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتوعية المسلمين بأمور دينهم، ونشر القيم الإسلامية وترسيخها، والعناية بكتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام طباعة، ونشراً، وحفظاً، وإنشاء المساجد، ورعايتها، والعناية برسالتها، والإسهام في تحقيق التضامن والتكامل الإسلامي، وكل ما من شأنه خدمة الإسلام والمسلمين، والتصدي لما يثار حول الإسلام من شبهات، والمحافظة على أملاك الأوقاف، وحسن إداراتها، واستثمار غلالها.

وعن دور الوزارة في الشؤون الإسلامية بالخارج، قال الدكتور الغشيان: إن مسؤولي الوزارة أفادوا بأن الوزارة امتداد لجميع جوانب العمل الإسلامي بمؤسساته المختلفة في المملكة، ولا زالت تسعى لدعم العمل الإسلامي بكافة صورة على مستوى العالم، ورعاية الأقليات والجاليات الإسلامية مادياً وثقافياً، مضيفاً إن الوزارة تشرف على مكاتب الدعوة في الخارج، والتي بلغ عددها (٢٦) مكتباً في أنحاء العالم، وهي تشرف على خمسة مراكز إسلامية، ومعهداً إسلاميا، ويتبعها أكثر من (١٦٠٠) داعية موزعين على قارات العالم.

وأفاد نائب رئيس اللجنة أن لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مناشط وبرامج تقوم بتنفيذها في الخارج، مثل برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة، وبرنامج زيارات أئمة الحرمين الشريفين للدول الخارجية، وبرنامج الإمامة في رمضان، والحضور والمشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية التي تُدعى لها الوزارة، وتبادل الزيارات بين مسؤولي الوزارة ونظرائهم في الدول الإسلامية، والاستفادة من وسائل الإعلام والتقنية الحديثة في التواصل مع المسلمين في مختلف الدول، وبحث احتياجاتهم، وكذلك توضيح حقيقة الإسلام لأتباع الديانات

مقترح مقدم من الحرقان والشراري

الشورى يوافق على مشروع نظام تنمية الابتكارات

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والعشرين التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ٨/ ٥/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على مشروع نظام تنمية الابتكارات.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح مشروع «نظام تنمية الابتكارات» المقدم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري، والدكتور عبدالعزيز الحرقان، استنادًا للمادة «الثالثة والعشرين» من نظام المجلس، تلاها رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي.

وكانت لجنة التعليم والبحث العلمي قد أوضحت في وجهة نظرها تجاه الملحوظات والآراء التي طرحها عدد من الأعضاء حول الموضوع؛ أن مشروع نظام البحث العلمي قد سبق للمجلس أن اقترحه ورُفع للمقام السامي، وأُعيد للمجلس بموجب المادة «السابعة عشرة» من نظام المجلس، ودرس المجلس التباين، وأُعيد رفعه للمقام السامي مرة أخرى بمرئيات المجلس حول مجمل التباين.

ورأت اللجنة أن من المتجذر تنظيميًا أن يكون هناك اتساق وانسجام بين كل مشاريع الأنظمة التي يقترحها، أو يدرسها المجلس، لكي تخرج في النهاية بهيئة موحدة ومترابطة، وبكيانات متكاملة تؤدي وظائفها بانسجام تام بعيدًا عن الازدواجية، أو التعارض، مؤكدةً حرصها على أن تكون دراستها لمشروع النظام المقترح دراسة موضوعية ومعمقة تضمن تحقيق أهداف النظام وفق نسق تنظيمي متكامل ومترابط مع بقية الأنظمة والأجهزة الحكومية ذات الصلة الوثيقة.

وأضاف رئيس اللجنة أن ما توجهت إليه اللجنة من ربط للنظام بنظام البحث العلمي، لارتباطهما الوثيق والمتلازم، موضحاً أن الابتكار ملازم للبحث العلمي في المقالات، ومسميات المؤسسات البحثية، وحتى في محركات البحث الإلكتروني.

وأشار الدكتور السلمي إلى أن الابتكارات ليست بالضرورة نتيجة للبحث العلمي، ومشروع النظام لا يقرر ذلك، كما أن الاستفادة من خدمات مركز تنمية الابتكارات لا يتطلب لدعم المبتكر أن يكون ابتكاره نتيجة بحث علمي، وذلك على الرغم من أن معظم الابتكارات تحتاج بعد الابتكار والاختراع إلى تطوير لكي تصل إلى مرحلة يمكن معها الاستفادة منها بتصنيعها وتسويقها، وبما أنه لا يوجد حاليًا أي جهة حكومية تدعم الأفكار؛ فمن الضروري وجود النظام المناسب لكي يحقق لها الدعم الضروري.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن النظام لا يحجب الابتكار ولا يقصره على المركز وغيره، وأن الابتكار يمكن أن يوجد في مختلف البيئات، ومن مختلف الفئات والأعمار، إلاّ أن النظام يتيح وجود مركز مزود بوسائل الدعم المختلفة، كالدعم المادي من خلال صندوق البحث العلمي، أو الفني، أو القانوني لتمكين المبتكرين من أي جهة، ومساعدتهم متى رغبوا ذلك، وبالطرق التي تزيد من فرص تنمية ابتكاراتهم وبلورتها في صورة عملية تخدم المبتكر وابتكاره.

واعتبر السلمي أن مشروع النظام، وما ينشأ عنه سيوفر المساندة والدعم لطلاب الجامعات لتنمية ابتكاراتهم المبنية على العلوم والتقنية.

وبين رئيس اللجنة أن ما ورد في النظام يتعلق بدعم ومساعدة المبتكرين والمخترعين في مراحل مبكرة من ابتكاراتهم ومخترعاتهم، وذلك للوصول بها لتكون في صورة يمكن بلورتها، واحتضانها، واستثمارها من خلال الشركات والمؤسسات الربحية.

وأفاد رئيس اللجنة أن نظام البحث العلمي، وما يتضمنه من مواد تتعلق بالصندوق سبق عرضه بتفاصيله على المجلس عند دراسته وفقًا للمادة السابعة عشرة من نظام المجلس ويمكن الرجوع إليه، ورأت اللجنة الاكتفاء بالإشارة إليه فقط في مشروع النظام، كما أن اللجنة عدلت على مشروع النظام المقترح بما يضمن عدم تكرار ما هو متحقق فعليًا.

وأفاد رئيس اللجنة أن نظام البحث العلمي، ومشروع النظام المقترح هما من مقترحات المجلس، ولا يحسن التعامل معهما بطريقة تفترض صدور أحدهما، مضيفاً أنه من الضرورة أن ينسجم ما يصدر عن المجلس من مقترحات وأنظمة مع بعضها البعض، وتتكامل مع الأنظمة القائمة.

وبخصوص الجوانب المالية والإدارية قال رئيس اللجنة أنه تم ربط إقرار الهيكلة وتنظيم المكافآت بالمجلس الوطني، أما ما يتعلق بالجوانب الفنية، والتخصصية التنفيذية؛ رأت اللجنة أن تكون لمجلس الإدارة صلاحيات أوسع لتحقيق المرونة والسرعة في كل ما يتعلق بتسهيل أمور المبتكرين.

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن الصندوق سيكون الممول الرئيس، وليس الوحيد لمشاريع الابتكار الممولة من المركز، وأن نسبة تمويله لمشاريع الابتكار قد تتفاوت من مشروع لآخر، كما أن مشروع اللجنة هو نظام، ويتضمن إنشاء مركز تتحقق من خلاله أهداف النظام، وهذا أمر ليس بجديد، ويظهر في كثير من الأنظمة.

الشورى يطالب بالإفصاح عن أكبر عشرين مالكاً للشركات المدرجة بالسوق

طالب مجلس الشورى هيئة السوق المالية بالإفصاح عن أكبر عشرين مالكاً لكل شركة من الشركات المدرجة بالسوق.

ودعا الهيئة إلى الإسراع في استكمال الإجراءات اللازمة لإدراج سوق الأسهم السعودي في مؤشر (إم إس سي آي) للأسواق الناشئة.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس خلال جلسته العادية الرابعة والعشرين، التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٥/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وطالب المجلس في قراره هيئة السوق المالية بتنشيط أدوات الدين (كالصكوك) وتنويعها عند قيم تكون بمتناول الأفراد والمؤسسات.

كما طالب المجلس الهيئة السوق بالعمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة وأهمية الالتزام بمبادئها، وقواعدها لدى كبار التنفيذين، وأعضاء مجالس إدارات الشركات.

وكان رئيس اللجنة المالية الدكتور حسام العنقري قد أوضح في وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم حول الموضوع؛ أن المجال متاح للأجانب المقيمين في المملكة لاستثمار أموالهم في سوق المال، وذلك عن طريق الصناديق الاستثمارية، وكذلك التداول المباشر في سوق الأسهم.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

وبشأن مطالبة هيئة السوق المالية بالإفصاح عن أكبر (٢٠) مالكًا لكل شركة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم؛ أكد رئيس اللجنة أن ذلك من شأنه تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة.

وفيما يتعلق بما لاحظه عدد من الأعضاء من ضعف تأهيل المحاسبين القانونيين السعوديين، واقتراحهم دخول الشركات المحاسبية العالمية الكبرى.

قال الدكتور حسام العنقري: إن اللجنة مع إدراكها التام لوجاهة المقصد من هذه الملحوظة، خصوصًا في ظل ما أثير حول تورط عدد من المحاسبين القانونيين في التلاعب في القوائم المالية لعدد من الشركات المدرجة في السوق؛ إلاّ أنها توضح بأن الحصول على ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة القانونية بالمملكة مقصور على المواطنين بموجب المادة الثانية من نظام المحاسبين القانونيين.

كما أن الشركات المحاسبية العالمية ومن بينها الشركات المحاسبية الأربع الكبار لها فروع في المملكة، وهذه الفروع مملوكة لمحاسبين قانونيين سعوديين، وهي بالفعل تراجع غالبية الشركات المدرجة في السوق المالية.

وأضاف العنقري أن اللجنة ستناقش عدداً من الموضوعات التي أثيرت على التقرير السنوي لهيئة السوق المالية مع مسؤولي الهيئة خلال دراستها لتقرير الهيئة القادم، مبيناً أن من بين الموضوعات التي ستناقشها اللجنة مع مسؤولي الهيئة: تقييم دور الهيئة في الحد من تسييل محافظ الأسهم، وضمان توفر الكفاءة الإدارية والمالية للشركات المدرجة، وتنظيم عمل المتحدث الرسمي للسوق، ورفع مستوى الرسالة الإعلامية والتوعوية للهيئة، والحد من وجود التداولات غير المشروعة، وتقييم تجربة الصناديق والمساهمات العقارية.

وقدم عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، نقطة نظام على التوصية الثانية؛ حيث أشار إلى أنها بصيغتها الحالية غير قانونية؛ لأن فيها إلزامًا للهيئة بالإفصاح، في حين أن مهمة الهيئة حسب نص المادة الخامسة من نظام الهيئة، تكمن في تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين، وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

مضيفاً: أن المادة السابعة عشرة من نظام الهيئة تنص على أن أية معلومات غير معلنة تحصل عليها الهيئة تعد سرية، وللهيئة الإفصاح عن أي جزء من هذه المعلومات حسب ما يراه مجلس الهيئة ضروريًا لحماية المستثمرين.

بمعنى أن الإفصاح هو سلطة تقديرية مطلقة للهيئة، كما نصت المادة الثامنة والأربعون من نظام الهيئة على أن تحدد الهيئة نماذج وتعليمات الإفصاح بما في ذلك المعلومات التي يجب أن تتضمنها نشرات الإصدار والتقارير الدورية.

وأوضح رئيس اللجنة أن الهيئة تفصح حاليًا عمن يمتلك (٥٪) وأكثر في الشركات المدرجة في السوق، مشيراً إلى أن اللجنة قامت بزيارة للهيئة، واطلعت على كل ما هو حديث لديها، والهيئة دائمًا تتطلع لمثل هذه التوصيات.

وزارة التجارة والصناعة.. في مواجهة تحدي الاستراتيجية الوطنية للصناعة

أ. عبدالرحمن الراشد
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٠/ ٥/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أشاد أحد الأعضاء بالجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة في محاربة كافة أصناف الغش التجاري، وخاصة تلك التي تتعلق بصحة وغذاء الإنسان في حال وجود منتجات ملوثة يثبت ضررها الكبير على صحة المستهلك، مدعومة في ذلك بنظام الغش التجاري، الذي يلزمها بتحذير المستهلك من وجود سلعة أو منتج عليه تغيير، أو تعديل، أو عبث بطبيعته، أو عناصره، أو بياناته.

تداخل بين عمل وزارة التجارة والهيئة العامة للغذاء والدواء

ولاحظ العضو التداخل الكبير بين عمل الوزارة، وعمل الهيئة العامة للغذاء والدواء في هذا الجانب، وخاصة ما يتعلق في شأن الإبلاغ والإعلان عن وجود منتجات دوائية كانت أو غذائية ملوثة وخطيرة على الصحة. مضيفاً أننا نجد أحيانًا ازدواجية واضحة في إعلانات هاتين الجهتين، فمرة نجد أن الوزارة تعلن عن وجود منتج غذائي أو حتى دوائي ملوث وضار بالصحة، ومرة نجد أن الإعلان صادر عن الهيئة العامة للغذاء والدواء سواءً للمنتج نفسه أو لمنتجات أخرى.

وتابع العضو أن هذا التداخل في العمل بين الجهتين نتج عنه في كثير من الأحيان خلل في متابعة بعض الصلاحيات والإلمام بها للإعلان أو التبليغ عن ضرر المنتج، وبعض الإعلانات تكون مبهمة ومقتضبة دون أن ترفق بمعلومات وافية وشافية للمستهلك، وأيضًا لا يذكر أو يوضح منها مصدر هذه المعلومات عند الإعلان، مما يتسبب في إضعاف الرسالة المراد إيصالها للمستهلك.

والخلل يتضح جليًا بين الجهتين عند التبليغ عن منتج ملوث أو ضار؛ وذلك في اتخاذ الإجراء المناسب لذلك، ويتمثل في التأخر الذي قد يحصل

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

لسحب هذا المنتج من السوق المحلي لفترة طويلة، مما يترتب عليه وقوع ضرر -لا سمح الله-.

ورأى العضو أنه من الضروري توحيد الجهود والتنسيق بين الجهتين فيما يتعلق بالتبليغ والضبط للمنتجات الغذائية والدوائية، وتحديد صلاحيات كل جهة في هذا الجانب بشكل واضح منعًا للتداخل الذي لا يخدم المستهلك ويؤخر الإجراء المناسب.

وعن الطلب من وزارة التجارة والصناعة تحديث رؤيتها الاستراتيجية لقطاعي التجارة والصناعة، اعترض عضو آخر على هذا التوجه، مشيرًا إلى وجود استراتيجية وطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ، ونحن في عام ١٤٣٧هـ ولم يتبق على تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية سوى أربع سنوات فقط، وعندما نستعرض هذه الاستراتيجية وأهدافها نجد أن الهدف الأول مضاعفة القيمة المضافة الصناعية بثلاثة أمثال، فيما أكد الهدف الثاني مضاعفة نسبة المصنعات ذات القاعدة التقنية من (٣٠- ٦٠٪) من إجمالي الإنتاج الصناعي.

وهنا تساءل العضو عما إذا تم تحقيق ذلك، كما نصت الاستراجية في أهدافها على مضاعفة نسبة الصادرات الصناعية من (١٨-٣٥٪) من إجمالي الصادرات، إلا أنه لم يتحقق شيء من هذا سوى نسبة لا تتجاوز (١٥٪)، وأيضًا مضاعفة نسبة العمالة الوطنية في الصناعة من (١٥-٣٠٪) وزيادة تعدادها خمسة أضعاف.

مضيفاً أن واقع الحال يقول: إن مساهمة توظيف السعوديين في القطاع الصناعي لم تتجاوز (١٥٪)، وكذلك من أهداف هذه الاستراتيجية مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي إلى (٢٠٪) بحلول عام ١٤٤١هـ، والوزارة في تقريرها ذكرت بالنص أن هذه المساهمة لم تتعد (١٢٪)، ما يؤكد أن الوزارة لديها مشكلة كبيرة جدًا في تطبيق الاستراتيجية، وشدد على ضرورة أن تقدم الوزارة المعوقات التي تواجه تطبيق هذه الاستراتيجية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن تقرير الوزارة لم يذكر ما تم في الاستراتيجية الصناعية، ويحسن تحليل المعدلات المحققة ومقارنتها بما هو مستهدف، وطرح عدة تساؤلات عما حدث للاستراتيجية الوطنية الصناعية التي

تخصيص مقاعد خاصة بالشباب في مجالس الغرف التجارية

أُقرت عام ١٤٣٤هـ، ولماذا تم ربطها بقطاع التجارة؟ لذلك؛ فمن المهم أن يكون للصناعيين والصناعة جهة مستقلة تهتم بشؤونهم. لذا، من الضروري فصل الصناعة بوزارة مستقلة تكون مرجعًا لكل ما يتعلق بالتنمية الصناعية، لاسيما وأن مجلس الشورى أصدر سابقًا قرارات تطالب بفصل الصناعة بوزارة مستقلة.

واستحسن أحد الأعضاء أن تخصص وزارة التجارة والصناعة مقاعد لفئة الشباب من الجنسين، وكذلك أصحاب المنشآت الصغيرة للانضمام في عضوية مجالس الغرف التجارية الصناعية.

خدمات وزارة التجارة والصناعة موجهة إلى التجار فقط!

ولاحظ آخر أن كل خدمات وزارة التجارة والصناعة موجهة إلى التجار فقط، فالتقرير وما يشتمل عليه من إجراءات كلها لخدمة التجار وليس لحماية المستهلك، ولفت النظر إلى أن العالم بأسره يتحدثون عن انخفاض الأسعار ولكن يلحظ عدم انخفاضها بل إنها في ازدياد مضطرد، وطالب العضو الوزارة بوضع جدول محدد للوظائف النسائية.

من جهته قال أحد الأعضاء: إن مسيرة التنمية الصناعية تحتاج إلى المزيد من الجهود، لاسيما وأن لدينا الموارد الطبيعية والعقول المميزة والدعم

الكبير من الدولة، فلا نزال نستورد العديد من المنتجات من الخارج، مع إمكانية تصنيعها محليًا.

فما تم رؤيته في معرض القوات المسلحة لدعم توطين صناعة قطع الغيار العسكري، هو فخر للجميع، ونحن نحتاج إلى معارض أخرى مشابهة لهذا المعرض لطرح الاحتياجات والمتطلبات، ورأى مناسبة إعداد دراسات الجدوى المقترحة في صناعة البترول والغاز وغيرها.

وانتقد عضو آخر ضعف القدرات الإدارية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقال: إن التقرير ذكر أن النقص الكبير في القوى البشرية المؤهلة في مجال القانون الدولي وحقوق الملكية الفكرية ممن يجيدون اللغة الإنجليزية هو

العائق الرئيس الذي يواجه الإدارة المختصة لتتمكن من المشاركة الفعالة في الاجتماعات الدورية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

متسائلاً إن كان المهم هو التمكن من المشاركة الفاعلة في الاجتماعات التي تنعقد في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أم أن الأهم هو تولي وزارة التجارة مسؤولية الحماية الفكرية بالفعل، بالتنسيق مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة الثقافة والإعلام.

وقالت إحدى العضوات: إن معظم التوصيات التي تصدر يكون فيها ما يتعلق بتوظيف المرأة، وكأن المرأة حديثة عهد بالتعليم والتوظيف، وليس لها مجال وظيفة في أي قطاع في الحكومة، وهذا غير صحيح، فيحسن أن تقوم اللجنة بالتركيز على الوظائف النوعية للمرأة وإعطاء المرأة مناصب قيادية في مجال العمل.

ولفت عضو آخر النظر إلى كثرة التراخيص التي تمنحها وزارة التجارة والصناعة وكذلك شطب بعضها، مؤكداً أن ذلك يستدعي وجود معايير لإعطاء التراخيص، أهمها الجدية والقدرة.

واعتبر آخر أن التقرير المرفق عن الاستراتيجية في تقرير اللجنة يوضح أن الوزارة تواجه بعض المعوقات، مما يتطلب تحديثها لتتماشى مع

توجّه الدولة الداعم للمبادرات الوطنية والساعية لتحقيق التوطين لمختلف الصناعات الرئيسية والتكميلية.

وبما يحقق التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد التنموي، مقترحاً إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن معلومات عن المصانع الوطنية ومنتجاتها، بالإضافة لمعرفة الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي الوطني.

كما طالب العضو بإعادة النظر في بعض القيود المفروضة حاليًا لحماية المستهلك على الشركات الصناعية الوطنية أو المستثمر في الصناعة، التي قد يكون لها تأثير سلبي على الاستثمار في القطاع الصناعي الوطني.

كذلك تعريف أصحاب المصانع والمستثمر في القطاع الصناعي الوطني بما تقدمه الجهات الحكومية ذات العلاقة لهم من خدمات مجانية كالدراسات والاستشارات في المجالات الصناعية المتنوعة.

أيضاً الحاجة لبرنامج وطني لنقل وتوطين الصناعة، واستراتيجية للمراكز البحثية والعلمية لنقل وتوطين التقنية، وأن تقوم الشركات الوطنية الكبرى والتي تدعم أبحاث تطويرية بجامعات أجنبية بتبني مبتعثي الجامعات السعودية وإتاحة الفرصة لهم لإكمال دراستهم العليا بتلك الجامعات ليكون الربط بين الجامعات والشركات من مراحل مبكرة، يسهل بعدهُ الدعم الداخلي الموجه للتطوير.

بدوره قال أحد الأعضاء: إن السوق المحلية تعاني من مشكلات الغش التجاري والتستر وممارسة الأجانب للتجارة، وهذه الاختلالات في السوق المحلية بالمملكة مرتبطة ببعض، وكل منها له علاقة وثيقة بالآخر، وكل هذا على حساب الوطن والمواطن.

كما أن العديد من مزاولي التجارة يتخذونها وسيلة لتبييض بعض الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة؛ مضيفاً أن وزارة التجارة مسؤولة عن قصر كل التراخيص للمحلات التجارية على الوزارة، وأن تطالب جميع المحلات ببناء نظام محاسبي قائم على معايير تعتمدها الوزارة وترتبط بنظام إلكتروني بالوزارة، وأن يكون هناك حسابات بنكية، وأن تتم الرقابة بصورة آلية، وذلك لرصد جميع الاختلالات التي تمارس في السوق، وتشخص الوزارة الخلل، كذلك الجهات الأمنية تستطيع أن ترصد الممارسات غير المشروعة.

من جهته قال الدكتور خليل كردي في مداخلة مكتوبة لمعالي رئيس الجلسة: إن حصر عمل الوزارة في حماية المستهلك هو تقليص من الأدوار التي تضطلع بها الوزارة ومنها انسياب التجارة في البضائع والخدمات للأسواق، وتشجيع الاستثمار الصناعي والخدمي والتجاري، ومكافحة الغش، وسبل المنافسة غير الحرة؛ بحيث يكون هناك منافسة حرة للجميع، فالوزارة لها أدوار كثيرة جدًا.

وستقوم لجنة الاقتصاد والطاقة بدراسة ما تم طرحه أثناء النقاش من ملحوظات وآرا، ومقترحات دراسة معمقة، ومن ثم تعود بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بإذن الله تعالى.

الشورى يوافق على الاستراتيجية الوطنية للإسكان

م. مفرح الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٠ / ٥ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على الاستراتيجية الوطنية للإسكان.

وشدد المجلس في قراره على أن تستوفى الاستراتيجية ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة الشؤون البلدية والقروية والقطاع الخاص.

كما أكد المجلس على ضرورة إعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت في الاستراتيجية بما في ذلك ما يتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن، وإدارة المخاطر.

دعا إلى إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات

ودعا المجلس إلى إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والأيتام، والمطلقات بدون عائل ضمن متن الاستراتيجية.

كما دعا إلى إعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من عشر سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان، ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب.

إسكان
وزارة الإسكان
Ministry of Housing

وطالب المجلس في قراره بتحديث هذه الاستراتيجية كل خمس سنوات في ضوء خطة التنمية وما يستجد على أرض الواقع من متغيرات.

جاء قرار المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه الاستراتيجية الوطنية للإسكان، تلاه رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني، الذي أوضح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع، حيث قال: إن المداخلات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس على تقرير اللجنة بشأن الإستراتيجية الوطنية للإسكان تركزت في أحد عشر محورًا أساسيًا تمثلت في دور الوزارة كمشرع ومنظم، ودور القطاع الخاص وبيئة المملكة، وفترة إعداد الاستراتيجية، والمؤشر العقاري،

والقدرة الشرائية لدى الفئات الشبابية، وتكاليف إعداد الاستراتيجية، وضرورة تحليل الفجوة المعلوماتية بناءً على قاعدة المعلومات لدى الوزارة، والفترة الانتقالية (١٠ سنوات)، وعدم ضرورة الالتزام بفترة زمنية معينة للاستراتيجية، ودور المجتمع المدني والفئات الخاصة، وتعريف المصطلحات.

وأضاف المهندس الزهراني أن اللجنة ترى أن الاستراتيجية حللت البيانات الحالية والتاريخية، وأعدت نماذج تنبؤات معتمدة بشكل أساسي على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والتنبؤات الواردة في خطة التنمية التاسعة، وتوقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط بعيدة المدى بخطة التنمية التاسعة، ومن أمثلة ذلك نماذج مقدرة الإنفاق على تملك مسكن، وتنبؤات الطلب على الإسكان في المدى القريب بسيناريوهاته المختلفة، وغير ذلك.

وتابع أن الاستراتيجية الوطنية للإسكان أخذت تجارب المملكة في الاعتبار، ومن أمثلة ذلك تجربة صندوق التنمية العقارية، وتجربة وزارة الأشغال العامة والإسكان، وتجربة القطاع الخاص في توفير السكن عبر تاريخ قطاع الإسكان بالمملكة وتحليلها والاستفادة منها، ووضع تصور للدور المستقبلي للصندوق وللقطاع الخاص.

وزاد الزهراني بأن الرؤية الواردة بالاستراتيجية كانت على كل من قطاع وسوق الإسكان وتنميتهما، وعلى حصول الأسرة السعودية على المسكن المناسب في ذات الوقت، حيث نصت على تمكين كافة فئات المجتمع من الحصول على مسكن مناسب كما ورد في الصفحة (٦٢) من وثيقة الاستراتيجية. مضيفاً أن الاستراتيجيات بشكل عام تعكس الوضع القائم والتنبؤات المستقبلية وفقاً للمعطيات وقت إعدادها وإصدارها، وهي قابلة للتحديث والتطوير والإضافة مع تغير المعطيات، ويمكن دراسة عمل تعديلات خاصة في ظل التغيرات التي وقعت خلال الفترة الطويلة المنصرمة منذ رفع الوثيقة للإقرار، أما إعادة كتابتها فيعني ضياع فترة زمنية جديدة في الوقت.

وأفاد المهندس الزهراني أن اللجنة رأت أن الوثيقة ركزت بالفعل على دور مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات خيرية، ومؤسسات بحثية، وتعاونيات إسكان، واعتبرتها شريكاً مهماً للقطاعين العام والخاص للإسهام في تطوير الإسكان.

وأوضح رئيس اللجنة أن الاستراتيجية لابد أن تمر بكافة المراحل العلمية المتعارف عليها حتى تصدر النسخة النهائية، ولم يكن بالإمكان اختصار أي

من هذه المراحل وإلاّ أخل ذلك بموثوقيتها، والمشكلة ليست في فترة الإعداد ولكن في فترة انتظار الإقرار.

أما ما يتعلق بورش العمل؛ فأوضح رئيس اللجنة أنه تم عقد (٤) ورش عمل رئيسة كانت أشبه بالمؤتمرات والندوات الكبرى، حضرها ما يزيد على (٦٠٠) مختص ومهتم بالشأن الإسكاني، وكانت تلك الورش تُعقد مع نهاية كل مرحلة من مراحل إعداد الاستراتيجية، كما تم عقد عشرات ورش العمل الفنية المتخصصة، وتم أخذ المناسب من المرئيات في الاعتبار، وزيادة ورش العمل عن ذلك كان سيؤدي إلى طول فترة الإعداد.

وفيما يخص المصطلحات، قال رئيس اللجنة: إن "الوحدة السكنية" (HousingUnit) هو تعبير متعارف عليه محلياً ودولياً، وكذلك تعبير "الأسر المعيشية" (Household) تعبير متعارف عليه محلياً ودولياً، ويعني الأفراد الذين يشكلون أسرة ويعيشون في نفس المنزل، ممثلاً لذلك بالدراسة المنشورة بواسطة الأمم المتحدة في نيويورك عام ٢٠٠٧م.

وأوضح رئيس اللجنة أن الاستراتيجية الوطنية للإسكان استندت في جميع مراحلها إلى البيانات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وفي حالة عدم توفر بيانات بشأن قضايا معينة يتم الاستعانة ببيانات الجهات الرسمية ذات العلاقة، كما استندت الاستراتيجية في تحديد نسبة الملكية للمساكن إلى الأرقام المعلنة بنتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٤٣١هـ.

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن القدرة الشرائية هي أحد العوامل التي اعتمدت عليها الاستراتيجية للتنبؤات المالية لحصول المواطن على مسكن.

أما بشأن التركيز على الشرائح صغيرة السن في ظل غياب ثقافة الادخار؛ قال الزهراني: إن وزارة الإسكان بدأت في دراسة صناديق الادخار الإسكانية التي ستكون ملائمة بالضرورة لشرائح الفئات صغيرة السن، وستؤدي لتعميق ثقافة الادخار وقد اقترحت الاستراتيجية إنشاء مثل هذه الصناديق.

كما أن الاستراتيجية هي أُطر عامة غير تفصيلية يمكن تحديثها كل عدة سنوات، فلا يمكنها أن تشمل مؤشراً عقارياً، ولكنها أوصت بإنشاء المركز الوطني لبحوث وبيانات الإسكان، كما أن وزارة العدل وفرت بالفعل للمناطق والمدن والأحياء مؤشرات عقارية تتيح للمستفيدين معلومات بشأن الصفقات العقارية المنفذة خلال فترة معينة (شهري، ربع سنوي، سنوي).

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الاستراتيجية الوطنية للإسكان اهتمت بالشراكة مع القطاع الخاص والتنسيق معه، وقد أبرزت دوره خاصة فيما يخص التمويل والبناء وتأسيس الشركات المساهمة، وتحفيز المطورين.

كما اهتمت الاستراتيجية بالتنسيق والشراكة مع القطاع الخاص في مجال إعادة التطوير، وخاصة فيما يتعلق بالتجديد العمراني أو إعادة التأهيل وإبراز الدور الحكومي الداعم له، ودور ملاك العقارات كما ورد في صفحة (٩٥-٩٦) من وثيقة الاستراتيجية.

مضيفاً أن الاستراتيجية قد استخدمت القياس المقارن (Benchmark) لمقارنة المؤشرات الأساسية الدولية للإسكان. كما درست الاستراتيجية مواضيع عدة كصناديق الإسكان، وتخصيص نسبة من المشاريع، ومنح مميزات بشروط البناء، والتمويل المستهدف.

وبين رئيس اللجنة أن وزارة الإسكان تبنت البديل الاستراتيجي المتوازن القائم على قيام الحكومة بدور المنظم وتهيئة المناخ للقطاع الخاص للقيام بدور فعال، كما أكدت الوزارة على التقليص التدريجي للدور الحكومي المباشر، والاتجاه للقيام بدور واضع السياسات وصانع السوق مع الازدياد المطرد في دور القطاع الخاص.

أما ما يتعلق بمعد الدراسة؛ فقال رئيس اللجنة إن الاستشاري الذي قام بالدراسة هو أحد بيوت الخبرة العالمية الكبرى (المؤسسة الألمانية للتعاون

الدولي GIZ)، وهو بيت خبرة متخصص في هذا النوع من الدراسات. مضيفاً أن الاستراتيجية اهتمت بزيادة وتنويع مصادر التمويل، فتناولت تقديم الحوافز لتمكين القطاع الخاص من توفير الدعم، وتحسين شروط الإقراض، والتقليل من مخاوف البنوك التجارية من المخاطر، وتعزيز نمو تمويل المطورين.

كما اهتمت أيضًا بقضية الأسواق الثانوية ودورها في توفير السيولة، وطرحت العديد من الحلول كتنويع أدوار الصندوق وإنشاء بنك الجملة والسوق الثانوية للتمويل العقاري وصناديق الإسكان.

وأكد رئيس اللجنة أن أهمية الإسكان أمر لا خلاف عليه في الاستراتيجية أو في أي موقع آخر، ولذلك؛ اهتمت الاستراتيجية خلال مراحلها المختلفة بدراسة تجارب الدول الأخرى وإجراء مقارنات معها.

فأعدت أوراق عمل فنية تضمنت تجارب دولية في مثل: التخطيط الحضري، وسوق الأراضي والإنشاءات لقطاع الإسكان في المملكة، وإطار تمويل الإسكان، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية في سوق الإسكان في الحاضر والمستقبل، وإطار الإدارة العامة لقطاع الإسكان، وقاعدة البيانات الإسكانية للاستراتيجية، وتحليل البيانات، والتحليل العنقودي.

كما أعدت وثيقة البدائل الاستراتيجية وتحليل مقارن لاستراتيجيات الإسكان لدول مختارة هي (ألمانيا، وفرنسا، والنمسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والولايات المتحدة، وكندا).

كما درست الاستراتيجية مواضيع عدة كصناديق الإسكان، وتخصيص نسبة من المشاريع، ومنح مميزات بشروط البناء، والتمويل المستهدف، وتطوير الأطر، والشراكة مع القطاع الخاص.

ولفت الزهراني النظر إلى أن صندوق التنمية العقارية قدم مساندة فعالة لقطاع الإسكان، ودرست الاستراتيجية سبل تنويع أدواره، وأفردت لذلك برنامجاً ذا أولوية من وثيقة الاستراتيجية، إلاّ أنه يلحظ محدودية نسبة الوحدات السكنية الممولة من قبل الصندوق مقارنةً بمجموع الوحدات السكنية المشيدة، وخاصةً خلال خطط التنمية من الخامسة إلى الثامنة.

واعتبر رئيس اللجنة أن الاستراتيجية وثيقة لها رؤية، وأهداف، وغايات ممتدة، وفي ذات الوقت فهي وثيقة قابلة للتعديل والتحديث لمواكبة التطورات والمتغيرات في قطاع الإسكان، كما ترى اللجنة أن الاستراتيجية ناقشت البدائل الاستراتيجية، وقد اختارت البديل المتوازن القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضعت الغايات واقترحت البرامج.

الشورى يوافق على مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والعشرين، التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ٢٢ / ٥ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة.

وقد اتخذ المجلس قراره بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح مشروع تعديل نظام رعاية المعوقين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٧) وتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٤٢١هـ، المقدم من عدد من أعضاء مجلس الشورى استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، تلتها رئيس اللجنة الدكتورة حمدة العنزي.

وأوضحت رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في معرض وجهة نظر اللجنة أن مشروع النظام المقترح عبارة عن موضوعين قُدما بشكل مستقل للجنة من قبل عدد من أعضاء المجلس، ورأت اللجنة أنهما يتسقان ويسلكان مسارًا واحدًا، مع اختلاف بسيط في بعض البنود وبعض المواد، فتم دمجهما في موضوع واحد، والخروج به بصورة نهائية.

وأوضحت رئيس اللجنة أن التعديلات شملت إضافة مفردة «اللائحة» في التعريفات، وفي المادة «الثالثة» تم تعديل كلمة :»مناح» إلى: «مناحي» لملائمتها لغويًا، وفي المادة «التاسعة» تم تحديد صرف عوائد صندوق ذوي الإعاقة على البرامج والخدمات الموجهة لذوي الإعاقة فقط، كما تم دمج المادتين «العاشرة» و«الحادية عشرة»، وأضيفت مادة جديدة هي المادة «الثامنة عشرة»، لتخويل مجلس إدارة الهيئة صلاحية إصدار اللائحة التنفيذية.

وأشارت الدكتورة حمدة العنزي إلى أن التغيير الذي حصل في بعض مواد النظام كان مبنيًا على مبادرة من عدد من الأعضاء في مشروعين منفصلين بناء على المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس لعدم مرونته، موضحة أن اللجنة ترى ألاّ حاجة للرجوع للنظام القائم، على اعتبار أنه لم يرد كمشروع نظام من الحكومة.

ورأت رئيس اللجنة أن جمع كافة ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام واحد غير مفيد؛ لأن ذوي الإعاقة يختلفون تماماً عن الموهوبين، مبينة أن هناك مشروع مقترح من أحد الزملاء في المجلس للموهوبين ومصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة كما يعرف الجميع واسع جداً.

وقالت الدكتورة العنزي: إن اللجنة لا ترى مناسبة إضافة ممثل لوزارة الداخلية لمجلس إدارة الهيئة؛ لأنه ليس من اختصاصات الداخلية الأصلية، مضيفة أن الصياغة سليمة، ولا يوجد تداخل، وكل نص يؤدي لحكم محدد.

وأفادت رئيس اللجنة أنه وكالمعتاد فإن تنظيم الهيئة يصدر بعد صدور النظام، يحدد الاختصاصات، والمهام المحددة للهيئة ومجلس إدارتها .

وأكدت الدكتورة حمدة على أهمية قيام الهيئة بإجراء بحوث مدفوعة من قبل الراغبين من القطاع الخاص، وأهمية زيادة مراكز البحث الموثوقة، وهو أمر لن يؤثر على عمل الهيئة الأساس بل سيدعمه.

وأشارت إلى أن المعاق بأكثر من إعاقة هو معاق على أي حال من الأحوال، كما أن الرعاية هي جزء من الخدمات، وهذا يخدم المعاق بشكل أفضل. كما أن مكان برنامج الوصول الشامل هو اللائحة التنفيذية.

ورفضت اللجنة إضافة مندوب لهيئة الغذاء والدواء لمجلس إدارة الهيئة؛ بحجة أن لديها قسمًا للأجهزة الطبية؛ مبررة موقفها بأن هذا جزء من عملها بحكم أن الهيئة جهاز تنفيذي. كما أن أنواع الإعاقة مذكورة في المادة "الأولى" وحددت الجهات المسؤولة تصنيفًا لها في المادة "الثانية"، وقد ذكرت اللجنة تحديد آليات لتنفيذ النظام من خلال الأجهزة المعنية للهيئة، ومجلسها، والجهات ذات العلاقة كل حسب مجاله، وترك التفاصيل للائحة التنفيذية.

ورأت اللجنة أنه من المطلوب من الدولة (الدعم) بكل أنواعه، ويصعب تحديد الدعم الذي يقدم للجمعيات الخيرية بهذا الخصوص في النظام، ويترك لظروف الحكومة وموازناتها، مع أن المادة ذكرت شيئًا من ذلك، مثل: الإعفاءات الجمركية.

واعتبرت رئيس اللجنة أن وجود المشاركين في مجلس إدارة الهيئة من غير الحكوميين إضافة جيدة ومهمة، ومشاركة كل ذوي العلاقة في المجلس قوة للمجلس، وتخفيض وتسهيل الإجراءات البيروقراطية.

وختمت الدكتور حمدة العنزي بالقول: إن اللجنة لم تر تخصيص نسب لذوي الإعاقة للعمل في القطاعين العام والخاص، فالعبرة هي بقدرة الأشخاص على العمل في مجال معين، ومن جانب آخر، لا يحبذ توظيف المعاق فقط لأنه معاق، بل لابد أن يكون منتجًا.

الأخرى، ونشر وتوزيع كتاب الله عز وجل وترجماته باللغات العالمية، وتزويد المكاتب والمراكز بـ (٢٥٠) ألف نسخة سنويًا من إصدارات المجمع، وكذلك الكتب المطبوعة.

وبخصوص البحث مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالاستعجال في طباعة مصحف بريال، أفادت اللجنة بأنها بحثت الموضوع مع الوزارة والمجمع فكان الجواب أن المجمع قام بتأمين خط متكامل لإنتاج وطباعة مصحف بريال وتم تركيبه وتجربته كما تم الانتهاء من إعداد وتجهيز البرنامج الخاص بمصحف بريال وتم التأكيد بأن تبدأ الطباعة بمشيئة الله خلال شهرين من تاريخه.

وأضاف أن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف قام بإجراء دراسة شاملة لجميع التطبيقات المتعلقة بالقرآن الكريم على الأجهزة الذكية، وتقويم محتواها، ثم التحذير من الأخطاء والتحريفات التي فيها، وذلك من خلال مركز البحوث الرقمية لخدمة القرآن الكريم وعلومه في المجمع، فبحث المركز عن أشهر التطبيقات للقرآن الكريم وأكثرها تداولاً على المتاجر العالمية، وتم تنزيلها على الأجهزة التي تعمل عليها، وبخاصة التطبيقات التي بدأ أن فيها أخطاء، وقد بلغ عدد التطبيقات التي حملت من منصات التشغيل المتعددة (٧٧) تطبيقاً. وتمت مراجعة هذه التطبيقات مراجعة أولية فما تبين أن فيه خطأ أُدخل دورة المراجعة والتدقيق من قبل مختصين من ذوي الكفاءات العالية في المجمع.

وزاد الدكتور الغشيان أن التطبيقات التي اكتشف فيها أخطاء بلغت جوهرية (٢١) تطبيقاً من المنصات المتعددة، وقد قام المجمع بالتواصل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم واستكمال الإجراءات المتطلبة لحجب هذه التطبيقات المحرفة، ومخاطبة شركة أبل لحذف (١٢) تطبيقاً فيها أخطاء على متجر (أبل ستور)، ومخاطبة شركة قوقل لحذف (٧) تطبيقات فيها أخطاء على متجر (أندرويد)، ومخاطبة شركة مايكروسفت لحذف تطبيقين فيهما أخطاء على متجر (ويندوزفون)، وأدرج المجمع قائمة فيها نماذج من أخطاء التطبيقات المشار إليها، مبيناً فيها موضع الخطأ وصفته، مع بيان اسم التطبيق وأيقونته ورقم إصداره، واسم مطوره، والمنصة التي يعمل عليها.

وتابع الغشيان أن المجمع ساعٍ في أن يفعِّل أهدافه بالوسائل المعاصرة والسريعة، لتقديم البديل الصحيح الذي يثق به الناس ويتركون ما سواه، وقد امتازت التطبيقات الإلكترونية التي قام المجمع بإصدارها بالدقة والصحة والثقة من قبل جمهور المستخدمين كمصحف المدينة المنورة لمنصة (الآي فون) و(الآي باد)، وتطبيق مصحف المدينة المنورة على نظام (ويندوزفون)، كما سيتم إطلاق مصحف المدينة المنورة على نظام (أندرويد) وهو أحدث تطبيقات القرآن الكريم التي أصدرها المجمع على متجر (جوجل) قريباً، كما يقوم المجمع بالترتيبات الأولية لإصدار مصحف المدينة النبوية مع التفسير -إن شاء الله-.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للوزارة وما لاحظه بعض الأعضاء من أنه يشتمل على (١٨) وحدة إدارية بالمقر الرئيس و (١٣) فرعاً وكلها ترتبط بالوزير، وأن هذا نطاق إشرافي كبير، ومطالبة عدد من الأعضاء الوزارة بأن تعيد النظر في إعادة تنظيم هيكلها الإداري بهدف تقليص عدد الوحدات الإدارية؛ أكدت اللجنة أنها بحثت هذا الموضوع مع مسؤولي الوزارة، فأفادوا بأن الوزارة بصدد إعادة دراسة الهيكل الإداري للوزارة وفروعها والأمانات المرتبطة بها بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة.

وحول ما أثير بشأن النشاط الذي يتطلب وجود وظائف أعضاء هيئة تدريس، وأن هناك (٢٥) وظيفة من وظائف هيئة التدريس و(٣٠) وظيفة من الوظائف التعليمية (مستويات). قال الغشيان: إن المسؤولين بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أفادوا بأنه عند إنشاء الوزارة عام ١٤١٤هـ تم نقل عدد من الوظائف التعليمية، وأعضاء هيئة التدريس للوزارة حيث تم نقل معهد الأئمة والخطباء مع الوظائف المعتمدة له من إدارة وأعضاء هيئة تدريس من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى الوزارة، وتم نقل الوظائف للمدارس الخارجية من الجامعة الإسلامية إلى وكالة الوزارة للشؤون الإسلامية، وكذلك نقل وظائف أعضاء هيئة التدريس من الجامعة إلى مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الشورى يطالب الهيئة العامة للإحصاء بالتحول إلى نظام الإحصاء الجيومكاني

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة عشرة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٩ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الهيئة العامة للإحصاء بالإسراع في التحول إلى نظام الإحصاء الجيومكاني؛ لاستكمال البنية الأساسية لقواعد المعلومات المكانية الموحدة الوطنية.

كما طالب المجلس في قراره الذي جاء بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد، طالب بإلزام جميع الأجهزة الحكومية بتوفير المعلومات والبيانات لمشروع الربط الآلي لنظام المعلومات، على الأسس الفنية والجدول الزمني الذي يتطلبه المشروع.

ودعا المجلس في قراره إلى وضع ميزانيات لمشروعات المسوحات الإحصائية والتحول إلى نظام الإحصاء الجيومكاني، توفر مرونات كافية للإنفاق عليها لاستكمالها في الوقت المطلوب.

وكانت اللجنة قد أوضحت وجهة نظرها تجاه ما طرحه عدد من الأعضاء من ملحوظات وآراء أثناء مناقشة الموضوع في وقت سابق، حيث أوضح رئيس اللجنة أنه طبقاً لرابطة البنية التحتية العالمية للبيانات المكانية (GSDI)؛

فإن الهيكل الأساس الوطني للبيانات الجيومكانية هو الهيكل الذي يجمع بين التكنولوجيا، والسياسات، والمعايير، والموارد البشرية الضرورية للحصول على البيانات الجيومكانية، وتجهيزها، وتخزينها، وتحديثها، وتوزيعها، وتحسين استخدامها.

الراشد: «الاحصاء» شرعت في المراحل التنفيذية لمشروع نظام المعلومات الوطني

وأشار الراشد إلى أن الهيئة تعمل حاليًا على تطوير البوابة الإلكترونية بشكلها الاحترافي الجديد، بحيث تصبح مفيدة وثرية بالبيانات لجميع عموم المستفيدين، والباحثين، والمهتمين من المحللين، مضيفاً أن يمكن الوصول للبيانات بكل سهولة وبأحدث التقنيات وبالمواصفات العالمية لبوابات الإنترنت القياسية.

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن الهيئة شرعت في المراحل التنفيذية لمشروع نظام المعلومات الوطني والذي يهدف إلى تطوير وتحديث وضمان شمول الأساليب والمنهجيات الإحصائية، ونظم التقنية المستخدمة في وحدات ومراكز المعلومات الإحصائية في المملكة، وإيجاد آلية عمل لانسياب المعلومات الإحصائية بشكل آلي ومنظم بين تلك الوحدات والهيئة العامة للإحصاء بصفتها المشرف والمنظم للقطاع.

الشورى يطالب المواصفات والمقاييس بتفعيل نظام القياس والمعايرة

الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
Saudi Standards, Metrology and Quality Org.

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالإسراع في تفعيل نظام القياس والمعايرة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٣/١١/١٤٣٤هـ.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية العشرين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٧/٥/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

ودعا المجلس في قراره إلى ربط إدارة المراجعة الداخلية تنظيمياً بمجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

كما طالب الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للقيام بتقييم أداء المختبرات الخاصة، ومدى فعاليتها، مشدداً على ضرورة الإسراع في إكمال إجراءات اعتماد مختبراتها عالمياً.

وكانت لجنة الاقتصاد والطاقة قد أوضحت في ردها على ما طرحه بعض أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء حول تقرير الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، أن الهيئة تقوم بالتفتيش الفني وبشكل دوري على المصانع للتأكد من استمرارية مطابقة الإنتاج للمواصفات والمقاييس.

وأضاف رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد أن الهيئة تسعى مع الجهات ذات العلاقة إلى الارتقاء بجودة المنتجات والسلع المطروحة في الأسواق، مضيفاً أنه إيماناً من الهيئة بأهمية هذا النشاط؛ فقد أعادت صياغة رسالتها ضمن خطتها الاستراتيجية المعتمدة من مجلس إدارتها عام ٢٠١٤م، لتشمل تعزيز سلامة المستهلك، والقدرة التنافسية للصناعة السعودية.

وأكد رئيس اللجنة أن هيئة المواصفات والمقاييس والجودة تنسّق مع هيئة الغذاء والدواء عند منح علامة الجودة للمنتجات الغذائية، تنفيذاً لما ورد في تنظيم الهيئتين ووفق آلية متفق عليها بين الطرفين.

وأفاد الراشد أن المواصفات القياسية السعودية تعتبر ملزمة لكافة السلع والمنتجات التي تمس الصحة، والسلامة، وحماية المستهلك، والبيئة.

موضحاً أن الهيئة لديها ما يزيد على (٦٠٠٠) مواصفة قياسية إلزامية، وتتجه الآن إلى إصدار لوائح قطاعية؛ أي لائحة فنية إلزامية واحدة تشمل عدداً من المواصفات القياسية في قطاع محدد وفق الممارسات الدولية بهذا الشأن.

ميكافيللي يصف العلاج للدول المضطربة ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

يقول المفكر السياسي الإيطالي الشهير «نيقولاي ميكافيللي» (١٤٦٩-١٥٢٧م) بأن «الاستبداد» الديكتاتوري السياسي ضروري وحتمي في ثلاث حالات، هي: إنشاء دولة من عدم؛ إنقاذ دولة من إنهيار وشيك؛ إصلاح دولة بالغة الفساد. وهذا ما أكد عليه ميكافيللي في كتابه «الأمير» الصادر عام ١٥١٥ م، والذي حض فيه أمير فلورنسا على الاستبداد، واتخاذ كل الوسائل الممكنة لتوحيد إيطاليا، بكل مناطقها وفئاتها، وإقامة دولة إيطالية قوية، تقف نداً مع الدول الأوروبية القوية القائمة آنذاك.

تلك كانت رسالة ميكافيللي في كتابه «الأمير»... فهو يريد دولة قوية ومتنفذة، يسعى أميره لتكوينها... متخذاً مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»... وهذا هو الشعار المأثور عنه. يلجأ السياسي لتحقيق هدفه (غايته) إلى أي وسيلة كانت، طالما أن اللجوء إليها ضروري لتحقيق هدفه، ولو تعارضت تلك الوسيلة مع الأخلاقيات والقيم النبيلة السائدة. وبحيث يأخذ دون تردد بكل الوسائل، التي يمكن أن تحقق هدفه. وتلك الجزئية من فكره هي المبدأ الانتهازي الذي اشتهر به ميكافيللي... وأضحت كل «الميكافيللية» بسببه تعني «الانتهازية» عند البعض...

لكن ميكافيللي تغنى، في كتابه اللاحق الصادر عام ١٥٢١م المعنون بـ «المطارحات»، بالديمقراطية (حكم الغالبية)... مع تأكيده بأن الديكتاتورية الاستبدادية ضرورية في الحالات الثلاث فقط التي ذكرت آنفاً. أما في حالة صلاح الدولة، وعودة الحياة فيها إلى الاستقرار، والوضع الطبيعي المقبول فعلاً، فإن الديمقراطية هي الأنسب والضامن للاستقرار السياسي والإزدهار الحضاري في المدى الطويل. فهو، إذاً لم ينادِ بالحكم المطلق إلا في ظل ظروف حددها.

تذكرت هذا الجانب من الفلسفة الميكافيللية (والتي أضحى بعضها نظريات علمية معتمدة) عند تحليل الوضع السياسي العام القائم الآن في بعض الأقطار العربية المضطربة (وخاصة سوريا، اليمن، العراق، ليبيا، وغيرها)، وتأملي في الحلول الممكنة. وفكرت في «أفضل» حل لهذه الإشكالية السياسية الخطيرة التي تعاني منها هذه الدول الآن... قلاقل، عدم استقرار، تفكك، تدخلات أجنبية مغرضة، غياب للأمن... وفوضى عارمة... أحالت حياة شعوب هذه البلاد إلى جحيم لا يطاق.

لم أجد أفضل من وصفة ميكافيللي، سيما وقد تواجدت كل الحالات الثلاث، التي أشار إليها، في هذه الدول في الوقت الحاضر، ونشأت - في رأيي - ضرورة وجود «قادة» أقوياء مستبدين (ينفردون بالسلطة) لتجاوز أزمة هذه الدول. كأن ينهض قائد، أو حزب وطني، في كل منها، ويستولي على السلطة، معيداً الأمن والاستقرار إلى ربوع هذه البلاد التي عانت الأمرين منذ ثورات ما سمى بـ «الربيع العربي»، في العام ٢٠١١م. وتتضمن هذه الهبة تجاوز الخلافات الطائفية والمذهبية مؤقتًا، وحتى استقرار البلد، وبدء العملية السياسية التي تضمن، في نهاية الأمر، لكل ذي حق حقه، وفق دستور مقبول جديد.

لنأخذ ليبيا كمثال حي على هذه الحالة التي نتحدث عنها هنا. لقد ثار شعبها على الديكتاتور الليبي الفاسد معمر القذافي، يوم ١٧ / ٢ / ٢٠١١م، مطالبًا بحقوقه التي سلبها القذافي لأكثر من أربعين عامًا. وبعد التخلص من ذلك المستبد، وقعت ليبيا في فوضى الخلافات وشراك الاضطرابات، ولهيب الحراب الأهلي - كما هو معروف-. هنا تبدو الحاجة واضحة لمن يقتحم هذا المشهد، ويمسك بالسلطة بيد من حديد. ثم يشرع بعد ذلك مباشرة، في نقل بلاده إلى بر الأمان، وفق الإجراءات والخطوات السياسية اللازمة في هذه الحالة.

إذًا، على هذا الديكتاتور الجديد (المنقذ) أن يكون «مصلحًا»... ليشكر ويخلده تاريخ بلاده. وليس شبيهاً لمعظم المستبدين في عالم اليوم وعالم الماضي. بمعنى أن عليه أن يعيد الأمن والاستقرار والمؤسساتية إلى ليبيا، ثم يتيح للشعب اختيار السلطتين التنفيذية والتشريعية في حكومته، وفق الدستور المتفق عليه. أما إن لم يكن صالحًا ومصلحًا، وتمسك بالسلطة عنوة، فيكون الشعب الليبي عندئذٍ، قد خرج على ديكتاتور، ليقع في قبضة ديكتاتور آخر. وسيعود لليبيا عدم الاستقرار السياسي المبطن، والسافر. وسينشأ صراع من جديد بين غالبية هذا الشعب و«معمر قذافي» جديد .... وغالباً ما ستقوم ثورة شعبية ضد المستبد لاحقًا... وتدخل ليبيا من جديد في دوامة الفوضى القاتلة.... لذلك، فإن اشتراط أن يكون الديكتاتور الجديد «مصلحاً» هو اشتراط أساسي وضروري وحيوي في وضع ليبيا، وما شابهها من دول. هذا في الجانب النظري. أما في الواقع، فقد يغلب الشر، ويطغى الجنون، وتنتصر الفوضى المدمرة. وذلك ما لا يرضاه كل الخيرين في العالم.

الشورى يطالب ببرنامج زمني لإعادة تأهيل الأحياء العشوائية

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون البلدية والقروية

طالب مجلس الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية بوضع برنامج زمني لإعادة تأهيل الأحياء العشوائية بالتعاون مع القطاع الخاص.

وضع برامج متخصصة للتدريب في مجالات أعمال القطاع البلدي

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الخامسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٢ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع برامج متخصصة للتدريب في المجالات التي تتطلبها أعمال القطاع البلدي.

ودعا المجلس إلى الربط بين التخطيط العمراني ومشروعات البنية التحتية، وبناء قاعدة بيانات جغرافية تفصيلية للبنى التحتية في المدن، والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع التصميمات والتجهيزات والضوابط المتعلقة بالسلامة العامة والسلامة المرورية داخل المدن ومتابعة تنفيذها وصيانتها.

كما دعا المجلس في قراره الوزارة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لوضع آلية لتكامل المرافق والخدمات داخل المدن، ووضع مؤشرات لقياس جودة الخدمات المقدمة وتضمين النتائج في التقارير السنوية، والإسراع في تحويل جميع الخدمات البلدية التقليدية الى تطبيقات وخدمات الكترونية وفق برنامج زمني محدد وتوفير الدعم الفني والمالي لذلك.

وقرر المجلس مطالبة الوزارة بدراسة تسمية الشوارع الجديدة بأسماء مسؤولي الدولة بمرتبة وزير أو المرتبة الممتازة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو أعضاء مجلس الشورى أو مثقفي وأدباء وإعلاميي المملكة المشهورين الذين قدموا خدمات لبلادهم.

وكان قد استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني، ففي رد اللجنة على ما رآه لاحظه بعض الأعضاء بأن هناك قصوراً في تنفيذ القرارات المتعلقة بالإصحاح البيئي، وطالبوا بضرورة توضيح العقبات التي تحول دون تنفيذ هذه القرارات وإيجاد حلول عملية لمثل هذه الحالات.

أوضح المهندس الزهراني أن اللجنة ترى أن الوزارة قامت بعدة أعمال فيما يخص الإصحاح البيئي خلال سنة التقرير من حيث توحيد مسمى مشاريع الإصحاح البيئي؛ وفصل عقود أعمال مكافحة الآفات الصحراوية عن عقود النظافة؛ وفصل أعمالها في إدارة مستقلة بمسمى إدارة الصحة العامة، لافتاً النظر إلى أن المرحلة القادمة تشمل إنجاز استراتيجية متكاملة تكون مرجعاً للأمانات والبلديات في تنفيذ كافة مشاريع الإصحاح البيئي واستكمال حلقة الأنظمة الإلكترونية المساندة لبرنامج الإصحاح البيئي في الأمانات والبلديات؛ وتنفيذ برامج التوعية الهادفة إلى تعزيز شراكة كافة فئات المجتمع وصنع خريطة بيئية متكاملة لتحقيق أفضل النتائج في مكافحة الآفات الناقلة للأمراض والأوبئة.

وبشأن ما طالب به بعض الأعضاء بأن تتبنى اللجنة توصية تدعو وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى الإسراع في إنهاء الاستراتيجية الوطنية للسيول والنظام المبكر للكوارث والفيضانات، لما يسببه ذلك من خسائر بشرية ومادية؛ حيث ذُكر في التقرير أن النظام المبكر للكوارث والسيول في المملكة

يقع ضمن المشروعات التي لم تتم ترسيتها، رأت اللجنة أن الوزارة قامت بجهود في هذا المجال في كافة المدن والمحافظات من خلال مشاريع درء مخاطر السيول؛ وتنفيذ مشروعات تصريف السيول.

وقد بدأت في إعداد الاستراتيجية من خلال عدة محاور، وقد استطاعت الوزارة تصنيف (٢٩) مدينة على درجة عالية من الخطورة، وتم التنسيق مع الجهات المعنية ووزارة المالية لإعطاء الأولوية من حيث الاعتمادات المالية لتلك المشروعات، وتم اعتماد (٩٠٪) من المبالغ المطلوبة خلال الخطة الخمسية التاسعة بما يمثل المراحل الأولى للاستراتيجية، ومن ثم هناك مراحل أخرى خمسية من ١٤٣٦هـ حتى ١٤٤١هـ، ومراحل عشرية من ١٤٤١هـ حتى ١٤٦١هـ، تم تحديد المشروعات اللازمة لها.

وفيما يتعلق بعدم تطبيق نظام كود البناء، وما رآه عدد من الأعضاء بأن يكون من أولويات الوزارة، أشار رئيس اللجنة إلى أن الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات للتحضير لتطبيق كود البناء السعودي، وقد تم طرح مشروع دراسة فنية تفصيلية لمتابعة تطبيق ومراقبة كود البناء السعودي، وتوجيه الأمانات بشأن الإجراءات المتبعة لدى الأمانات حيال تطبيق كود البناء السعودي على المخططات الهندسية للمباني، وجرى التنسيق مع جامعة الملك سعود بشأن الاستفادة من الخبرات العلمية والعملية في مجال تطبيق كود البناء السعودي، والتنسيق مع اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي والإدارة المركزية للمشروعات التطويرية، كما تم تزويد الجامعات والمكتبات وبعض القطاعات الحكومية والمكاتب الاستشارية وقطاع المقاولات بنسخ من كود البناء السعودي.

وحول ما ورد في التقرير من أن لدى الوزارة (٨٥٩٤) وظيفة شاغرة، أكد المهندس الزهراني مطالبة اللجنة بتحويل بعض هذه الوظائف الشاغرة إلى وظائف فنية، وهو أيضاً ما تطلبه الوزارة.

وفيما يتعلق بأن الوزارة تواجه مشكلة في عدم وجود الكفاءات خارج المدن الرئيسة، قال الزهراني: إنه لا يوجد عدد كافٍ من المهندسين والفنيين الأكفاء للإشراف على المشروعات خارج المدن الكبرى، ويعزى ذلك لقلة الامتيازات المادية، والتأهيل والتدريب اللازم، مضيفاً أن هناك وظائف شاغرة لأسباب متعددة منها الترقية والنقل وصعوبة شغل بعض الوظائف التخصصية في المناطق البعيدة، ومع كل ذلك هناك نقص عام في الوظائف التي تحتاجها الوزارة ويتوفر من يشغلها حتى في المدن الرئيسة، ووفقاً لما أوضحته الوزارة فإن الحاجة للوظائف تكمن في تلك النوعية من الوظائف التي لا يتوفر لها شواغر، ولا يمكن تحوير بعض الوظائف الأساسية الشاغرة لتغطيتها.

وفي رد اللجنة على ما أثير خلال مناقشة التقرير بشأن وضع المقابر وحاجتها إلى معالجة عاجلة من قبل البلديات والأمانات، وما ذهب إليه بعض الأعضاء بضرورة إلزام البلديات تحديد مواقع للمقابر في المخططات مثلما تفعل مع مواقع المدارس، والمساجد، والخدمات الحكومية الأخرى، أوضح رئيس اللجنة أن مشروعات تسوير المقابر ترد ضمن ميزانيات البلديات سنوياً، وتناقش وفق قواعد مناقشة الميزانية، وما يعتمد في الميزانية يجد طريقه للتنفيذ، وما لا يتم اعتماده يعاد طرحه في مشروعات الميزانيات القادمة.

وبخصوص الموظفين غير السعوديين الذين يمثلون نسبة (٢٠٪) من موظفي الوزارة ومطالبة بعض الأعضاء بسعودة تلك الوظائف وتوطينها، بين رئيس اللجنة أن ارتفاع نسبة غير السعوديين في وظائف البلديات يتركز في وظائف فنية متخصصة في مدن وقرى لا يتوفر فيها سعوديون في التخصص المطلوب، أو لا يتجهون للعمل فيها.

وأكد المهندس الزهراني تأييد ما لاحظه أحد الأعضاء بعدم وجود أرصفة مناسبة في الأحياء، ولا ممرات لعبور المشاة، ولا لوائح إرشادية لمواقع المدارس، ولا توجد علامات (قف) في التقاطعات لتوضيح أولوية المرور داخل الأحياء، وإن وجدت هذه الأمور فإنها تفتقر للصيانة.

مطالباً بالعمل على تصميم الطرق - كما تقوم به وزارة النقل - بحيث تكون الطرق مكتملة الأركان، وبها هندسة مرورية مكتملة، بحيث يكون الطريق آمنًا، وبخاصة عند المدارس.

وقال رئيس اللجنة: إن السلامة المرورية أصبحت حلمًا مستحيلًا، والجميع يتحدث عنه، إلاّ أننا لا نجد أي جهود تبذل من أجل رفع مستوى السلامة المرورية، وللأسف نجد أن الحديث دائمًا عن الإدارة العامة للمرور ووزارة الداخلية، باعتبار أنهما أجهزة مقصّرة في متابعة المرور داخل المدن وفي الطرق، وأرقام الإحصاءات تتحدث عن هذا الفشل.

إلاّ أن نسبة (٥٠٪) من هذا الفشل مرتبط بوزارة الشؤون البلدية، حيث إن هذه الوزارة – خصوصًا داخل المدن- لا تقوم بأي عمل مقدر في مجال السلامة المرورية وتنظيمها، سواء الأرصفة، أو المواقف، والتركيز على السلامة في مداخل الطرق والشوارع الفرعية، ووضع الإشارات المرورية المناسبة.

وأشار المهندس الزهراني إلى ظاهرة الازدحام في مدينة الريا، وأرجع سببه إلى وجود بنايات بلا مواقف سيارات، وإن وجدت فلا يُجبر قاطنوها على الوقوف داخلها.

كما أن البلديات لم تضع مواقف، ولم تحدد ساعات للوقوف، مضيفاً أن اللجنة قد تبنت توصية في السابق تطالب بإنشاء شرطة بلدية متخصصة؛ لتفرض رسومًا على المواقف في المناطق التجارية الحيوية في المدينة.

الأمير فيصل بن بندر خلال زيارته مجلس الشورى:

التنمية في منطقة الرياض تسير وفق رؤية إستراتيجية تراعي تحقيق التوازن بين أجزائها

أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض أن منطقة الرياض تقطف اليوم ثمار الغرس المبارك الذي غرسه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، على مدى عقود من الرعاية الكريمة والتأسيس المتواصل، والخطط المتوالية، والاستغلال الأمثل للموارد والخبرات، حتى تحققت رؤيته الطموحة، لتكتسب الرياض إلى جانب مكانتها الوطنية والسياسية، مقومات حضارية متعددة، ومكانة عالمية، وجودة في الحياة، توفر العيش الرغيد، وسبل الحياة الحديثة العصرية لساكنيها.

وأضاف في كلمة له خلال زيارته لمجلس الشورى أن هذا العهد الزاهر، وبالتوازي مع القفزات المتسارعة في التجديد والرقي والنماء الذي تشهده بلادنا، ابتداءً من إصدار مجموعة من القرارات الإصلاحية والتنموية والإدارية الرشيدة، ومروراً بإنشاء مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووصولاً إلى إطلاق برنامج التحول الوطني الطموح، تواكب منطقة الرياض هذه المسيرة المباركة عبر استعدادها لتحقيق المزيد من مواقع الريادة والنجاح، من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة ومتكاملة من المشاريع العملاقة والبرامج التطويرية الكبرى، التي من شأنها الرقي بالرياض إلى المكانة العالية التي تليق بها كعاصمة للمملكة العربية السعودية، مضيفاً أن مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام والذي يسير بخطى متسارعة نحو الانجاز أحد هذه المشاريع الكبرى.

إنجازات الشورى أثمرت العديد من المشاريع والأنظمة وإيجاد الحلول لقضايا المواطن وتطلعاته

وعبر سمو أمير منطقة الرياض باسمه واسم أهالي منطقة الرياض عن بالغ الشكر والتقدير والثناء على ما يقوم به مجلس الشورى من أعمال جليلة، وما يقدمه من آراء سديدة، وما حققه من إنجازات وعطاءات خلال

مسيرتها المباركة، أسهمت بفضل الله، في تعزيز صور التلاحم بين قيادة هذه البلاد الرشيدة وشعبها الوفي، مشيراً إلى أن هذه الجهود أثمرت عن إنجاز العديد من المشاريع والأنظمة واللوائح والاتفاقيات والخطط، وعملت على استشعار صوت المواطن وسعت لإيجاد الحلول لقضاياه وتطلعاته، وحرصت على تعزيز أواصر الصداقة بين المملكة وأشقائها وأصدقائها حول العالم. مثمناً للقيادة الرشيدة هذا المجلس الذي هدفت في تشكيله أن يكون من نخبة أبناء الوطن، ممن تكاملت معارفهم، وتأكدت خبراتهم في القيادة، والدراية، والرأي.

وأشار الأمير فيصل بن بندر إلى أن التنمية في منطقة الرياض تسير وفق رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تراعي تحقيق التوازن بين أجزائها، يقودها "المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض" الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بالتنسيق مع مجلس المنطقة وبالشراكة مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، ليتولى صياغة التوجهات المستقبلية للمنطقة في كافة قطاعاتها الحيوية، ويعمل على نشر التنمية وتوزيعها بشكل متوازن في مختلف أنحاء المنطقة، وذلك عبر توزيع كل من مرافق التعليم العام والعالي والخدمات الصحية في المنطقة، وتعزيز قطاعات النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة الكهربائية والاتصالات والتنمية الاقتصادية والصناعية.

ونوه سموه إلى أن المخطط الإقليمي للمنطقة تناول قضايا التنمية المختلفة، ووضع الحلول المناسبة لها وفق خطط تطويرية، وسياسات قطاعية، وبرامج تنفيذية، تقود وتوجّه عملية التنمية، وهو يمثل قاعدة عمل مشتركة لجميع الجهات العاملة في المنطقة ومرجعية إستراتيجية لجميع البرامج التنفيذية لهذه الجهات.

كما أشار سمو أمير منطقة الرياض إلى أن برنامج متابعة مشاريع منطقة الرياض هو أحد مخرجات المخطط الإقليمي، الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

وتشارك في البرنامج أكثر من ٦٥ جهة ذات علاقة بالمشاريع التنموية في المنطقة، ويتولى إحصاء ورصد ومتابعة المشاريع على مستوى منطقة الرياض حسب القطاعات والجهات التي تتوزع عليها المشاريع، بهدف تكوين رؤية شاملة عن الوضع التنموي في المنطقة، ومحاولة تذليل أي عقبات قد تواجه مسيرة التنمية الإقليمية.

مؤكداً أن هذا البرنامج يرتكز في عمله على نظام إلكتروني يحوي كافة المعلومات الأساسية عن المشاريع القائمة والمستقبلية ومواقعها على مستوى المنطقة، حيث بلغ عدد مشاريع المنطقة هذا العام ٤٦٣٨ مشروعاً بتكلفة إجمالية تزيد عن ٤٦٠ مليار ريال.

مخطط استراتيجي شامل لمدينة الرياض

ولفت سموه إلى أن مسيرة التنمية في مدينة الرياض تسير على خطى التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، حيث أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض «المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض» ليقود التنمية الحضرية المستقبلية في جميع قطاعات المدينة، ويعالج مختلف قضاياها التنموية، عبر مجموعة واسعة من البرامج التنفيذية ذات الطبيعة الإستراتيجية، يشترك في تنفيذها مختلف الجهات المعنية في المدينة، كلٌ حسب تخصصه.

وقال سمو الأمير فيصل بن بندر: إن المخطط الإستراتيجي رسم صورة من ملامح التنمية المستقبلية بالعاصمة تضمنت برنامجاً تنفيذياً طموحاً، والعشرات من السياسات التنفيذية التي تتوزع على قطاعات التنمية المختلفة الحضرية، والاقتصادية، والبيئية، وجوانب النقل، والخدمات والمرافق العامة، مضيفاً أنه بهدف رصد سير عمليات التنمية في المدينة في جميع جوانبها، جرى تأسيس «المرصد الحضري لمدينة الرياض» تحت مظلة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بمشاركة ٣٦ جهة من القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لتنمية المستوطنات البشرية، كأحد أسس التنمية الشاملة التي تسهم في متابعة سير عمليات التنمية الحضرية، وصياغة السياسات التي تقود إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بمشيئة الله.

وعبر سموه عن فخره بالمستوى الرفيع من الشراكة والتكامل المثمر والبنّاء الذي تتميز به أجهزة المنطقة ومؤسساتها العامة والخاصة، مشيداً بالتعاون والعطاء المتفاني الكبير من سكانها، ومؤكداً مواصلة الجهود للارتقاء بالأداء في كافة أجهزة المنطقة ومرافقها وخدماتها بما يلبي تطلعات وآمال سكانها في كافة المجالات، وتجاوز كافة التحديات وتذليل كافة العقبات أمام توفير الحياة الكريمة لسكان المنطقة وزائريها.

وختم سمو أمير الرياض كلمته بالشكر والتقدير لمعالي رئيس المجلس ولأعضاء المجلس على الدعوة الكريمة، مؤملاً في استمرار التواصل والحوار بين إمارة منطقة الرياض ومجلس الشورى، وذلك في ظل السعي المشترك نحو تحقيق الهدف الأسمى في خدمة ديننا ووطننا ومواطنينا، سائلاً الله جلت قدرته، أن يبارك في الجهود، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وان يحفظ ولي أمرنا وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قد رحب في كلمته في المناسبة بسمو أمير منطقة الرياض وصحبه الكريم مقدراً لسموه هذه الزيارة التي يلتقي فيها بأعضاء المجلس

لاطلاعهم على مشاريع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والأفكار والرؤى التي تتعلق بتنفيذها.

التواصل بين الشورى ومجالس المناطق أسهم في إيضاح أولويات كل منطقة وحاجاتها التنموية

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: نحن يا صاحب السمو مسرورون اليوم بلقائكم وزيارتكم، وأنتم أحد رجال هذه الدولة الذين يضطلعون بمهام جليلة ولكم باع طويل وخبرة واسعة في مجال المسؤولية والإدارة ، وتتولون مهام إمارة منطقة الرياض، وترأسون الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالإضافة إلى العديد من المسؤوليات والمهام، وهنا نستذكر الدور الكبير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ـ يحفظه الله ـ تجاه منطقة الرياض واستذكر معاليه إرساءه الكثير من المشروعات الضخمة والخطط التطويرية حين كان ـ يحفظه الله ـ أميراً لمنطقة الرياض ورئيساً لتلك الهيئة، مشيراً إلى أن سمو الأمير فيصل بن بندر يواصل المسيرة نحو مزيد من التطوير والرقي لهذه العاصمة العزيزة وكذا لمحافظات ومراكز المنطقة ، نسأل الله لكم الإعانة والتوفيق.

وأضاف معاليه إن التواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق والزيارات المتبادلة بينهما أسهمت في إيضاح الصورة لأعضاء مجلس الشورى حيال أولويات كل منطقة وحاجاتها التنموية، والمقومات المتوافرة في كل منطقة مما ينعكس بالفائدة على قرارات مجلس الشورى الصادرة بشأن التقارير السنوية للوزارات والأجهزة الحكومية أو المتعلقة بمشروعات الأنظمة، وبالتالي الإسهام في توجيه المقدرات والجهود التنموية نحو الأولويات والاحتياجات، والعمل على قياس الأداء والمخرجات للخطط والبرامج والمنجزات وذلك كله يأتي بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ـ يحفظه الله ـ، مؤكداً أن مجالس المناطق أثبتت قدرتها على تحديد أولويات المناطق التنموية والاستثمارية ووضع الرؤى والتصورات بشأن احتياجات المدن والمحافظات والتعاون مع الجهات المختصة في هذا الشأن.

وأشاد الشيخ عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ بالدور الكبير الذي يبديه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية حيال مجالس المناطق وحرصه على تدعيمه والوصول بنتائج ايجابية تعود بالمصلحة على الوطن والمواطنين.

كما حيا معاليه الجهود الرائدة التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية سعياً للتطوير التنموي ورقياً بالأداء الاقتصادي والتنموي والإداري.

وفي ختام كلمته سأل معالي رئيس مجلس الشورى الله تعالى أن يحفظ علينا إيماننا وأمننا، ويديم على قائدنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد التوفيق والتسديد.

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن أبرز مشروعات منطقة الرياض والتي تتمثل في مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام، والمخطط الاستراتيجي الشامل لتطوير مدينة الرياض ومشروع المرصد الحضري، والمخطط الإقليمي لتطوير منطقة الرياض.

حضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، وأعضاء مجلس الشورى.

وقد رافق سموه خلال الزيارة معالي وكيل إمارة منطقة الرياض عبدالله بن مجدوع القرني ومعالي المستشار الخاص والمشرف العام على مكتب سمو أمير منطقة الرياض سحمي بن شويمي بن فويز ومعالي أمين منطقة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المهندس إبراهيم بن محمد السلطان ووكيل إمارة منطقة الرياض للشؤون التنموية أمين مجلس المنطقة سليمان القناص وأعضاء مجلس المنطقة وكبار مسؤولي الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .

رئيس مجلس الشورى شارك في أعمال المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية ناقش التحديات التي تواجه الأمة العربية

شارك مجلس الشورى في أعمال المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة بمشاركة ١٧ رئيساً للمجالس والبرلمانات العربية، وأكثر من ٥٠ عضوًا من أعضاء المجالس العربية والبرلمان العربي، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية.

ورأس وفد مجلس الشورى في المؤتمر معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

ويأتي انعقاد المؤتمر بمبادرة من البرلمان العربي بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي تحت شعار «رؤية برلمانية لمواجهة التحديات الراهنة للأمة العربية».

وناقش المشاركون على مدى يومين التحديات الراهنة التي تواجه الأمة العربية، والإجراءات، والتدابير اللازمة للحفاظ على وحدة الصف العربي، والخروج برؤى برلمانية تعكس تضافر الجهود الرسمية والشعبية، ويؤسس لدعم العمل العربي المشترك على جميع المستويات السياسية، والتشريعية والأمنية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى -في تصريح صحفي بهذه المناسبة- عن تمنياته بأن تحقق النتائج التي توصل إليها المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية تطلعات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية لصياغة مستقبل عربي أفضل، يقوم على حفظ أمن الشعوب العربية ويحقق أمنياتها.

وأوضح معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله - تولي وحدة الصف العربي اهتمامها حيث كانت من الدول العربية السبع التي أسست جامعة الدول العربية وعملت على توحيد كلمة العرب على مبادئ وأسس قوية تحقيقًا للوحدة العربية التي تصبو إليها الأمة العربية.

وأكد معاليه أن المجالس الشورية والبرلمانية في الدول العربية تعي خطر المرحلة التي تمربها المنطقة، وما يواجهها من تحديات أمنية وثقافية واقتصادية وسياسية، تحتم على الجميع العمل ضمن منظومة مشتركة للحد من آثارها على البلاد العربية.

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني: مواقف المملكة العربية السعودية التاريخية من فلسطين لا ينكرها إلا جاحد ظالم لنفسه ولأمته

أكد معالي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأستاذ سليم الزعنون أهمية دعم التحالف الإسلامي العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية لمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره.

جاء ذلك في تصريح صحفي لمعاليه عقب استقبال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لمعاليه في مقر المجلس في الرياض خلال الزيارة التي قام بها للمملكة مؤخراً.

وأوضح سليم الزعنون أن زيارته للمملكة ولقاءه بمعالي رئيس مجلس الشورى جاءت من أجل تنسيق المواقف الثنائية بين مجلس الشورى والمجلس الوطني الفلسطيني.

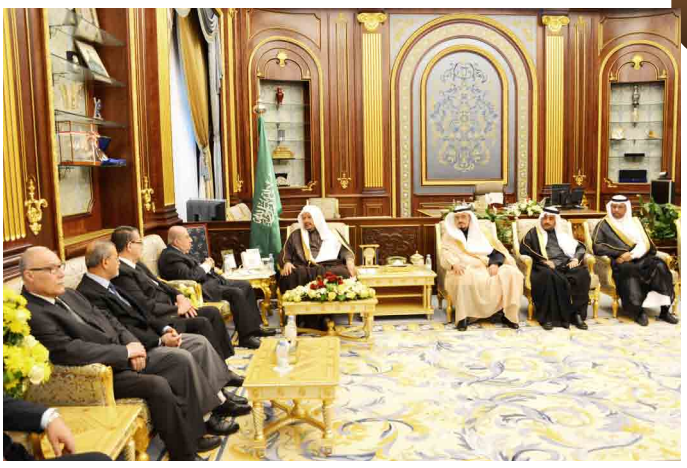

وأكد الزعنون دعم منظمة التحرير الفلسطينية للتحالف الإسلامي الذي يضم أكثر من ٣٥ دولة، وقال: نحن وراء رئيسنا محمود عباس الذي أعلن الوقوف مع هذا التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية.

وأضاف: يجب أن يزداد عدد دول التحالف الإسلامي ويجب أن نقول للعالم أجمع أنه لا يمكن لأكبر دولة عربية أن تتعرض لتهديدات متعددة.

وقد استعرض معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأستاذ سليم الزعنون خلال اللقاء العلاقات الثنائية بين المملكة وفلسطين ومجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين مجلس الشورى والمجلس الوطني الفلسطيني.

ونوه بالعلاقات التاريخية التي تجمع المملكة العربية السعودية وفلسطين في شتى المجالات، مشيداً في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى المجلس الوطني الفلسطيني.

وأكد معالي الدكتور آل الشيخ حرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير هذه العلاقة وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى عن دعم المجلس الكامل لكفاح الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للمملكة التي تبذل جهدها لتوحيد الصف العربي وإعادة إحياء وحدة الأمة العربية في مواجهة محاولات التغلغل وشق الصف العربي.

من جانبه أعرب معالي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن سعادته بزيارة المملكة، مشيراً إلى أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الصعد، وأكد أن مواقف المملكة العربية السعودية التاريخية من فلسطين لا ينكرها إلا جاحد ظالم لنفسه ولأمته، وأن القيادة الفلسطينية ترفض أي تصرف مسيء لمواقف المملكة المشرفة.

كما أكد معالي الأستاذ سليم الزعنون التضامن الفلسطيني الكامل مع المملكة العربية السعودية في حربها ضد الإرهاب وفي نصرتها للشعب اليمني ضد التغلغل الإيراني والانقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن الشقيق، مشيراً إلى أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تبذل جهوداً مباركة لتوحيد الصف العربي والإسلامي.

وأضاف: إن الفلسطينيين يذكرون بامتنان بالغ المواقف المشرفة للمملكة تجاه توحيد الصف الفلسطيني، والدعم السياسي والمادي الكبير لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، وعضو مجلس الشورى عضو لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الفلسطينية في المجلس العضو المرافق الدكتور محمود بن محمد البديوي وعضو مجلس الشورى الدكتور عبدالمحسن بن فهد المارك وأعضاء لجنة الصداقة السعودية الفلسطينية بالمجلس.

استقبله رئيس مجلس الشورى

رئيس مجلس النواب العراقي: المملكة تتفهم دورها ومسؤوليتها التاريخية في الدفاع عن قضايا الأمة

عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع معالي رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم بن عبدالله الجبوري والوفد المرافق خلال زيارته للمملكة مؤخراً. ورحب معالي رئيس مجلس الشورى في مستهل الاجتماع بمعالي رئيس مجلس النواب العراقي والوفد المرافق له مقدراً لهم تلبية دعوة مجلس الشورى لزيارة المملكة.

واستعرض معالي رئيس مجلس الشورى خلال الاجتماع ما يربط المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وشعبيهما الشقيقين من علاقات تاريخية، مؤكداً عمق العلاقات بين البلدين، وأهمية السعي لتعزيزها ولا سيما على صعيد العلاقات البرلمانية بين المجلسين في البلدين . وأشار معاليه إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – حريص على توثيق العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، فمبادراته وتوجيهاته – رعاه الله – كلها تصب في صالح الشعوب العربية والإسلامية ووحدتها واستقرارها. وقدم معاليه نبذة عن مسيرة مجلس الشورى في المملكة ولجانه المتخصصة ودوره التشريعي والرقابي.

من جانبه أكد معالي رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق الدكتور سليم الجبوري أن سعي المملكة العربية السعودية إلى إيجاد فرصة وحدة إسلامية؛ مبادرة حقيقية تدل على فهم المملكة لدورها ومسؤوليتها التاريخية في الدفاع عن قضايا الأمة والسعي لإيجاد الحلول الواقعية لها من خلال حالة التضامن العملية التي تمثلت مؤخراً في التحالف الإسلامي، معبراً عن أمله في أن تكون هذه المبادرة خط البداية لتكوين القوة الإسلامية العربية الفاعلة والقادرة على حماية مقدرات الأمة وهويتها من الإرهاب ومن كل محاولات الهيمنة التي تسعى لتغييب الهوية وتغييرها.

وشدد رئيس البرلمان العراقي على أهمية التواصل والتنسيق والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين لتوحيد الرؤى والجهود لتعود الأمة إلى حالة التكاتف والوحدة والاندماج وتغادر حالة التفرق والمشاحنة والمناكفة والانكفاء، مبيناً أن تاريخ العلاقات الدبلوماسية العراقية السعودية حافل بالمواقف الإيجابية وليس هناك أي موقف يجعلنا في حرج من علاقاتنا عبر التاريخ ونعتز بهذه العلاقة ونعمل على ترسيخها وتقويتها من خلال إدامة التواصل والحوار والتعاون بين بلدينا.

مضيفاً أن أي تراجع للعلاقات ليس إلا حدث طارئ ومؤقت ومصيره إلى الزوال في ظل زخم الأخوة العميقة والتاريخية التي تربط البلدين الشقيقين.

وأكد في هذا السياق على دور سفارة المملكة في العراق والجهد الذي يقوم به السفير ثامر السبهان، وكذلك السفارة العراقية في الرياض وعلى رأسها السفير الدكتور رشدي العاني.

وختم رئيس مجلس النواب بالإشارة إلى ضرورة التماسك العربي والإسلامي في ظل ما تمر به المنطقة من ظرف حساس وتهديدات الإرهاب والهيمنة، التي تستهدف الجميع دون تميز ويسعى لإلغاء شكل الدولة الحديثة واستبدالها بدولة توحش وقتل وتخريب لكل أوجه الحضارة والتقدم.

بعد ذلك جرى بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك التي تصب في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب العراقي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين من خلال تبادل الزيارات بينهما بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

وفي ختام الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، ثم صحب معالي رئيس مجلس الشورى ضيف والوفد المرافق له بجولة في أروقة المجلس والقاعة الكبرى والقاعة الأندلسية.

حضر الاجتماع وحفل الغداء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعدد من أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية العراقية في المجلس برئاسة رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري وعضو مجلس الشورى العضو المرافق الدكتور نواف الفغم.

وفد الشورى أطلع الجانب الروسي على مواقف المملكة في اليمن وسوريا

لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى تزور روسيا

تقرير: عادل الحربي

قام وفد من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى برئاسة عضو الشورى رئيس اللجنة معالي الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود بزيارة إلى روسيا الاتحادية خلال الفترة من ١٥-١٧/ ٥/ ١٤٣٧هـ الموافق ٢٤-٢٦/ ٢/ ٢٠١٦م، تلبية لدعوة من لجنة الشؤون الدولية بمجلس الشيوخ الروسي.

د.الداود: العلاقات بين الرياض وموسكو شهدت تطوراً نوعياً

وأكد معالي الدكتور ناصر الداود على أهمية العلاقات الثنائية بين المملكة وروسيا مشيراً إلى أن العلاقات بين البلدين شهدت تطوراً نوعياً عكستها الزيارات واللقاءات المتبادلة بين مسؤولي وقادة البلدين، وكان أبرزها اللقاء الذي جرى بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وفخامة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش قمة دول مجموعة العشرين التي عقدت بمدينة أنطاليا التركية مؤخراً، وكذلك الزيارة الناجحة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إلى روسيا، وما نتج عنها من اتفاقيات مهمة أسست للمزيد من التقارب بين البلدين على الصعد كافة؛ خصوصاً الاقتصادية منها.

وأوضح الدكتور الداود في تصريح بهذه المناسبة أن الاجتماعات مع الجانب الروسي تناولت العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وسبل دعمها في مختلف المجالات والقضايا الدولية الراهنة ذات الاهتمام المشترك، كما تناولت سبل تعزيز التواصل وتفعيل العمل الثنائي للجان البرلمانية بين المملكة وروسيا، لما تمثله هذه اللجان من دور فاعلٍ في دفع أوجه التعاون البناء في كافة المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وأشار الدكتور ناصر الداود إلى أن وفد الشورى أطلع مسؤولي وأعضاء الجمعية الفدرالية الروسية الذين التقاهم خلال الزيارة على مواقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - تجاه مختلف القضايا الإقليمية الراهنة، وبخاصة الوضع في اليمن، وسوريا، وجهود المملكة في مكافحة الإرهاب وخدمة الأمن والسلم الدوليين.

من جهة أخرى أكد وفد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى على أهمية الدور الروسي في مواجهة إرهاب الدولة الإيرانية، وكبح التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية التي باتت تشكل معول هدم لجهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي في المنطقة.

وقال الوفد خلال لقائه الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين في روسيا عبدالرحمن بن إبراهيم الرسي: إن روسيا في علاقاتها مع النظام في طهران يعول عليها كثيراً للجم الإرهاب الإيراني الذي ثبت بالأدلة التي وثقها المجتمع الدولي أنها معول هدم لكل الجهود الدولية الرامية إلى استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط.

وأشار رئيس الوفد معالي الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود إلى أن المملكة العربية السعودية استنفدت كل وسائل الحوار والتفاهم مع النظام الإيراني الذي يصر على نشر الإرهاب في المنطقة، مؤكدًا أن النظام الإيراني لم يقدم أي مبادرة حقيقية يمكن أن تأخذها المملكة على محمل الجد، مشيراً إلى أن طهران تتجاهل كل الأعراف والمواثيق الإسلامية والدولية وتواصل دعمها الفاضح للإرهاب وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول.

ودعا أعضاء الوفد روسيا الاتحادية إلى استخدام علاقاتها مع النظام الإيراني لوقف هذه التدخلات والانخراط في جهود دعم السلام وحسن الجوار في المنطقة، مشيرين إلى أن المملكة استجابت لنداء الشرعية في اليمن عبر تحالف دولي مدعوم بقرار دولي، وقامت بواجبها تجاه الشعب اليمني الشقيق لاستعادة الشرعية المغتصبة من قبل فئة باغية رهنت نفسها للخارج وانقلبت على خيار الشعب اليمني.

وأضاف الوفد في حواره مع نائب وزير الخارجية الروسي أن المملكة العربية السعودية التزمت سياسة ضبط النفس في تعاملها مع الانتهاكات الإيرانية ولم تقم بأي عمل عدائي كما لم تستجب للاستفزازات الإيرانية الإرهابية المتكررة التي لم تستثن حتى مواسم الحج والعمرة والأماكن المقدسة، لافتاً النظر إلى أن ما قامت به المملكة من إجراءات ضد النظام الإيراني جاء رد فعل على الاعتداء الإيراني السافر ضد سفارة خادم الحرمين الشريفين في طهران والقنصلية السعودية في مشهد، والعبث الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

وفي شأن العلاقات الثنائية بين البلدين قال معالي رئيس وفد الشورى: إن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية تشهد تطوراً كبيراً منذ اللقاء الذي جرى بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قمة دول مجموعة العشرين التي عقدت في مدينة أنطاليا التركية أخيرا.

مؤكداً أن زيارة وفد مجلس الشورى إلى موسكو تأتي في إطار تعزيز العلاقات مع الأصدقاء الروس بشكل عام والبرلمانيين الروس بشكل خاص، منوهاً في هذا السياق بزيارة صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع إلى روسيا، وما نتج عنها من اتفاقيات مهمة؛ فتحت الأبواب لثلاثين وفداً سعودياً زارت روسيا منذ تلك الزيارة وبحثت ولا تزال تبحث المزيد من التعاون بين البلدين الصديقين.

وأكد معالي رئيس الوفد أن مجلس الشورى يولي التقارب البرلماني مع الجانب الروسي أهمية خاصة ويتطلع إلى دعم التعاون البرلماني في المجالات كافة، معتبراً أن العلاقات البرلمانية بين البلدين الصديقين مرشحة للمزيد من التعاون.

ولفت معالي الدكتور ناصر الداود النظر إلى أن العلاقات بين الرياض وموسكو هي علاقات تاريخية تعود إلى تسعين عاماً ماضية، حيث أن موسكو هي أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية، كما أن لروسيا مواقفها المشرفة المؤيدة للحق الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أن هذه المواقف السياسية محل تقدير الشعب السعودي الذي يتطلع لاستغلال القواسم المشتركة بين البلدين الصديقين، وبناء علاقات متميزة تليق بها.

من جانبه أشاد معالي نائب وزير الخارجية الروسي بالتطورات التي شهدتها العلاقات السعودية الروسية مؤخراً، مشيراً إلى أن موسكو حريصة على رفع مستوى التعاون الثنائي مع المملكة العربية السعودية، ولديها العديد من الفرص الواعدة في هذا المجال، كما أنها منفتحة لبحث الفرص المماثلة في المملكة.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي إن الحكومة الروسية تعمل على تشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين على بحث توطيد العلاقات في المجالات الاقتصادية، وتسعى بالتعاون مع المملكة لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون في المجالات كافة، لافتاً النظر إلى أن الجهود الروسية في دعم جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى شريك بحجم المملكة العربية السعودية التي نعول عليها كثيراً في الحرب الدولية على الإرهاب وفي استقرار تلك المنطقة.

وعبر معالي نائب وزير الخارجية الروسي عن أمله بأن يجد الاتفاق الروسي – الأمريكي حول سورية، فرصته لفائدة الشعب السوري، مضيفاً أن الاتصال الذي أجراه الرئيس فلاديمير بوتين مع خادم الحرمين الشريفين حول هذا الاتفاق يعكس مدى الاهتمام الروسي باطلاع قيادة المملكة العربية السعودية على تفاصيل الاتفاق والاستماع إلى وجهة النظر السعودية.

وقد أكد وفد الشورى في هذا المجال على أولوية إنقاذ الشعب السوري وفتح المجال أمام المساعدات الإنسانية لتصل إلى القرى المحاصرة، مجدداً تأكيده على أن مواقف المملكة في نصرتها للشعب السوري ضد الجماعات الإرهابية ثابت لا يتغير، وأنه لا مناص من الحل السياسي المبني على مقررات جنيف (١).

بعد ذلك دار حوار بين وفد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى ومعالي نائب وزير الخارجية الروسي، ثم تبودلت الهدايا التذكارية في نهاية اللقاء.

من جهة أخرى عقد وفد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى في اليوم الثاني من زيارته لروسيا اجتماعاً مع نائب رئيس مجلس الشيوخ الروسي السيد إلياس أوماخاتوف ورئيس لجنة الشؤون الدولية بمجلس الشيوخ السيد قسطنطين كوساتشوف بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين في روسيا عبدالرحمن بن إبراهيم الرسي، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الروسي.

وثمن رئيس الوفد معالي الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود في بداية الاجتماع الدعوة الكريمة من مجلس الشيوخ الروسي، مؤكداً أن معالي رئيس وأعضاء مجلس الشورى يثمنون للجانب الروسي مبادرته بالدعوة للزيارة والالتقاء بالفعاليات الروسية بشكل عام والبرلمانية بشكل خاص.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الشيوخ الروسي أهمية العلاقات السعودية ـ الروسية، لافتاً النظر إلى أن اللقاءات بين مجلس الشيوخ الروسي ومجلس الشورى السعودي هي جزء من تقارب حثيث يدعمه خادم الحرمين

الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس فلاديمير بوتين، لصالح البلدين الصديقين ولصالح السلام العالمي بشكل عام.

بدوره قدم وفد مجلس الشورى في بداية الاجتماع نبذة عن مجلس الشورى، ودوره الرقابي والتنظيمي، حيث أشار معالي رئيس الوفد إلى أن الممارسة الشورية في المملكة تسهم في تطوير العمل الحكومي والرقابة عليه بما يصب في صالح الوطن والمواطن.

كما أشار أعضاء الوفد إلى أن المملكة العربية السعودية جزء من منطقة تعيش مرحلة صعبة تحتاج إلى تكاتف القوى الدولية لإنقاذها من الصراعات التي تهدد أمن واستقرار العالم أجمع، مؤكدين على الدور الروسي ومواقفه في قضايا المنطقة خصوصاً في دعمه للحق الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وقال وفد مجلس الشورى إن اتصالات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بعدد من زعماء العالم وما تشهده الرياض من نشاط دبلوماسي كبير يهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين والاستقرار في المنطقة.

وأكد الوفد في هذا السياق أن المجالس البرلمانية تتحمل جزءًا من المسؤولية لتقريب وجهات النظر واحتواء الخلافات عبر فتح قنوات التواصل والحوار الدائم فيما بينها.

مضيفاً أن مجلس الشورى يقوم بهذه الزيارة إلى موسكو للهدف ذاته ويتطلع لاستضافة أعضاء من مجلس الشيوخ الروسي في أقرب فرصة لمزيد من التنسيق والتشاور بما يخدم التقارب بين البلدين الصديقين بشكل عام ومجلس الشورى ومجلس الشيوخ الروسي بشكل خاص.

بعد ذلك دار حوار بين وفد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى ونائب رئيس مجلس الشيوخ الروسي حيث أكد الطرفان على ضرورة استمرار الحوار بين المملكة وروسيا.

مشيرين إلى أن واقع العلاقات السعودية الروسية يجب أن يرتقي لطموحات القيادتين في البلدين الصديقين الذين احتفلا مؤخراً بذكرى مرور تسعين عاماً من العلاقات التي بدأت باعتراف روسيا بالمملكة العربية السعودية كأول دولة في العالم تعترف بالكيان العظيم الذي وحده وأسس بنيانه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله.

من جهة أخرى ثمن فضيلة الشيخ راوي عين الدين رئيس مجلس الإفتاء في روسيا اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالمسلمين في شتى بقاع الأرض، مؤكداً أن المسلمين في روسيا ينظرون إلى مواقف المملكة العربية السعودية ببالغ التقدير والامتنان.

وأضاف الشيخ راوي عين الدين خلال استقباله لرئيس وأعضاء وفد مجلس الشورى: إن المسلمين في روسيا تابعوا ببالغ السعادة الاتصال الأخير بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس فلاديمير بوتين الذي أكدا فيه على عمق العلاقة بين البلدين الصديقين، كما أكدا على اهتمام القيادة الروسية بالتواصل مع القيادة السعودية ودعم العلاقات الثنائية المتميزة.

وأشاد فضيلته بجهود المملكة العربية السعودية في خدمة الحرمين الشريفين والحجاج والمعتمرين، مشيراً إلى أن حجم التوسعة الأخيرة التي

شهدها الحرمان الشريفيان والمشاعر المقدسة تبعث الفخر والاطمئنان لدى كل المسلمين، وهي محل تقدير واسع في أوساط المجتمع المسلم الذي يقدر للمملكة سعيها الدائم للعمل على راحة الحجاج والمعتمرين، منوهاً في هذا السياق بدعم المملكة للنشاطات الإسلامية في روسيا خاصة في معارض "الحلال" التي يقيمها المسلمون في روسيا، وكذلك إمداد المملكة لمسلمي روسيا بالمصحف الشريف، ودعمها لتأهيل العلماء الشرعيين الروس من خلال استقبالهم في جامعاتها، وللمناسبات الإسلامية ذات العلاقة.

وأوضح الشيخ راوي عين الدين أن المسلمين في روسيا تجاوز عددهم الثلاثة والعشرين مليون مسلم يقصد منهم أكثر من ستة عشر ألف حاج مكة المكرمة سنوياً لأداء مناسك الحج والعمرة ويجدون كل رعاية وخدمات مميزة من سفارة خادم الحرمين الشريفين في موسكو وكذلك من المسؤولين في وزارة الحج ووزارة الشؤون الإسلامية.

وعبر الشيخ راوي عين الدين عن ترحيبه بزيارة وفد الشورى السعودي، وعد هذه الزيارة إضافة مهمة في سجل التقارب بين البلدين الصديقين، مشيراً إلى إن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الأخيرة إلى موسكو كانت ناجحة جدًا، وأن كثافة الزيارات المتبادلة بين المسؤولين السعوديين والروس هي إحدى ثمارها المباركة.

من جهته عبر معالي الدكتور ناصر الداود عن فخره واعتزازه بما شاهده من فن في البناء والتصميم في جامع موسكو الكبير، مؤكداً أن دعم المملكة للمسلمين في كل بقاع الأرض هو دعم للسلام والاستقرار الدولي من خلال دعمها للمواطنين المسلمين في بلدانهم ليكونوا قادرين على المساهمة في بناء أوطانهم ونشر الأخلاق والقيم الإسلامية السامية.

وأضاف معاليه إن العلاقات بين البلدين الصديقين تجاوز عمرها التسعين عاماً، مشيراً إلى أن الزيارات المتبادلة تسهم في مزيد من التقارب بإذن الله تعالى بفضل توفر الرغبة الصادقة لدى البلدين وحرصهما على الدفع بهذه العلاقات إلى شراكة حقيقية بين بلدين يملك كل منهما مقومات نجاحها.

وأكد معاليه أن المملكة تولي أهمية خاصة للمسلمين في كل مكان من منطلق استشعارها لمسؤوليتها في نشر الإسلام الوسطي وقطع الطريق على الدول والجماعات المتطرفة التي تتشدق باسم الدين، وتستغل مشاكل الأقليات ودفعهم للانقلاب على الشرعية في بلدانهم واستهداف الأمن والاستقرار الدوليين.

وفي ختام الزيارة تجول أعضاء الوفد في أرجاء جامع موسكو الكبير مبدين إعجابهم بما شاهدوه من تكامل في الخدمات وإبداع في المعمار والتصميم.

حضر الاستقبال سفير خادم الحرمين الشريفين في روسيا عبدالرحمن بن إبراهيم الرسي.

يذكر أن وفد الشورى ضم أعضاء المجلس أعضاء لجنة الشؤون الخارجية معالي الدكتور خالد بن عبدالله السبتي، الدكتورة إلهام بنت محجوب حسنين، الدكتورة أمل بنت سلامة الشامان، الدكتور زهير بن فهد الحارثي، الأستاذ صالح بن حسن العفالق، الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر.

ورافق الوفد أمين المراسم في مجلس الشورى الأستاذ خالد التركي، ومدير أعمال لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الروسية الأستاذ سلطان الطويل، ومساعد مدير إدارة الإعلام في المجلس الأستاذ عادل الحربي.

عضو المجلس الأستاذ عبدالرحمن الراشد:

لا وجود لثقافة الانفراد أو الانتصار للرأي في مجلس الشورى

حوار - منصور العساف

عضو مجلس الشورى الأستاذ عبد الرحمن بن راشد الراشد رجل أعمال نشأ في بيئة تجارية منذ نعومة أظفاره، حيث كان والده واحداً من كبار رجال الأعمال بالمنطقة الشرقية، عبدالرحمن الراشد المتخصص في الإدارة والخبير الاقتصادي عمل في عدد من القطاعات في القطاع الخاص، وبخاصة في الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية حيث بدأ عضواً في اللجنة الصناعية لأربع سنوات، ليتسلم بعد ذلك منصب نائب رئيس الغرفة لمدة أربع سنوات، ثم رئيساً للغرفة لثلاث فترات متتالية. الراشد لم تقتصر اهتماماته على التجارة فحسب بل له اهتمامات رياضية، فهو داعم للرياضة في المنطقة الشرقية من خلال نادي الاتفاق الذي عشقه منذ نعومة أضفاره، وقدم له الدعم وما يزال.

مجلة الشورى حاورت الأستاذ عبدالرحمن الراشد عن آداء مجلس الشورى، وعن تضخم أسعار العقار، وأزمة الإسكان، وبرنامج التحول الوطني، والرياضة، وخرجت بالحوار التالي:

- الولادة وأيام الطفولة، أين ومتى كانت وما الذي تذكره من أحداثها العابرة؟

البدايات والنشأة كانت في الأحساء ولا زلت أتذكر أيام الطفولة في مدينة الأحساء حيث درست فيها المرحلة الابتدائية والمتوسطة إلى أن انتقلت للخبر لدراسة المرحلة الثانوية... كانت أيام جميلة وذكريات لا تنسى حيث السبعينات الميلادية التي انتهت بالتحاقي بالجامعة عام ١٩٨٠م لكنها هذه المرة كانت في مدينة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية.

- إذاً أنت لم تدرك الطفرة الاقتصادية الأولى؟

نعم كنت حينها في الولايات المتحدة الأمريكية أدرس المرحلة الجامعية وكان تخصصي إدارة مالية، وقد عدت في منتصف الثمانينات الميلادية عام (١٩٨٤ – ١٩٨٥م) بعد أن حصلت على درجة «البكالوريوس» وأذكر حينها أن عودتي وافقت إنجازات المنتخب السعودي بفوزه بكأس أمم آسيا عام ١٩٨٤م.

أعشق نادي الاتفاق منذ الصغر

- بمناسبة الإنجازات الرياضية، عرف عنك دعمك للقطاع الرياضي عبر عضويتك في نادي الاتفاق، فكيف بدأ اهتمامك بالرياضة ونادي الاتفاق على وجه الخصوص؟

نعم كنت اتفاقياً منذ صغري، ولك أن تتصور حجم المنافسة الكبيرة بين فريقي القادسية في الخبر والاتفاق في الدمام، ونحن في المنطقة الشرقية معظمنا منقسمون بين القادسية والنهضة والاتفاق حتى في مدينتي الأحساء...كان هناك جمهور اتفاقي وجمهور قدساوي كبير، وكان التنافس على أشده، ولا تنسى حينها أن فريق القادسية يملك في أواخر السبعينات عدداً من اللاعبين الكبار أمثال ناصر عيد المشهور ب «رالي» وكذلك خميس عبد الرحمن وسعود جاسم، وكانوا قد حجزوا مواقعهم في المنتخب السعودي عطفاً على مستوياتهم الفنية التي يقدمونها في مسابقتي الدوري

العام وكأس الملك، كما كان نادي الاتفاق أيضاً يملك ترسانة من اللاعبين المميزين، ولا شك أن هذا النادي تميز منذ أن استلمه المدرب الوطني المحبوب خليل الزياني صاحب الإنجازات الدولية، حيث أحرز الاتفاق بطولة الدوري العام عام ١٩٨٣م، وبطولة الأندية الخليجية أبطال الدوري والكأس في عام ١٩٨٣م، وبطولة الأندية العربية عام ١٩٨٤م، وكأس الملك عام ١٩٨٥م، وبطولة الأندية الخليجية أبطال الدوري والكأس عام ١٩٨٦م، والدوري الممتاز عام ١٩٨٧م.

ولذا كان عصر الثمانينات هو العصر الذهبي لفريق الاتفاق، كما قاد المدرب الوطني خليل الزياني منتخبنا الوطني لأول حضور عالمي حيث تأهل المنتخب السعودي إلى أولمبياد لوس أنجلوس عام ١٩٨٤م، كما حصل في ذات العام على كأس آسيا لأول مرة في تاريخه، كنا في نادي الاتفاق فخورون بإنجازات منتخبنا الوطني لا سيما وهي تأتي بمدرب وطني جاء من نادي الاتفاق.

فتح الاستثمار في المجال الرياضي وإعادة النظر في نظام الاحتراف

- وكيف - برأيك - تستعيد المنظومة الرياضية في بلادنا هيبتها ممثلة في منتخبنا الوطني؟

عدم وجود القوانين واللوائح المنظمة كان سبباً في ما يحدث للمنظومة الرياضية في بلادنا، إذ تغلب الأعمال الاجتهادية على العمل المنظم المدروس، ولذا كان من الضرورة بمكان أن تسابق الرئاسة العامة لرعاية الشباب والاتحاد السعودي لكرة القدم سير أعمالها بالتسريع في

تنظيم العمل المؤسسي وتوزيع المهام والأدوار، ومنح الصلاحيات وفتح فرص الاستثمار وإعادة النظر في بعض اللوائح والأنظمة وخاصة نظام الاحتراف، مع ضرورة ضبط عملية اختيار الكوادر واللجان العاملة، والقضاء على المحسوبيات والميول فالرياضة - وبالذات كرة القدم - ملف يحظى بشعبية جارفة ليس لدينا نحن فقط بل في جميع دول العالم.

- بعد العودة من الولايات المتحدة أين كانت محطتك الأولى؟

قدمت للعاصمة الرياض وعملت في أحد البنوك مدة ثلاث سنوات، ثم التحقت بالعمل مع الوالد في مدينة الخبر، ثم عملت نائبًا لرئيس مجلس الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية لمدة أربع سنوات.

ثم رئيساً لها لمدة اثنتي عشر سنة، ثم رئيساً لمجلس الغرف السعودية لمدة ثلاث سنوات، ثم حظيت باختياري من قبل خادم الحرمين الشريفين عضواً في مجلس الشورى في دورته السادسة.

- ملفات كنت تود طرحها قبل عضويتك في المجلس؟

الملفات كثيرة، منها إنشاء هيئة للتوطين تكون معنية بزيادة المكون المحلي في القطاعات الاستراتيجية ومشتريات الدولة، وقد عملت على الموضوع وقدمت مقترح مشروع لإنشاء هيئة للتوطين، وهذا المقترح يدرس الآن في لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى، ولا شك أنه بالنسبة لي إنجاز لا سيما في حال إقراره.

لا بد من مساءلة الجهة الحكومية عن ما إذا حققت أهدافها المرسومة

- قرارات صدرت عن مجلس الشورى وكان لك دور في إقرارها ؟

حقيقةً لا تحضرني الآن، لكن بحكم أنني عضو في المجلس فلا بد أني -أسوة بزملائي- أن لي دور في بعض التعديلات والمقترحات وربما القرارات، ولعل عملنا في الجان المتخصصة يأتي جماعي تذوب فيه نقاشات الأعضاء لصالح المخرج النهائي، ولاشك أنه كان لي كما كان للزملاء دور في تبني هذا القرار أو ذاك.

لكن لا يحضرني شيئاً منها الآن، وصدقني أنه ليس لدي حساسية في تبني مقترحاتي من عدمه ما يهمني أن نخرج بعمل جماعي مدروس، نتوخى فيه الدراسة المتأنية التي لاشك أنها هي من ستحقق الأكثرية بالتصويت، وتنال القبول والرضى العام، ولا أخفيك فأحياناً ليس بالضرورة موافقة جميع أعضاء اللجنة، وأحياناً تتبنى أنت رأي معين ومع النقاش تزداد رؤيتك عمقاً وتطّلع على ما لم تكن على علم به، وهنا لاشك أنك سوف تصوت لما تراه يخدم الصالح العام، وهذا أيضاً يحدث مع الأعضاء أثناء نقاشاتهم تحت قبة المجلس.

- من خلال المداخلات أو حتى الظهور الإعلامي هل ترى أن البعض يقدم نفسه؟

المحك في ذلك هو مخرجات الأداء، فمداخلات الأعضاء، تثري عمل المجلس، لأن العضو يطرح رؤيته، أو مقترحه وفق ما يراه شخصياً بأنه يخدم الصالح العام.

المواطن هو المستفيد الأول من عمل المجلس

– كيف ترى دراسة المجلس لتقارير الأداء السنوية الجهات الحكومية؟

بنظرة عامة يبدو لك العمل في بعض الأوقات روتينياً، لاسيما عند قراءة تقارير الجهات الحكومية التي من المهم حين نناقشها أن نتساءل هل حققت هذه الجهة أو تلك الأهداف التي رسمتها، فبعيداً عن المعلومات والنتائج التي يعرضها لنا التقرير والتي للأسف يركز عليها بعض الأعضاء.

أرى أن من الأهمية بمكان أن نركز على السؤال التالي: هل حققت هذه الجهة أو تلك أهدافها المنشودة؟، هل سارت وفقاً لخططها واستراتيجياتها المرسومة سلفاً، هذا هو المهم، علينا أن نركز على النتائج النهائية فدورنا تشريعي ورقابي وليس لنا شأن بالدور التنفيذي.

– لكن العضو ممثل للمواطن؟ والمجلس يفتح قنوات التواصل مع المواطنين بشكل متسارع؟

جميع المجالس البرلمانية في العالم تستمع وتصغ وتستأنس برأي المواطن، فالمواطن هو المستفيد الأول، وهذا هو المفترض، فالإصغاء له وسماع رأيه ومقترحاته المباشر هو لب الموضوع، خذ مثالاً لذلك في الحديث عن الخدمات البلدية يفترض أن نسمع لذوي الشأن لا إلى المسؤولين في الوزارة الذين تستضيفهم اللجنة لمناقشتهم، يفترض أن يحضر المستفيد الأول من الخدمة وهو المواطن ويستأنس برأي أعضاء المجالس البلدية، ورؤساء البلديات، وأمناء المناطق والعمد.

ما يتداول في وسائل التواصل الاجتماعي ربما يثري عمل المجلس

– هذا هو ما يحدث في اللجان؟

ليس على كل حال، فكثيراً ما يتم التواصل مع المسؤولين في هذه الوزارة أو تلك لمناقشتهم، وكم كنت أتمنى حضور شريحة تمثل (المستفيد الأول) كي تعم الفائدة.

في المجلس قادة رأي ولكن بشكل صحي شوري

– في مجلس الشورى هل ثمة قادة رأي؟

قد يحدث ذلك، ولا أخفيك أن هناك من يسعى لذلك، لكن هذا يتم بشكل صحي شوري، فطبيعة عمل المجلس فيه تجاذب وأراء متباينة، وقد لا يسع وقت الجلسة لبعض الأعضاء شرح وجهة نظره لزملائه تحت قبة المجلس أو أثناء النقاشات في الجلسات العامة، لذا يسعى البعض للتعريف بها عن طريق المقابلات الشخصية والاطلاع على ما لدى الآخرين.

– كيف ترى عمل لجان الصداقة البرلمانية؟

لجان الصداقة البرلمانية لديها مشكلة في أن كثير من أعمالها روتينية وهو أشبه بعمل علاقات عامة، وأرى أن أعمالها لابد أن تتوسع في كثير من الملفات سواءً في الجوانب البرلمانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لتعريف الشعوب بعضها ببعض وفقاً لسياسة هذه الدولة وتلك.

–هل حل الإعلام محل البرلمان؟ لا سيما في ما يتعلق بالدور الرقابي؟

الإعلام هو السلطة الرابعة، لا سيما من الناحية الرقابية التي تطرح فيها النقاشات أولاً بأول ويتابع فيها المواطن أداء المؤسسات الحكومية والجهات الخدمية بل ويراقبها، ويناقش من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مع هذا المسئول أو ذاك، ولا شك أن هذا ربما يثري العمل الشوري، وهو يشكل إضافة لعمل المجلس إن هو ظهر بشكل مقنن.

ولذا لا بد أن يتم رصد هذا الزخم الإعلامي لمعرفة طرق الاستفادة من مضامينه ومحتوياته، وهو كحال جمعية مناصري المستهلك – في الخارج– الذين يصورون ويوثقون التجاوزات، ولذا كان احتواء مضامين ورسائل مثل هذا الزخم وتطويعه لصالح المواطن والمجتمع، أمر مكمل لعمل المجلس ولا يتعارض معه.

ما يطرح في الشأن العام يجب أن يقدم وفق دراسة مسبقة

– تحت قبة المجلس..كيف ترى نقاشات الشأن العام؟

يتوخى في هذا الملف التطوير والتجديد، وأنه فرصة للأعضاء لرصد ظواهر معينة وطرحها بعد دراستها دراسة مستفيضة، وكم كنت أتمنى لو أن الزملاء الأعضاء سعوا – لاسيما في هذا الملف – للتحضير المسبق للمداخلات التي يطرحونها بحيث تقدم وفق دراسة ورصد ومتابعة، لا أن يرتجلها العضو كتعبير عن موقف أو شعور وقتي، فطرح الأفكار مرهون بدراسة مسبقة وكفاءة في التعامل لتحقيق نتيجة مبتغاه.

– برأيك كيف ننمي ثقافة الممارسة البرلمانية في المدارس؟

نعم...يجب أن نراعى في هذا المجال ثقافة القبول للرأي الآخر والسماع له، وتفعيل دور الحوار، فالخليط والتنوُّع في مجلس الشورى مثلاً، ينم عن تمثيل جمعي مؤطر بأطر أدب الحوار وقبول الاختلاف في وجهات النظر، ولعلك شاهدت هذا بعينك، ففي مجلس الشورى لا وجود لثقافة الانفراد و الانتصار للرأي لمجرد الحضور أو إقصاء الآخرين، فإنشاء مجالس طلابية

في المدارس من شأنها أن تناقش وتطرح هموم ومشاكل الطلاب على طاولة الحوار الذي يديره ويحدده الطلاب أنفسهم في المدارس أياً كانت، والتي لاشك أنها تمثل ركيزة ركائز الدعم لثقافة شورية بنّاءه.

ارتفاع المؤشر العقاري مرهون بعدم تعدد قنوات الادخار في البلد

- بوصفك رجل أعمال كيف ترى تضخم اسعار العقار؟

أسعار الأراضي تعود للعرض والطلب، والمشكلة في العقار إجرائية أي أنها مشكلة أنظمة عمل، فالمفترض أن الأراضي داخل النطاق العمراني تكون مخططة ولا يمكن الإبقاء على الأراضي الخام داخل المدن، وأنت تعلم أن المملكة العربية السعودية تكاد تكون الدولة الوحيدة التي لا يوجد فيها رسم تسجيل للعقار، لذا لا بد من تحديث نظام النطاق العمراني.

وأنت تعلم أيضاً أن ارتفاع المؤشر العقاري مرهون بعدم توفر قنوات الادخار بالبلد، وليس للمواطنين من بديل في عملية الادخار سوى الأسهم والعقار، ولأن المسألة تعود إلى الدورات الاقتصادية التي تدور وتتفاوت علواً وانخفاضاً حالها حال النفط والدورات المالية الأخرى.

برنامج التحول الوطني نقلة نوعية للاقتصاد السعودي

- من منظورك الاقتصادي كيف ترى خطوات برنامج التحول الوطني؟

نعم التحول الوطني يقتضي تحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، وهو لا شك نقله نوعية ربما يواجه تحديات كبيرة وتكلفة أكبر، ولذا لا بد من توخي الحذر في أثنا تنفيذ مراحل هذا البرنامج، خاصة ما يتعلق بالتكلفة الاجتماعية.

فالقطاع الخاص لديه مرونة سريعة في التكيف مع الظروف الاقتصادية ولا شك أن هذا الحراك سوف يولد - بإذن الله - فرص جديدة وأفاق واسعة وخطط ورؤى مدروسة، وعلى كلٍ فالجميع متفائل ولله الحمد.

الإسلام والمسلمون في الإعلام الأميركي: الصورة النمطية والمُتخيَّل الراهن (٢ – ٢)

د. محمد الشرقاوي

٤- توجيه المُتخيَّل الأميركي عن المسلمين

يمكن تحديد الفرق بين السرديات الإعلامية التي بلورت صورة المسلمين في أذهان الأميركيين من خلال عينة الدراسة في ثلاث فئات رئيسة؛ وذلك بالتوازي مع خطِّ التحرير المستقلِّ أو الليبرالي أو المحافظ؛ الذي تبنَّته تلك القنوات الثلاث:

أولًا: سرديات الاتهام: تعاملت مع تغطية تلك الحوادث من منطلق لا يتردد أحيانًا في إصدار بعض الأحكام الجاهزة؛ مثل: تصوير المسلمين كشعوب غير مُتحضِّرة تميل إلى العنف وإلغاء الآخر ومعاداة أميركا؛ ومن خلال فوكس نيوز امتدَّت هذه الصورة نحو المسلمين الأميركيين -أيضًا- كأقلية "لا تنسجم" مع مقومات المجتمع الأميركي، وأصبح لفظ "مسلم" في أذهان كثير من الفئات اليمينية التي تشاهد هذه القناة باستمرار ينمُّ عن تخيُّلات التعصب والعنف والانغلاق الفكري، وقوالب أخرى تعزِّزها السرديات المتداولة؛ سواء في فوكس نيوز أو قنوات يمينية أخرى؛ مثل: قناة (CBN المسيحية، وقناة (OAN)؛ التي تُقدِّم نفسها كقناة أميركا الموحَّدة.

ثانيًا: سرديات معيارية: استندت إلى التقييم المحايد للإسلام كإحدى الديانات السماوية الثلاث التي تدعو إلى السلام والتعايش، وسلسلة أخرى من القيم الكونية؛ وقد تعاملت قناة إم إس إن بي سي أكثر من غيرها مع المسلمين الأميركيين كأحد المكوِّنات العضوية للمجتمع الأميركي، وسعت في الوقت ذاته إلى تصحيح صورتهم ضمن أمَّة قامت ولا تزال على أكتاف المهاجرين، وضرورة احترام المواصفات الدينية والاجتماعية والثقافية

لجميع الأقليات؛ غير أن هذه السرديات المعيارية لم تتوالد بفعل الوازع الأخلاقي أو المعنوي لدى الصحفيين الليبراليين لإنصاف الإسلام والمسلمين بالضرورة.

بل جاءت بفعل تداعيات اللياقة السياسية؛ التي تظل محورية في الخطاب العام الأميركي خارج دائرة الحمى الانتخابية التي غذَّتها تصريحات بعض المرشحين؛ مثل دونالد ترامب، والمثير هنا أن تكون السرديات المعيارية هي أصل التقييمات الأخلاقية أو المعنوية؛ وهي بالتالي ما يبلور منظومة القيم التي يتمسَّك بها الأميركيون في تصوُّراتهم عن المجتمعات والثقافات والديانات الأخرى.

ثالثًا: سرديات وصفية: تداولتها قناة سي إن إن؛ ومن يقترب من خطها التحريري في نقل مشاهد التفجير، أو القتل، أو غيرها من الحوادث المرتبطة بأشخاص مسلمين، ولم تفسح الباب للاجتهاد أو تأويل المعطيات والوقائع على الأرض من قِبَل مذيعيها أو مُحلِّليها من خلال التمسُّك بميثاق الشرف المهني.

٥-نقاط فراغ بين السرديات والأرقام

في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، أبدى الرئيس باراك أوباما انزعاجًا واضحًا من تلاحق عمليات القتل بسبب انتشار الأسلحة اليدوية بعدما قتل شاب أميركي تسعة من الطلاب والأساتذة في أحد المعاهد العليا في ولاية أوريغان.

وقد وجد أوباما نفسه يتحدَّث عن معضلة العنف في المجتمع الأميركي للمرة الخامسة عشرة على التوالي منذ دخوله البيت الأبيض عام ٢٠٠٩، وعبّر عن امتعاضه الشديد مما أسماه «الحديث الروتيني والتغطية الإعلامية الروتينية» لمثل تلك التصفيات الجسدية المتكررة؛ ودعا أوباما وسائل الإعلام لعقد مقارنة بالأرقام بين ضحايا العنف المسلح، وبين ضحايا ما تعتبره الحكومة الأميركية إرهابًا؛ سواء في الخارج أو الداخل خلال السنوات العشر بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣؛ وكشفت الإحصائيات الرسمية أن ٣١٦,٥٤٥ من الأميركيين لقوا مصرعهم بسبب انتشار الأسلحة اليدوية، فيما أودت حوادث الإرهاب بحياة ٣١٣ شخصًا (٢٧٧ ضحايا الإرهاب الدولي و٣٦ بسبب الإرهاب الداخلي).

الشكل البياني رقم ١ يوضح عدد ضحايا العنف المسلَّح وما تعتبره أميركا إرهابًا بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣ (٤٠)

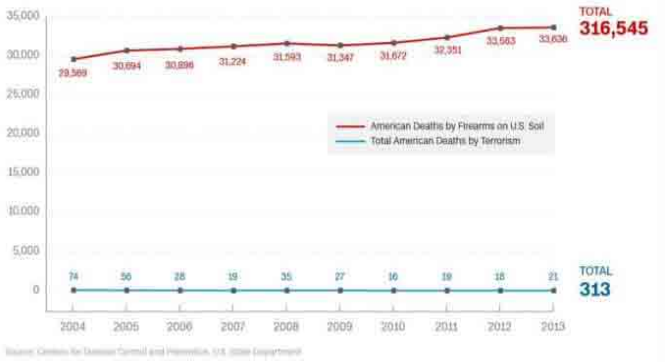

يلاحظ جون هوغان -أستاذ دراسات الإرهاب في جامعة ماستشوستس في مدينة لويل- أن الباحثين الأكاديميين أصبحوا يلمسون عدم التناسب الواضح بين التصوُّرات العامة حول المسلمين في وسائل الإعلام وبين الحالات والإحصاءات الملموسة لأعمال العنف؛ ويشير إلى «التوافق في الرأي بينهم حول تضخيم خطر الإرهاب الجهادي في الولايات المتحدة، وسوء تقدير لحجم الخطر الماثل من قبل جماعات الجناح اليميني والمناهضين للحكومة؛ وإذا كان هناك درس ينبغي استيعابه فهو أننا تناسينا خلال الأعوام العشرين الماضية ما حدث في مدينة أوكلاهوما، وأن العنف المتطرف يأتي بكل الأشكال والأحجام، ويقع في الغالب في أماكن قلَّما يحوم الاشتباه حولها»(٤١).

على الرغم من وفرة مثل هذه الدراسات وأهميتها في تصحيح الكثير من عناصر الصورة النمطية تجاه المسلمين في المتخيَّل الأميركي، تظل أغلبية التغطية الإعلامية تعيد إنتاج سرديات سلبية عنهم بفعل التداخل بين الخطابين السياسي والإعلامي.

أ. في ظل الصورة المرجعية

لم تخلِّف تلك الإحصاءات والدراسات الجديدة أثرًا تصحيحيًّا ملموسًا بعد للصورة المتداولة عن الإسلام والمسلمين؛ بل ازدادت سلبيتها مع وقع بث تعليقات بعض «خبراء» الإرهاب والشرق الأوسط على الشاشة بشكل غير محدود في تحديث ما يختزله ذهن الأميركي العادي عن المسلمين، ولا تقوم الصورة المتداولة كنتاج ذهني يأتي من عدم؛ بل تَتعزَّز وتُعزِّز في الوقت ذاته

الصورة المرجعية التي توالدت خلال القرن العشرين عبر أفلام هوليود، ويلاحظ إدوارد سعيد وجود «سوق التمثُّلات عن إسلام متجانس يقوم انتشاره على الغضب والتهديد والتآمر، وهو سوق أكبر وأكثر إفادة وقدرة على توليد مزيد من الإثارة»(٤٢).

ثمة مؤشرات جديدة على تزايد مفعول السرديات الإعلامية المعادية للعرب والمسلمين بين الجيل الجديد من الأميركيين؛ فقد تبيّن أنّ نسبة ٥٥٪ منهم يتمسَّكون بتصوُّرات سلبية عن الإسلام مقابل ٧٪ فقط من ذوي التصوُّرات الإيجابية.

وتزيد نسبة ذوي التصوُّرات الإيجابية بين الشباب ومؤيدي الحزب الديمقراطي بست عشرة نقطة عما هو عليه الحال بين مناصري الحزب الجمهوري؛ لكن الاستطلاع الذي أُجري خلال شهر مارس/آذار ٢٠١٥ توصَّل -أيضًا- إلى خلاصة تدعو إلى بعض التأمل في صيرورة تلك الصورة السلبية بين أجيال الأميركيين؛ وهي أن ٤٠٪ ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين لا ينظرون بعين الرضا إلى الإسلام مقارنة مع نسبة ٦٣٪ وسط الفئة العمرية بين الخامسة والأربعين والأربعة والستين، ونسبة ٥٨٪ في الخامسة والستين أو ما يزيد(٤٣).

وتُثير هذه النسبة المرتفعة بمعدل أربعة من كل عشرة شبان أميركيين غير راضين عن الإسلام والمسلمين التساؤل حول مدى ارتباطها بنوعية المضمون الإخباري الذي يستقبلونه عبر هواتفهم الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة؛ فضلًا عن شاشات التلفزيون على مدار الساعة. ويأتي هذا التحوُّل الذهني ضمن خلفية سياسية واجتماعية مُركَّبة في الولايات المتحدة؛ إذ يوجد الإسلام في أعين الأميركيين في أسفل السلم بين شتى بقية الأديان.

وفقًا لدراسة قام بها مركز بيو لدراسات الرأي العام (Pew Research Center) عن تحوُّلات مواقف الأميركيين تجاه أتباع الديانات والمعتقدات، ومدى تباينها بين مناصري الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي منتصف ٢٠١٤، يأتي المسلمون في المرتبة الأخيرة بنسبة ٣٣٪ في أعين الجمهوريين والمتعاطفين معهم، يسبقهم الملحدون (٣٤٪)، والهندوس (٤٧٪)، والبوذيون (٤٩٪)، والمورمون (٥٢٪)، والكاثوليك (٦٦٪)، واليهود (٦٧٪)، ويأتي في المرتبة الأولى المسيحيون الإنجيليون (٧١٪) وهم يُشكِّلون القاعدة الرئيسة للتيار المحافظ المؤثر في توجُّهات الحزب الجمهوري.

الشكل البياني رقم ٢ يُبيِّن مواقف الجمهوريين والديمقراطيين من أتباع الديانات والمعتقدات في ٢٠١٤ (٤٤)

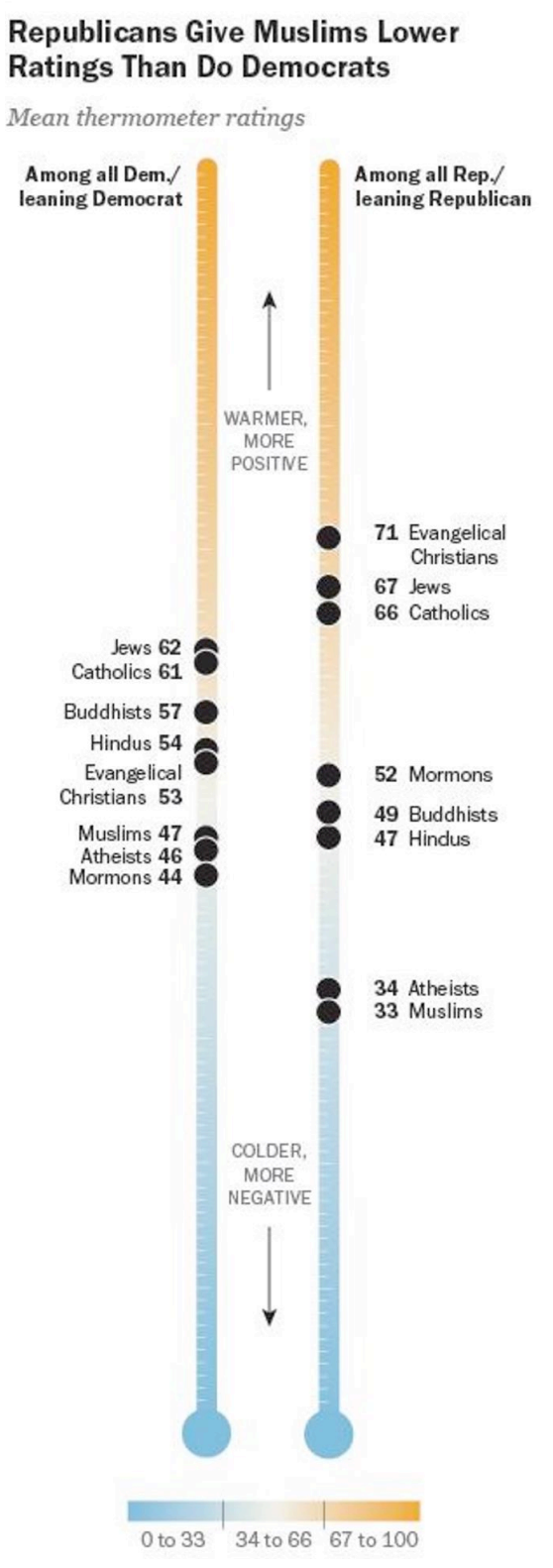

بيد أن هذه الصورة تختلف نسبيًّا لدى المؤيدين للحزب الديمقراطي؛ الذي يستقطب إلى صفوفه الكثير من ممثلي مختلف الأقليات العرقية؛ وبالنظر إلى المرجعية الليبرالية للديمقراطيين، فإنهم يضعون المورمن في المرتبة الأخيرة بنسبة ٤٤٪، وقبلهم الملحدون (٤٦٪).

فيما يأتي المسلمون في المرتبة الثالثة من الأسفل بنسبة ٤٧٪؛ وهم بذلك أقل شعبية من المسيحيين الإنجيليين (٥٣٪)، ثم الهندوس (٥٤٪)، فالبوذيون (٥٧٪)، والكاثوليك (٦١٪)، ويوجد في المرتبة الأولى اليهود بنسبة ٦٢٪.

يبدو من استقراء هذا الرسم البياني أن صورة المسلمين بعيدة عن المرتبة الأولى؛ التي تظل لـ"المسيحيين الإنجيليين" في نظر مؤيدي الحزب الجمهوري، فيما يُخصِّصها الموالون للحزب الديمقراطي لـ"اليهود"؛ ويأتي المسلمون في المرتبة الأخيرة لدى اليمين وفي المرتبة الثالثة ما قبل الأخيرة لدى اليسار، ولا يستغرب المرء من مدى مناصرة الديمقراطيين الأميركيين لليهود بالنظر إلى مدى إسهام عدد كبير من المنظرين ورجال السياسة في صياغة الفلسفة الليبرالية للحزب الديمقراطي من منطلق خدمة وضعهم كأقلية عبر تاريخ أميركا.

ويوضح صامويل شورشتاين مؤلِّف كتاب "الشعب الذي يختار: السياسة المحيِّرة لليهود الأميركيين" كيف ظلَّ التناغم السياسي بين اليهود الأميركيين والحزب الديمقراطي على الوتيرة ذاتها منذ العشرينات من القرن الماضي، ويعزو ذلك إلى تبنِّي أغلب اليهود الفلسفة الليبرالية التقليدية بشأن العلاقة بين الدين والدولة كخطٍّ رئيسٍ لدى الحزب الديمقراطي، فيما يعتبرون هيمنة فكر المبشِّرين البروتستانت على قاعدة الحزب الجمهوري تهديدًا لذلك النظام الليبرالي(٤٥).

ب. قوة السرديات الإعلامية مقابل قوة الأرقام

تنطوي الصورة المتداولة حاليًّا عن المسلمين على تسييس الخطاب العام؛ وذلك بالتلويح بما قد يُشكِّل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة في الداخل ولمصالحها الاستراتيجية في الخارج؛ خاصة لدى مهندسي استراتيجية الحزب الجمهوري، ولا غرابة أن يكثر الاستدلال بحوادث متفرِّقة من قبيل عمليات التفجير والقتل التي يرتكبها بعض المتطرفين المسلمين من خلال تجانسها مع الخلفية السوداوية التي تعكس الشبح المتنامي لتنظيم الدولة الإسلامية.

بيد أن الصورة المرجعية تشبَّعت في الماضي بخصوبة الخيال السينمائي من خلال إنتاج هوليود لأكثر من تسعمائة فيلم تُقدِّم شخصيات سلبية قاتمة عن العرب والمسلمين؛ بداية بفيلم (The Palace of Arabian Nights) الذي أخرجه جورج ميليس عام ١٩٠٥.

ويقول جاك شاهين الذي كرَّس عقودًا من حياته لدراسة تلك الصور النمطية : إن هوليود عمومًا لم تقدِّم شخصية إيجابية يمكن أن يستريح إليها المشاهد الأميركي، "أو يقبله كجار له بالنظر إلى مدى التشابه بينهما"؛ بل إن تكرار تلك الصور السلبية لشخصية العربي في السينما تحمل في طياتها تمثُّلات سلبية عبر الأجيال"(٤٦). غير أن التحوُّل بين الصورتين المرجعية والمتداولة لا يتمشى مع ما تُظهره الإحصائيات الجديدة عن طبيعة التهديدات القائمة وهوية مدبِّري أعمال العنف.

٦- استنتاجات

بعد تحليل أسباب التحوُّل من الصورة المرجعية إلى الصورة المتداولة للإسلام والمسلمين، تُقدِّم هذه الدراسة ستة استنتاجات رئيسة حول النسق الراهن الذي يتحرَّك من خلاله الإعلام الأميركي:

أ- حركية صورة الإسلام والمسلمين عبر الباب الدوار

تظل صورة الإسلام والمسلمين في المُتخيَّل الأميركي رهينة بالتفاعل بين سرديات الاتهام؛ التي تتردَّد في مضمون فوكس نيوز وغيرها من القنوات اليمينية، والسرديات المعيارية من خلال إم إس إن بي سي، ثم السرديات الوصفية كما لاحظنا في أداء سي إن إن؛ وهي بالتالي تتأثَّر سلبًا وإيجابًا بمستوى تغيُّر الصورة الذهنية؛ التي يتبنَّاها الفرد الأميركي تبعًا لمدى اقتناعه أو رفضه لما تُقدِّمه تلك القنوات، وفي ضوء هذا التنافس بدأ تقلُّص إعلام السرديات الوصفية المحايدة لصالح إعلام الرأي والغزل السياسي.

وفي لحظة تأمُّل عند مفترق الطرق بين هذه التيارات الثلاثة المتنافسة، يبدو أن الإعلام الأميركي يمرُّ حاليًّا بمرحلة انفصام بين شخصية المجتهد في البحث عن الأخبار العاجلة وكشف الأسرار المثيرة المرتبطة بزمنه الذهبي قبل بضعة عقود، وبين شخصية العارض لآراء وتحليلات محترفي "التحليل السياسي"؛ لتقديم قراءات للأحداث بما ينمُّ عن أهواء سياسية وأيديولوجية مبطَّنة في أغلب الحالات؛ ويشغل هؤلاء المحلِّلون في الغالب حيِّزًا زمنيًّا على الهواء أطول من مدة التقارير الصحفية الميدانية، وأيضًا من وقت مقدِّمي البرامج الإخبارية.

ب- تغيُّر المعايير المهنية

تراجع تأثير المؤسسات الإعلامية التي تتمسَّك بالخطِّ الاحترافي المتوازن تحت وطأة المنافسة؛ التي ابتدعتها قناة فوكس نيوز كمعقل لتعزيز الخطاب المحافظ اليميني مقابل قناة (إم إس إن بي سي)؛ التي ترفع راية الفلسفة الليبرالية؛ باعتبارهما قطبي الرحى في المشهد الإعلامي الأميركي؛ ومن تجلِّيات هذا التمرُّد على المدرسة التقليدية في الإعلام الأميركي الذي قادته شبكات NBC وABC وCBS لعقود طويلة، تظلُّ فوكس نيوز قناة "الريادة" ليس في حجم مشاهديها فحسب؛ بل في قدرتها -أيضًا- على توجيه الخطاب العام نحو اليمين، وأحيانًا اليمين المتطرف.

يضع هذا الزخم المتنامي في الخطاب اليميني في بعديه الإعلامي والسياسي تحديات جديدة أمام جهود تغيير الصورة النمطية؛ سواء المرجعية أو المتداولة حاليًّا عن المسلمين؛ خاصة إذا ترقَّب المرء بعض الاحتكام إلى منظومة القيم الإنسانية، والعودة إلى مناصرة فكرة البوتقة التي تطفو من حين إلى آخر في تصريحات الساسة ومرشحي اليسار الليبرالي، وأصبح النيل من سمعة المسلمين أحد أسلحة المواجهة الذي يستخدمه اليمين في مواجهة اليسار؛ بداية بالمستوى الإعلامي، ومرورًا بالمستوى السياسي، ونهاية بالمستوى الثقافي.

ج-صناعة الـ"نحن" و"الآخر"

أسهمت وسائل الإعلام اليمينية من خلال سرديات الاتهام في تعزيز الانشطارية بين الـ"نحن" الأميركيين والـ"هم" المسلمون، وتعزَّز هذا المتخيَّل القائم على تكريس ميزان الضدية والاعتداد بما يُسمِّيه العالم النفساني سيغموند فرويد بنرجسية الفوارق الضئيلة بين "نحن الإيجابيون" وبين "هم السلبيون».

وقد تكاثرت سرديات الانقسام واستبعاد الآخر خلال عام ٢٠١٥ من خلال فوكس نيوز وبقية وسائل الإعلام اليمينية المحافظة؛ وأوجدت تبريرًا لنظام التصنيف الذي يعتبره هنري تاجفيل (١٩١٩-١٩٨٢) - مُؤَسِّس نظرية الهوية الاجتماعية - حجر الزاوية في صناعة المتخيَّل السلبي عن الآخر، واحتكار المتخيَّل الإيجابي عن الذات أو الأنا الجماعية؛ ويقوم نظام التصنيف على ثلاث عمليات ذهنية في تقييم الفوارق بين الـ"نحن" كمجموعة داخلية وبين الـ"هم" كمجموعة خارجية؛ أولها: التصنيف الاجتماعي؛ الذي يُسقط على المجموعتيْن أوصافًا تنمُّ عن الاختلاف العرقي، أو الديني، أو الجغرافي، أو غيره.

ثانيًا: تحديد هوية الانتماء إلى المجموعة الداخلية بما يتمشى مع قيمها وثقافتها المشتركة. ثالثًا: المقارنة الاجتماعية؛ وهي الأخطر من سابقتيْها عندما يحتكر أعضاء كل مجموعة "الفضائل" للمجموعة الداخلية، ويُسقطون "النواقص" على المجموعة الأخرى.

د- مشروع تغييب الآخر "المسلم"

«أصبحت وسائل الإعلام اليمينية في عصر صحافة الرأي في الولايات المتحدة تعمل أسوة بكتُّاب الاستشراق في نهاية القرن التاسع عشر؛ عندما حوَّلوا العربي أو المسلم إلى خانة الآخر الصامت؛ بل تسعى -أيضًا- لتكريس هيمنة الخطاب اليميني المتشدِّد بين الأميركيين؛ وذلك أملًا في أن يصبح العربي أو المسلم متقوقعًا ضمن خانة الآخر المغيَّب، أو ما يُسمِّيه الباحث تغييب الآخر بذريعة أنه "إرهابي"؛ حتى يُثْبِتَ براءته.

ينطوي هذا المد على مشروع شَيْطَنَة المسلمين في أميركا؛ وأحيانًا تخوينهم، وتضييق الخناق عليهم إعلاميًّا وسياسيًّا؛ وقد تعالت بعض الأصوات عبر شاشة فوكس نيوز تطالب بعدم منح تأشيرات الدخول إلى أميركا للراغبين في الهجرة أو السفر إليها من مواطني الدول العربية والإسلامية، وأصبحت تشكِّل في أذهان بعض الأميركيين "حلًّا عمليًّا" في مواجهة التطرف والإرهاب، والأكثر من ذلك، أصبح الإعلام اليميني ينادي بمحاكاة بعض الخطايا التي ارتكبتها أميركا في حق بعض الأقليات وتكرارها مع المسلمين؛ وقال فرانكلين غراهم -ابن وخليفة بيلي غراهم، أبرز مُبشِّر إنجيلي في البلاد منذ السبعينات، والمستشار الروحي لثلاثة من الرؤساء الأميركيين- في مقابلة مع فوكس نيوز عقب حادث ولاية تينيسي: إنه "ينبغي منع جميع المسلمين من الهجرة إلى أميركا، وأن تتم معاملتهم على غرار معاملة اليابانيين والألمان عقب الحرب العالمية الثانية".

وأضاف: إن المسلمين الذين يأتون أميركا "لديهم القدرة على أن يصبحوا متشدِّدين"، وبالتالي "يسهمون في أعمال القتل دفاعًا عن شرف دينهم وشرف محمد»(٤٧).

هـ - منطق "الإرهاب الجهادي" ومنطق "الخلل العقلي»

ثمة ازدواجية تكرَّرت في الطرح الإعلامي خلال عام ٢٠١٥ وأيضًا منذ ٢٠٠١؛ عندما لا يتردَّد بعض المذيعين والمحللين في «استخلاص» الأسباب الكامنة خلف الهجمات المسلحة بالنظر إلى اسم المهاجم وأصله العرقي؛ وكما لاحظنا لوَّحت فوكس نيوز بورقة الخلل العقلي أو الاضطرابات النفسية في أغلب الحالات إذا كان اسم المهاجم أميركيًّا أبيض؛ وفي المقابل، يكون تغليب احتمال النوايا الإرهابية إذا كان الاسم عربيًّا أو مسلمًا، وتنعكس هذه الازدواجية سلبًا على الجالية المسلمة والعربية؛ وذلك في ظلِّ مُركَّب الخوف المتنامي بسبب سهولة استخدام ورقة الاضطرابات النفسية؛ سواء في وسائل الإعلام، أو أمام المحاكم لصالح المهاجمين البيض.

و- صورة الإسلام والمسلمين خلف مبدأ الحريات

مع تنامي صحافة الرأي كسمة بارزة فيما تُقدِّمه فوكس نيوز وغيرها، يلاحظ المرء اتجاهًا متزيدًا نحو تبرير النيل من سمعة الإسلام أو المسلمين أو العرب بضرورة «حماية» مبدأ حرية التعبير؛ ولو إزاء الأمور الحساسة ثقافيًّا، أو المقدسات من الناحية الدينية، ووجدت مذيعة فوكس نيوز ميغن كيلي –مقدمة ثاني أشهر برنامج على هذه القناة– ضالتها في التمسُّك بحرية التعبير والتشجيع على نشر الصور الكاريكاتيرية عن النبي محمد، وهي تعلِّل ذلك بالتساؤل: «ماذا نريد أن نفعل إزاء مجموعة تريد قتلنا؟» وتختم برنامجها بالقول: «إنني قلقلة من أميركا التي تريدوننا أن نعيش فيها»(٤٨).

وفي هذا السياق، تزداد التحديات في طريق النشطاء والداعين إلى تصحيح صورة الإسلام، والدفاع عن خصوصيته على غرار بقية الأديان في الولايات المتحدة؛ وتبقى المسافة متباعدة بين التأكيد على حرية التعبير كما يضمنها الدستور الأميركي من جهة، وبين حرية العقيدة واحترامها كإحدى تفريعات الدستور والفلسفة السياسية القائمة لدى الأميركيين، وتقول مها الجنيدي – رئيسة جمعية المنظمات الإسلامية في الولايات المتحدة: إن الحاجة تدعو إلى أكثر من القانون لمكافحة الصور النمطية والمواقف عميقة الجذور في أغلب الحالات. وتدعو إلى التفاعل المباشر والتعليم والتعايش والتفاعل بين مختلف الأديان من أجل التحرُّر من قبضة المشاعر المعادية للإسلام في هذه البلاد(٤٩).

---

* أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسين، وزميل في مركز تحليل السرديات وتسوية النزاعات– واشنطن

المصدر – مركز الجزيرة للدراسات

الهوامش:

40. Jones, Julia, Bower, Eve. “American deaths in terrorism vs. gun violence in one graph” CNN, 2 October 2015, (Visited on 25 December 2015): http://www.cnn.com/201502/10//us/oregon-shooting-terrorism-gun-violence/

41. Shane, Scott, “Homegrown Extremists Tied to Deadlier Toll Than Jihadists in U.S. Since 911/”, op, cit.

42. Said, E. Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How to See the Rest of the World, (Vintage Books, Random House, Revised edition 1997), p. xxviii.

43. Kaleem, Jaweed, “More Than Half of Americans Have Unfavorable View of Islam, Poll Finds”, Huffpost, 10 April 2015, (Visited on 25 December 2015):http://www.huffingtonpost.com/201510/04//americans-islam-poll_n_7036574.html

44. “How Americans Feel About Religious Groups. Jews, Catholics & Evangelicals Rated Warmly, Atheists and Muslims More Coldly” PewResearchCenter, 16 July 2014, (Visited on 25 December 2015): http://www.pewforum.org/201416/07//how-americans-feel-about-religious-groups

45. Sides, John. “Why Most American Jews Vote for Democrats”, The Washington Post, 24 March 2015.

46. Shaheen, J. Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People, (Olive Branch, New York, 2001), p. 11.

47. Merritt, Jonathan, “Franklin Graham’s Turn Toward Intolerance”, The Atlantic, 19 July 2015, (Visited on 25 December 2015): http://www.theatlantic.com/politics/archive/201507//franklin-grahams-turn-toward-intolerance/398924/

48. ‘Confused and Wrong’: Megyn Kelly Blows Up at O’Reilly, Guest over Muhammed Cartoons, mediaite, 5 May 2015, (Visited on 25 December 2015) http://www.mediaite.com/tv/confused-and-wrong-megyn-kelly-blows-up-at-oreilly-guest-over-mohammed-cartoons/

49. Elgenaidi, Maha, “Addressing Islamophobia, One Person as a Time”, ISLAMiCommentary, June 29 2015, (Visited on 25 December 2015): http://islamicommentary.org/201506//addressing-islamophobia-one-person-at-a-time-by-maha-elgenaidi/

مجلس الشورى والمواطن.. بين الرضا والمطالب

ماذا يريد المواطن من مجلس الشورى؟ سؤال يتبادر إلى الذهن حينما نستحضر العلاقة بين مجلس الشورى والمواطن، فالمجلس من المواطن وإليه، أعضاء المجلس هم مواطنون نشأوا في هذا المجتمع، ويعيشون في وسطه، يتعايشون هموم المواطنين وقضاياهم، ويعون حاجاتهم، ومن هذا المنطلق يتفاعل أعضاء المجلس مع تلك القضايا والهموم، ويطرحونا تحت قبة الشورى بكل شفافية، سعياً إلى حلول ناجعة، تلبي حاجات المواطنين.

فعضو مجلس الشورى هو بالنهاية مواطن يطمح إلى الارتقاء بآداء الأجهزة الحكومية، وتحقيق أرقى درجات الرضا عن خدماتها، وتطوير الأنظمة وتحديثها. ومما لا شك فيه أن رئاسة مجلس الشورى وأعضاء المجلس يبذلون جل جهدهم، ويسعون وفق ما أتيح للمجلس من صلاحيات وفق نظامه، إلى تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة، وتلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم، من خلال ما يتوصل إليه المجلس من قرارات، وما يقدمه من مبادرات لمعالجة قضية وطنية، ورفعها لمقام خادم الحرمين الشرفين - حفظه الله - بحسب ما نص عليه نظام مجلس الشورى.

مجلة الشورى بوصفها إحدى قنوات التواصل بين المجلس والمواطنين، وكذلك المسئولين فتحت باب السؤال كنافذة يستطلع من خلالها أعضاء المجلس الرغبات التي يأمل المواطن بأن لا يغفلها المجلس، سيما وأنه يستقبل زخماً من المطالب التي تقدم له من خلال قنواته المشرعة للتواصل مع المواطن، والممثلة باستقبال المواطنين داخل أروقة المجلس، وفتح باب استقبال العرائض المقدمة من المواطنين، ناهيك عن إقراره لإدارة تعنى وتهتم بالتواصل مع مجالس المناطق، ومؤخراً إنشاء إدارة عامة للإعلام والتواصل المجتمعي التي من مهامها دعم كافة سبل التواصل المستمر بين المواطنين والمجلس.

وللحقيقة والأمانة، فمن خلال المتابعة لأعمال جلسات مجلس الشورى نرى أن غالبية ما قدمه المشاركون في هذا الاستطلاع يتداوله أعضاء المجلس خلال الجلسات العامة، سواء في الشأن العام، الذي يسبق مناقشة بنود جدول أعمال الجلسات، أو أثناء مناقشة التقارير السنوية للأجهزة الحكومية، وتعديل الأنظمة النافذة.

عضو الشورى صوت للمواطن

يقول الأستاذ الإعلام والعلاقات العامة بجامعة الإمام محمد بن سعود الأستاذ حسن الصميلي: إن المطلوب من عضو مجلس الشورى هو معايشة أوضاع المواطن وملامسة قضاياه الحياتية وتفهم رغباته، ولذا فعلى المجلس ممثلاً بأعضائه الانفتاح على المواطن، ومتابعة مستجدات الأخبار والأوضاع المعيشية، كما عليه متابعة الأوضاع التي تمس البلد من الناحية السياسية والاقتصادية، ناهيك عن ضرورة السماع للمسوغات التي يسوقها المواطن في مطالباته للمجلس.

ويرى أن عضو المجلس هو ممثل للمواطن والوطن، والمجلس بتعدد أعضائه ولجانه وملفاته التي يناقشها يأتي كممثل لكافة أطياف المجتمع، ولذا تجد المجالس البرلمانية في معظم دول العالم تعول على قرارات مجالسها النيابية، نظير ما تمثله هذه المجالس من ثقل اجتماعي ورسمي يتمثل بقوة صوت مواطنيها ورغباتهم الجماعية في التصويت على هذا القرار أو ذاك.

توسيع صلاحيات مجلس الشورى

بدوره يرى الأستاذ سعد السكران أن من الضرورة بمكان أن يطالب المجلس بتوسعة صلاحياته وأن لا يكتفي بالدور التشريعي والرقابي، بل يسعى إلى أن تكون قراراته ملزمة للجهات التنفيذية، لاسيما وأن ولاة الأمر -رعاهم الله- حرصوا أشد الحرص على متابعة أداء الجهات التنفيذية ومراقبة أعمال المؤسسات والمرافق العامة، والعمل على تحقيق رفاهية المواطن.

ويقول: إن مجلس الشورى يحقق - بلا أدنى شك- نسبة عالية من رضى المواطن في حال أدرك هذا الأخير (المواطن) الدور المناط بهذا المجلس وما يقدمه أعضاءه، لاسيما وأنه يسمع في كثير من الأخبار الصادرة عن مجلس الوزراء عبارة (بناءً على ما رفعه مجلس الشورى) وباستقراء قرارات مجلس الوزراء خلال السنوات العشر الماضية يتضح لنا هذا الجهد المتنامي الذي عكس دون أدنى شك الدور الذي يقوم به المجلس في مجالات عديدة تصب في مجملها في صالح الوطن والمواطن.

كما استطاع المجلس من خلال هذا القرارات أن يحقق رغبات المواطن في مجلات عديدة، لعل من أهمها حزمة القرارات التي كانت ومازالت هي المعبر عن رغبات أبناء الوطن.

الظروف الخاصة

من جهته يأخذ الأستاذ مبارك الدوسري منحىً أخر حول بعض المطالب التي من الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الشورى على تبنيها، موضحاً أن دوره كمجلس تشريعي يخول له الرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين بتبني وتفعيل القرارات الصادرة التي تخص ذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك الأمر بتفعيل المجلس الأعلى للمعاقين، ونظام رعاية المعاقين، وأن ينال ذوو الاحتياجات الخاصة مزيداً من الاهتمام والرعاية من قبل الدولة، كأن يتم

إعفاءهم من جميع الرسوم الحكومية، أو النظر في نظام التقاعد والعمل الخاص بهم، وكذلك إقرار مزيد من المشاريع والأنظمة التي تجعل المعاق يعيش حياة كريمة في بلد الحرمين الشريفين، ناهيك عن ضرورة اطلاع أعضاء المجلس على ملفات المؤسسات الخيرية والإنسانية بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية، والمسارعة في إعادة رسم بعض سياساتها، والعمل على دراسة بعض التوصيات والمطالب التي تنادي بها هذه الجمعيات التي لا شك أنها صيغت بما يحقق تطلع الفئات المستفيدة والتي لم تقف دراستها على المؤسسات الأكاديمية بل - زيادةً على ذلك - جاءت كملخص دراسات وزيارات ميدانية من شأنها أن تسهم في إثراء نقاشات اللجان المتخصصة بالمجلس والتي بدورها ترفع توصياتها إلى المجلس لإقرارها.

ويضيف: إن ذوي الاحتياجات الخاصة ممثلين بمجلس الشورى لكون جميع أعضاء المجلس حريصون على تبني ما من شأنه خدمة الجميع، بما فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الذين يطالبون بمزيد من الاطلاع على القرارات القديمة التي تهمهم وإعادة دراستها بما يتلاءم مع مستجدات الظروف والحياة بشكل عام.

الرسالة الإعلامية لا تواكب عمل وأداء مجلس الشورى

المعلمة نوف القحطاني بدورها ترى أن من الضرورة بمكان أن يتبنى مجلس الشورى جملة من القرارات البناءة التي ستسهم - بمشيئة الله - في دفع عجلة التواصل بين المسؤول والمواطن، لا سيما تلك التي تمس بشكل مباشر اهتمامات المواطن كالخدمات الصحية والأمنية والتعليمية، وأيضاً العمل على تسريع وإنجاز مطالب المواطنين وتذليل العقبات والعوائق التي تواجههم.

وتقول: إن كسب ثقة المواطن سوف يسهم - بلا أدنى شك - في نقل الصورة الصادقة لعمل المجلس، ولعل مثل هذه القرارات سوف تسهم في تقريب وجهات النظر بينه وبين المواطنين.

لاسيما وأن الأعمال التي يقوم بها المجلس غائبة أو مغيبه بسبب الرسالة الإعلامية التي لا تواكب عمل وأداء مجلس الشورى، فمما لا شك فيه أن أعضاء المجلس يبذلون جهدهم في تحقيق دور أكبر للمجلس كما يجتهدون في تلمس حاجات المواطن.

ملفات ساخنة

من جهته أكد الأستاذ على الجبعان ارتفاع سقف التطلعات والآمال من مجلس الشورى قائلاً : إن هذا المجلس يضم نخبة من أبناء هذا الوطن المعطاء، تميزوا بتنوع التخصصات العلمية، وتراكم الخبرات العملية، وبالتالي يثرون بآرائهم وخبراتهم مناقشة الموضوعات التي تناقش تحت القبة، أو تدرس في اللجان المتخصصة، لهذا كانت الطموحات والآمال معقودة على هذا المجلس في مناقشة ما يهم وما يحول ويصب في صالح أفراد الشعب السعودي.

الرياض
www.alriyadh.com
الرئيسية | أخر الأخبار | الأولى | المحليات | الدولية | الاقتصاد | الثقافة | المقالات | الرياضة | التحقيقات
آخر الأخبار المحلية
تأكيداً لانفراد «الرياض» قبل أسبوعين
«الشورى» يقر خفض ساعات العمل بالقطاع الخاص إلى 40 أسبوعياً
خفض الساعات سيرح إجازة يومين للمتسوبي القطاع الخاص
الرياض - عبدالسلام البلوي
حسم مجلس الشورى تعديل نظام العمل لصالح خفض ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ومنح إجازة يومين للعاملين في القطاع الخاص، مؤكداً ما انفردت به «الرياض» قبل أسبوعين من رفض لجنة الإدارة والموارد البشرية التراجع عن موافقته عن قراره الصادر في الثالث عشر من ربيع الآخر عام1435.
حيث صوت المجلس اليوم على توصية اللجنة الرافضة لبقاء ساعات العمل على وضعها الحالي وحصلت على 74 صوتاً مؤيداً وهو مالم يكن كافياً لتصبح قراراً - يفارق صوتين - ثم وجه دعا د. محمد الجفري رئيس الجلسة إلى التصويت على رأي الحكومة الذي نص على عدم إلزام العمل بأكثر من 9 ساعات أسبوعياً فلم يؤيده سوى 43 مقابل 71 صوتاً كانوا ضده، فأعلن الجفري فوز القرار السابق لمجلس الشورى الصادر قبل سنتين وخفض ساعات العمل إلى 40 أسبوعياً ومنح إجازة يومين لموظفي القطاع الخاص.
وأكد أعضاء مجلس الشورى المؤيدين لخفض ساعات العمل على أهميته في تهيئة بيئة العمل للشباب السعودي وقلب المعادلة ليكون العاملين منهم في القطاع خلال سنوات قليلة 80% وبقاء 20% للعمالة الوافدة التي تشكل حالياً نسبة الثمانين في المئة، وقال د. مشعل السلمي إن لجنة الإدارة والموارد البشرية تستحق الشكر لأنها تمسكت بقرار المجلس السابق في شأن هذه المواد المطلوب تعديلها والتي كانت محل دراسة مستفيضة ومعمقة من قبل المجلس، وتستحق أيضاً الشكر والتقدير لأنها قدمت مبررات نوعية وموضوعية ومقنعة، تدعم الرأي والقرار الذي سيصدر عن المجلس، وهو قرار يحقق المصلحة لكل الأطراف ذات العلاقة، العامل وصاحب العمل والمجتمع والدولة، وقال السلمي" نحن أمام استحقاق تاريخي لإصلاح منظومة العمل في القطاع الخاص، والمصلحة الوطنية تستوجب إجراء هذه الإصلاحات الضرورية في نظام وبيئة عمل القطاع الخاص" مضيفاً" إصلاح بيئة العمل في القطاع الخاص هو الذي سيؤدي إلى عكس نسبة العمالة في القطاع الخاص فاليوم 80% عمالة أجنبية في مقابل حوالي 20% عمالة سعودية، وهذه المعادلة لن تتغير إذا استمر الوضع الحالي والمطلوب هو تغيير الوضع الحالي، وعلينا جميعاً، إن نتقبل ونتحمل تكلفة التغيير وهو تغيير إلى الأفضل إن شاء الله.

ويضيف إن هذا المجلس يأتي بمثابة لجنة تمثل رأي وصوت أفراد المجتمع إلى المسؤول ودراسة طلباتهم واحتياجاتهم، ثم إقرار ما يخدمهم وييسر أمورهم من قرارات وأنظمة، فمجلس الشورى ممثل للجمهور أمام المؤسسات والوزارات، ولا نريد وجود أي هوة بين مجلس الشورى والمجتمع.

ويرى الأستاذ الجبعان أن الجمهور يأمل من مجلس الشورى التركيز والاهتمام بأربعة محاور هي: التعليم، والصحة، والقضاء، والأمن فهي عصب المجتمع وتقدم خدمات لا يمكن أن تعطي وتنجح إذا لم ترع من قبل الدولة، ويجني منها الجميع ثمار النجاح على مر الزمن، ويعم الرخاء وتقوى الأبدان ويسود العدل والأمن بإذن الله. موضحاً أن التعليم هو اللبنة الأساسية في المجتمع ومن خلال التعليم تظهر منجزات المجتمع وتنار العقول، وتنهض الهمم بالتطلع إلى فكر وتوجهات مبنية على القيم والاتجاهات الفكرية السليمة، كما أن الصحة هي لبنة أخرى في المجتمع السعودي، فنلاحظ أن الخدمات الصحية لا ترقى إلى طموحات الدولة وإمكاناتها إلا في بعض القطاعات، ولكن مراكز الرعاية الأولية مصابة بمرض مزمن وتئن كما يئن مرضاها ومرتادوها.

أما القطاع الثالث الذي يتطلب اهتمام المجلس وفق ما يراه الأستاذ علي الجبعان فهو القضاء ويقول: نعلم أن القضاء جهة مستقلة وأنها تقضي بحكم الشريعة الإسلامية، ولكن الأعمال الإدارية والتنظيمية تؤخر الأعمال القضائية، بل تمر الشهور إن لم تكن السنوات على بعض القضايا وهي تدور في مكاتب القضاء، ولهذا يمكن لمجلس الشورى الاطلاع على نوعية المشاكل في المجتمع السعودي من خلال وزارة العدل ، ثم يضع الأطر لمتابعتها محاولاً وضع أنظمة لعلاجها.

ويختم الجبعان تطلعاته قائلاً : يأمل الجمهور من مجلس الشورى مناقشة الشؤون الأمنية، والقضاء على جرائم السرقات، والعنف الأسري الذي أصبح ظاهرة تحتاج إلى دراسة.

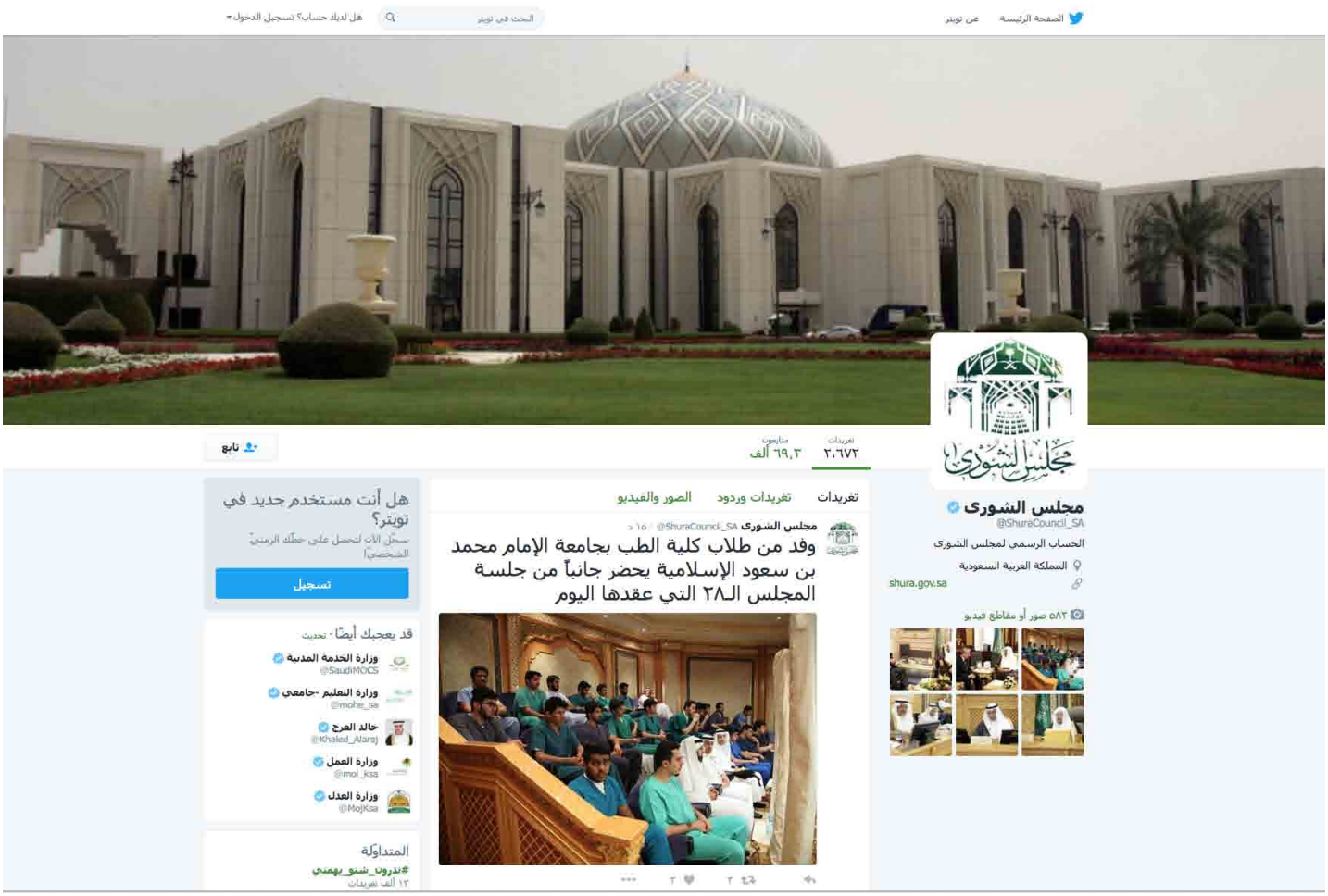

يصدرها مجلس الشورى من قبل الجهات المختلفة، وبناء عليه فإن المجتمع السعودي يأمل أن تنفذ الأجهزة الحكومية قرارات المجلس، وأن يرى لها واقعاً ملموساً على أرض الواقع، لتمنحنا - بعد فضل الله- الحياة الكريمة والرفاهية التي نرجوها.

مزيد من التواصل

وحول ما تريده من مجلس الشورى، تضيف الأستاذة نوف القحطاني أن أنظمة المجلس وأعماله وضعت لخدمة المواطن والمجتمع على وجه العموم، وعضو المجلس هو من يمثل المواطن وينقل همومه وقضاياه، بصورة أكبر وأكثر عمقاً، ولذا يجب ألا يقتصر تواصل المجلس مع المواطن على العرائض التي يرفعها المواطنون، بل يجب على المجلس أن يفعل قنوات التقنية الحديثة في هذا المجال.

كما يجب عليه أن يقابل عدم رضى المواطن عن أداء المجلس، بأن يوضح المجلس حدود صلاحياته للمواطن غير الملمين بها، إضافة إلى أن على المجلس إبراز إنجازاته المتمثلة في الأنظمة والقرارات الصادرة منه عبر وسائل الإعلام ليدرك المواطن حجم الإنجاز الذي يؤديه المجلس ويستطيع من خلاله تقييم أداء المجلس بصورة واضحة وشفافة.

الدور الرقابي

وعن مدى رضاه عن أداء المجلس في السنوات السابقة، وحول ما يطالب به المجلس يقول الأستاذ محمد الحرير: إن المجلس يعمل وفق صلاحياته المخولة له، وهو بطبيعة الحال أسهم كثيراً في تشكيل أنموذج رقابي إلى حد ما، وإن كنت آمل تعديل الدور الرقابي للمجلس بصورة أكبر فلو قلت لي – قبل أكثر من عشر سنوات – أن ثمة « استجواب لوزير ما تحت قبة مجلس الشورى كنت تراني متعجباً بل وغير مصدق، رغم أن أمرًا مثل هذا يبدوا لي أنه لبنة أولى من لبنات الوضوح والشفافية في عمل مجلس الشورى.

آمال وتطلعات

المهندس مسفر المهنا يقول: يبدو أن السنوات الأخيرة عززت من ثقة المجتمع في مجلس الشورى خاصة مع نجاح المجلس في ممارسة صلاحياته

الرقابية والتشريعية بشكل غير مسبوق، وتفاعله المميز مع أولويات المواطن وهمومه، وهذا أسهم أيضاً في ثقة عضو مجلس الشورى بدوره كممثل، ولا شك أن أعمال المجلس في الآونة الأخيرة أسهمت هي الأخرى في تجديد الثقة، ولعل من الأمثلة على ذلك ما قام به المجلس من:

إعادة النظر في كثير من الأنظمة لأجهزة الدولة.

انفتاح المجلس على وسائل الإعلام.

ترتيب الأولويات.

مضاعفة الاهتمام بالتعليم والصحة والقضاء والأمن.

مزيد من التواصل مع المواطن.

مناقشة قضايا المواطن وهمومه اليومية.

ويضيف: لقد قدمت القيادة الرشيدة لمجلس الشورى كثيراً من الصلاحيات، وهيأت له الإمكانات المادية والمعنوية ليقوم بدوره على أوسع نطاق، فالمجلس الآن يناقش المسئولين وصناع القرار في المؤسسات والمصالح والهيئات وحتى الوزارات فيما تقوم به هذه الجهات من أعمال، ويراجع ويدقق في مخرجاتها، وهذا يعطي المواطن من خلال عضو المجلس فرصة التواصل مع المسئولين أياً كانو.

ولعل إطلالة خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى من خلال خطابه السنوي يعتبر فرصة أخرى وإضافة من تلك الإضافات التي تعطي وتمنح المجلس مزيداً من القوة والصلاحية لإيصال صوت المواطن للقيادة العليا في البلد.

إننا بالنظر إلى منجزات ومخرجات مجلس الشورى نأمل أن يستمر أداء المجلس في تصاعد لاسيما وأنه يحظى بالدعم المباشر من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، ومع هذا فالمواطن يتطلع أيضاً إلى مزيد من الصلاحيات للمجلس.

كما يأمل من المجلس نفسه أن يقترب أكثر من المواطن، ويفتح وسائل التواصل المستمر معه لتحقيق الهدف المشترك وهو تحقيق أمن ورفاهية الوطن والمواطن، ولذا فعلى عضو مجلس الشورى أن يستشعر مسئوليته في كونه ممثلاً دائماً للمواطن، وأنه عوناً للجهات الرسمية لأداء واجباتها الوطنية، كما أنه حلقة الوصل القوية مع القطاع الأهلي، وعلى المجلس أن يدعو بين فترة وأخرى المواطنين لإطلاعهم على سير أعماله وما يدور تحت قبته الخضراء.

الحصانة السيادية

المحامي الدكتور
سعود بن عبدالله العماري(١)

تمهيد:

يُعد مبدأ الحصانة السيادية من أهم المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وهو يتسم بالحساسية الشديدة نظراً لارتباطه الوثيق بمسائل تمسُّ سيادة الدول ورجالاتها ومسؤوليها، مع اعتبارات مرتبطة بالقانون الداخلي والقانون الدولي على حد سواء.

ونظراً لما قد ينتج عن خرق مبدأ الحصانة السيادية من مساس مباشر بسيادة الدولة، وما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى في القانون الدولي، فإن احترام هذا المبدأ مرهون بما تمارسه الدول، من خلال أنظمتها القانونية وممارساتها القضائية، بما يتفق مع هذا المبدأ ويحفظ له تميزهُ وأهميته في تنظيم وحفظِ العلاقات بين الدول، والمحافظة على احترام الدول وممثليها، تماشياً مع مبادئ وقوانين الحصانة السيادية.

أولاً: تعريف:

يعني مبدأ الحصانة السيادية؛ عدم خضوع دولةٍ ما، بغير إرادتها، لقضاء دولة أخرى. فلا يجوز لدولة ذات سيادة أن تفرض سلطتها القضائية على دولة أخرى ذات سيادة، نظراً لأنه لا توجد دولة تملك الحق قضائياً وقانونياً في الحكم على أفعال دولة أخرى، وذلك استناداً إلى مبدأ الاستقلال بين الدول، إذ أن من المعلوم، بداهةً وقانوناً، أن في فرض إحدى الدول سيادتها على دولة أخرى انتهاكاً وإخلالاً بمبدأ السيادة.

ثانياً: أساس الحصانة وأهدافها:

تتأسس الحصانة السيادية، وفقاً لأحكام القانون الدولي، على أفكار السيادة التامة، والاستقلال، والمساواة القانونية بين الدول. وفي هذا الخصوص، نصت المادة الأولى من النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية؛ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/٩٠) في ١٤١٢/٨/٢٧هـ، على أن: «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة...».

ومن جانبٍ تاريخي، تُعدُّ المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي طورت مبادئ الحصانة السيادية على مر السنين، وقننت تلك المبادئ لتصبح جزءاً من قوانينها الوطنية. وفي هذا نجدُ، على سبيل المثال، في القانون الإنجليزي تكرار استخدام بعض العبارات والمصطلحات مثل؛ الكرامة، أو الاستقلال، أو الاستقلال والكرامة، أو المساواة والاستقلال، وهي تُستخدم بشكلٍ يُستنتج منه أن فرض الولاية القضائية على حاكم دولةٍ ما تتنافى مع الكرامة الملكية للعاهل، أي استقلاله المطلق عن كل سلطة عليا.

ويهدف مبدأ الحصانة السيادية، أو حصانة الدولة، إلى منع بحث المسائل التي تتعلق بأفعال دولة ما في محاكم دولة أخرى. ولهذا تُعدُّ الحصانة بمثابة الحاجز أو المانع الذي يحول دون فرض ولاية محكمة أجنبية، في دولة ما، وممارسة اختصاصها في المقاضاة وإنفاذ الأحكام ضد دولة أخرى.

ويُفهم من هذا أن الحصانة السيادية هي امتيازٌ ممنوحٌ للدولة وممثليها، وفقاً للمبادئ الدولية والقوانين الوطنية في هذا الخصوص، بغرض المحافظة على سيادتها واستقلالها إزاء الدول الأخرى. ولهذا تمتنع محاكم أية دولة عن ممارسة الولاية القضائية في أية دعوى مقامة أمام محاكمها ضد دولة أخرى. وتضمنُ الدولُ، لتحقيق هذه الغاية، أن تقرر محاكمها، من تلقاء نفسها، احترام حصانة الدول الأخرى. وهكذا فإن الحصانة السيادية قيدٌ أو استثناءٌ تنص عليه، دائماً، أحكام القانون الدولي والقوانين الوطنية، وبموجبه تخرج الدول الأجنبية ذات السيادة عن اختصاص ولاية محاكم الدولة.

وتشمل الحصانة السيادية للدولة جميع الأعمال التي تقوم بها الدولة من طريق ممثليها، وقد نصت، على هذه الحصانة، المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، حيث جاء فيها ما يلي: «تتمتع الدولة، فيما يتعلق بنفسها وممتلكاتها، بالحصانة من ولاية محاكم دولة أخرى، رهناً بأحكام هذه الاتفاقية».

ولا تقتصر الحصانة السيادية على الدول فقط، بل تنطبق، بذات القدر نفسه، على قادة الدول وممثليها ووكلائها، فلا يجوز لمحاكم دولة ما مقاضاة حاكم أجنبي عن طريق وسائل التقاضي المتبعة فيها، لأنه يمثل دولته ويعمل ويتصرف باسمها، ومن البديهي أن تمتد إليه الحصانة احتراماً لسيادة دولته واستقلالها، وتمكيناً له من أداء المهام المسندة إليه على الوجه الأمثل، والأمر ذاته ينطبق على مسؤولي الدولة وممثليها الذين يتصرفون نيابة عن دولهم.

وهكذا، فمن حيث الموضوع يتمتع بالحصانة السيادية مسؤولو الدولة بوجه عام، بغض النظر عن مركزهم في تسلسلها الهرمي. وقد أيد هذا الاتجاه قضاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث نصت المحكمة في إحدى القضايا المعروضة عليها على ما يلي: «ترفض دائرة الاستئناف إمكان إصدار المحكمة الدولية أوامر بإحضار مسؤولي الدولة المتصرفين بصفتهم الرسمية، فهؤلاء المسؤولين مجرد أدوات للدولة، ولا يمكن إسناد تصرفهم الرسمي إلا لها، ولا يمكن خضوعهم لجزاءاتٍ أو عقوباتٍ على سلوك ليس خاصاً، وإنما نُفِّذ بالنيابة عن الدولة. وبعبارة أخرى؛ لا يمكن أن يتحمل مسؤولو الدولة عواقب الأفعال غير المشروعة التي لا تُسند إليهم شخصياً بل إلى الدولة التي يتصرفون نيابة عنها...».

ثالثاً: نماذج وتطبيقات عملية للقوانين الإنجليزية والولايات المتحدة الأمريكية:

ومن أجل التعرف أكثر على هذا المبدأ المهم الذي يُطبق في حدود ضيقة وقضايا محددة، سوف نتحدث عن قوانين وتشريعات كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالحصانة السيادية، نظراً لتطور قوانين كل منهما في هذا الخصوص، مع وجود سوابق قضائية كثيرة يُستند إليها ويُعوَّل عليها في القضايا المماثلة التي تنظرها محاكمهما.

الحصانة السيادية في إنجلترا:

فلو نظرنا لقانون الحصانة الإنجليزي، الصادر عام ١٩٧٨م، لوجدنا أن المادة الأولى منه تنص على ما يلي: «تتمتع الدولة بالحصانة ضد الولاية القضائية لمحاكم المملكة المتحدة باستثناء ما نُصَّ عليه في الأحكام التالية من هذا الجزء في هذا القانون». ويُفهم من هذا أن التشريع الإنجليزي اتجه نحو الإقرار بحصانة الدول، بحيث أنه لا تجوز مُقاضاة الدول ذات السيادة أمام المحاكم الإنجليزية، مع مراعاة الاستثناءات التي أوردها هذا القانون.

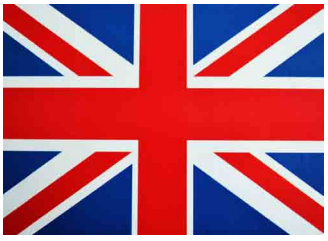

وفي هذا الشأن، اتجهت معظم القوانين والمحاكم الإنجليزية وغيرها إلى التأكيد على أن على كل دولة ذات سيادة ملزمة أن تحترم استقلال كل دولة أخرى ذات سيادة، وألا تَبُتَّ محاكم بلد ما في أعمال حكومة بلد آخر تمت داخل مناطق سيادته، ويلزم الانتصافُ من هذه الأعمال عن طريق وسائلَ تتيحها السلطات ذات السيادة فيما بينها. والأمر ذاته ينطبق على مسؤولي الدولة من الأفراد، وذلك لأنه إذا كانت الدولة لا تستطيع التصرف إلا من خلال الأفراد المنتمين إليها، فإن حصانة الدولة ستصبح غير ذات أثر، وربما بلا قيمة، إذا تمت مقاضاة الفرد الذي يتصرف نيابة عن دولته.

كذلك، بيّن القانون الإنجليزي، وغالبية القوانين الأخرى، أن الدول التي تتمتع بعدم الخضوع لولاية القضاء في دولٍ أجنبية تُعدُّ ذات سيادة وفقاً لأحكام القانون الدولي العام، وهي التي يُسبَغُ عليها وصف الدولة، وتتمتع بمظاهر السيادة، وفقاً لهذا الوصف، كواحدةٍ من الشخصيات المشمولة بالقانون الدولي.

وللتوضيح، نود أن نتطرق، هنا، لقضية ذات أهمية كبيرة ترتبط بحصانة المملكة العربية السعودية السيادية، وحصانة مسؤوليها وممثليها، وهي القضية التي رُفعت ضد المملكة، وضد مسؤولين سعوديين آخرين، من قبل المدعو جُونز وآخرون.

وبعد عراك طويل ومجهد وعديد من المداولات القضائية، أصدر مجلس اللوردات البريطاني، وهو أعلى سلطة قضائية، إذ أنه يتمتع بصلاحيات المحكمة العليا للبلاد، في شهر أبريل من عام ٢٠٠٦م، حكماً بالإجماع برفض دعاوى المدعين المقامة ضد المملكة ومسؤوليها، استناداً إلى مبدأ الحصانة السيادية، التي تحمي المملكة العربية السعودية ومسؤوليها من الخضوع لولاية القضاء الإنجليزي بصفته قضاءً أجنبياً عنها. وفي هذا الشأن، أعلن مجلس اللوردات بأنه لا يمكن لدولة أن تتصرف إلا من خلال تصرفات مسؤوليها ووكلائها، فتصرفاتهم هي تصرفات الدولة، وحصانة الدولة، فيما يتعلق بهم، أمر أساسٌ بالنسبة لمبدأ الحصانة.

وقد استند مجلس اللوردات، كذلك، إلى أن كلمة «دولة»، الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، والتي تسري بحقها حصانة الدولة وممتلكاتها من الخضوع لولاية محاكم دولة أخرى، تشمل ممثلي الدولة الذين يعملون بتلك الصفة.

وأكد مجلس اللوردات على وجود الكثير من السوابق القضائية التي تُبين أن الدولة الأجنبية تتمتع بالحق في طلب الحصانة لموظفيها كما كانت ستطلبها لنفسها لو كانت هي المُدعى عليها.

وعلى ذلك فقد رأى المجلس أنه لا يمكن التحايل على حق الدولة الأجنبية في الحصانة بمقاضاة مسؤوليها أو وكلائها، كما لا يجوز التمييز بين الدعوى ضد المملكة والدعوى ضد الأفراد المُدعى عليهم، لأن تصرفاتهم تعزى، تبعاً لذلك، للمملكة، وحيثما تنطبق حصانة الدولة لا تكون للمحكمة الوطنية ولاية قضائية يمكنها ممارستها.

ونتيجة لذلك، قرر المجلس أنه لا يمكن الادعاء على أي منهم بالحق المدني، لأن أعمالهم هي أعمال ذات صبغة رسمية، وأي عمل ذو صبغة رسمية لا يمكن تقديمه للمقاضاة بناء على الحق المدني في محاكم المملكة المتحدة.

وبالتالي فإن الدعوى المرفوعة من جونز وآخرين والتي يُطالبون فيها بأن تكون للمحكمة الإنجليزية ولاية قضائية على المملكة العربية السعودية، لا تستند إلى أساس، لأنه تحت مظلة قانون حصانة الدولة ليس للمحاكم الإنجليزية أية ولاية قضائية على المملكة العربية السعودية، أو على أي مسؤولٍ من مسؤوليها، لأن الدولة مسؤولة عن تصرفات أجهزتها بما في ذلك الأفراد المنتمون لهذه الأجهزة.

فحيثما كان تصرف الشخص ضمن الإطار الرسمي، فإن تصرفاته هذه لا بد وأن تُنسب إلى دولته، التي تتمتع بالحصانة من الولاية القضائية للمحاكم الأجنبية فيما يتعلق بهذه التصرفات.

ويُفهم من هذا أنه لا يجوز، وفقاً لمبدأ الحصانة السيادية في القوانين الإنجليزية، مُساءلةُ رئيس الدولة أو محاكمته، والأمر ذاته ينطبق على ممثلي الدولة ووكلائها، لأنهم يتصرفون نيابة عن دولتهم، وهذا يستتبع حقهم في التمتع بذات القدر من الحصانة الذي تتمتع به الدولة، لأنهم بمثابة أدوات للدولة، فلا يجوز أن يُنسب تصرفهم الرسمي إلا إلى الدولة، وعليه فلا يجوز أن يتعرضوا لعقوبات أو جزاءات عن سلوك نُفذ نيابة عن الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أيدت، بأغلبية ساحقة، حكم مجلس اللوردات البريطاني بتمتع المملكة ومسؤوليها بالحصانة السيادية، وأصبحت تلك القضية سابقة قضائية يُستند إليها في قضايا مشابهة، ليس للمملكة فحسب وإنما لأية دولة ذات سيادة.

وقد جاء حكم مجلس اللوردات البريطاني وحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليؤكدا أمام الدول والمحاكم أن القانون الدولي سيبقى ويظل هو القانون السائد في علاقات وتعاملات الدول ذات السيادة مع بعضها، لأنه لا يستند إلى المعاهدات الدولية فحسب، بل يستند كذلك إلى القانون الدولي المتعارف عليه، الذي يتضمن آراء الأكاديميين المتخصصين ذوي المكانة العلمية المرموقة، وقرارات المحاكم، والممارسات الفعلية، وعلى إثر ذلك فقد جاء هذا الحكم ليرسخ مضمون القانون الدولي ويؤكده.

الحصانة السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية:

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد نصَّ قانونها المعروف باسم «قانون حصانات الجهات الأجنبية ذات السيادة» أو Foreign Sovereign Immunities Act، الصادر عام ١٩٧٦م، على أن الدول ذات السيادة وممثليها ومسؤوليها يتمتعون بالحصانة، مع وجود بعض الاستثناءات التي تضَّمنها هذا التشريع. وبهذا يوفِّر هذا القانون نفس الميزات التي يوفِّرها القانون الإنجليزي للدول ذات السيادة.

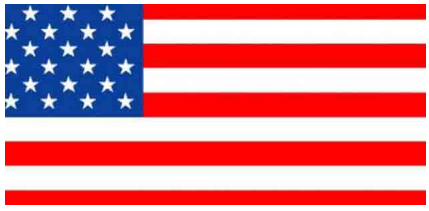

وفي هذا الإطار، عدَّت بعض محاكم الولايات المتحدة الأفراد بمثابة (أدوات) للدول الأجنبية، بموجب قوانين الحصانات السيادية الأجنبية. وقضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بالحصانة المطلقة للعاهل الأجنبي في العديد من أحكامها، استناداً إلى أن حصانة رئيس الدولة مُستمدةٌ من الحصانة التي تتمتع بها دولته ككيانٍ مُستقلٍ له سيادةٍ لا يجوز إخضاعه للسلطة القضائية لدولةٍ أجنبية.

ومن السوابق القضائية التي رسخت الحصانة السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية، القضية التي رفعها المدعو برويت ضد منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، حيث أصدرت المحكمة الابتدائية الفيدرالية في ولاية ألاباما الأمريكية، في ٢٢ مارس ٢٠٠١م، حكماً غيابياً ضد منظمة أوبك، ولكن أوبك قررت عدم المثول أمام المحكمة الأمريكية لكونها تتمتع بجميع حقوق ومزايا الدول المستقلة، بموجب القانون الدولي والقانون الأمريكي، وذلك على أساس أنها منظمة دولية لها شخصية اعتبارية، وفقاً لقانون دولة المقر (النمسا) وتمثل دول ذات سيادة

وقد ترتب على هذا قيام رئيس المحكمة بإصدار أمر بإبطال الحكم النهائي الصادر ضد منظمة أوبك، استناداً إلى العديد من الأسس والأسانيد القانونية منها؛ قانون عدم المساس بسيادة الدول الأجنبية، ومبدأ حق الدول في التصرف في ثرواتها الطبيعية.

وفي قضية مماثلة؛ قام المدعو جاكسون بمقاضاة جمهورية الصين الشعبية، بيد أن الأخيرة رفضت المثول أمام المحكمة الأمريكية، واستندت، في ذلك، إلى الحصانة التي تتمتع بها كدولة ذات سيادة لا يجوز إخضاعها لولاية المحاكم الأجنبية، وانتهت القضية لصالحها.

وهكذا، فإن قانون الحصانة السيادية الأجنبية يمنع المحاكم الأمريكية من بسط ولايتها القضائية على الدول الأجنبية، بما في ذلك ممثلي هذه الدول والأجهزة التابعة لها.

كما أن الشخصيات الاعتبارية المستقلة والجهات أو الهيئات الحكومية التابعة للدولة الأجنبية وكذلك الشركات المملوكة لها مثل شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) (١) على سبيل المثال، تتمتع بالحصانة بموجب هذا القانون، فيما عدا ما يستثنى من نشاطاتٍ حددها نفس القانون، حيث يمنح قانون الحصانة السيادية الأجنبية الاختصاص أو الولاية القضائية للمحاكم الأمريكية على الدول الأجنبية ومسؤوليها في حالات استثنائيةٍ محددة تشمل انخراط الحكومة الأجنبية في نشاطاتٍ تجارية معينة، أو رعاية الإرهاب، أو مخالفة التزامات تعاقدية ترتب عليها إضرار بالآخرين.

وفي هذا الصدد، أصدرت مؤخراً إحدى المحاكم الأمريكية؛ وهي المحكمة الجزائية لمنهاتن(٢)، أحد أحياء مدينة نيويورك، حكماً يتضمن إسقاط التهم الموجهة إلى المملكة العربية السعودية من قبل عائلات ضحايا أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م، حيث قام هؤلاء بمقاضاة المملكة واتهامها بتقديم الدعم المادي لتنظيم القاعدة المتهم الوحيد في هذه الأحداث الإرهابية، ولكن بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥م رفضت المحكمة دعوى المدعين، وقضت بأن المملكة العربية السعودية دولة تتمتع بالحصانة، وبالتالي لا يمكن مقاضاتها بشأن دعاوى التعويض المرفوعة ضدها.

موجز مهم عن قضايا نظرتها محاكم أمريكية ضد أشخاص سعوديين أو ضد المملكة:

رُفعت خلال العقد المنصرم عدة قضايا ناشئة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، ضد أشخاص سعوديين أو ضد حكومة المملكة العربية السعودية.

حيثُ قام العديد من ذوي ضحايا الهجمات على برجي مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، بإقامة دعاوى مدنية، ضد حكومة المملكة العربية

السعودية وجهاتٍ أخرى، مطالبين بالتعويض عن الخسائر والإصابات التي لحقت بهم. والمدعون هم أشخاص تعرضوا لإصابات في تلك الهجمات، وكذلك أسر وممثلو أشخاصٍ توفوا في الهجمات، وشركات التأمين التي تغطي الخسائر التي لحقت أصحاب المباني والشركات.

وقد زعم المدعون، في دعواهم ضد المملكة، أن الجمعيات الخيرية السعودية هي المسؤولة عن تطوير ونمو شبكة تنظيم القاعدة، التي كانت وراء الهجمات، كما زعم المدعون.

أيضا، أن الحكومة السعودية كانت مسؤولة بشكل مباشر لأنها أشرفت على نشاطات الجمعيات والمتبرعين الأفراد، وكانت على علم بأن الجمعيات الخيرية تقوم بتمويل الميليشيات المقاتلة بدلاً من تقديم الإغاثة الإنسانية، ومن تلك الدعاوى ما يلي:

القضية الأولى (بورنيت ضد البركة للاستثمار والتطوير، المتعلقة بالهجمات الإرهابية)(٣)

أقرت المحكمة الجزئية للمنطقة الجنوبية من نيويورك طلب المملكة رفض الدعوى لعدم الاختصاص. وفي تلك القضية فشل المدعون في إقناع المحكمة بأن ما قامت به المملكة يعد من جملة الاستثناءات الواردة في قانون الحصانة.

القضية الثانية (مُتعلقةٌ بالهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م)(٤)

أيدت محكمة استئناف الولايات المتحدة للدائرة الثانية حكم محكمة المقاطعة الفيدرالية برفض الدعوى ضد المملكة لعدم الاختصاص.

القضية الثالثة (شركة التأمين الفيدرالية وآخرون ضد المملكة العربية السعودية المتعلقة بالهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١)(٥)

رُفض طلب المُدعي إعادة فتح ملف القضية التي صدر فيها حكمٌ لصالح المملكة، ورُدَّت تلك الدعوى ضد المملكة عملا بقانون الحصانة.

وفي الخامس والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠١٥م، رفضت المحكمة الجزائية للمنطقة الجنوبية في نيويورك القضية المرفوعة ضد المملكة مرة أخرى لعدم الاختصاص وفقا لقانون الحصانة المشار إليه.

خلاصة القول:

مما سبق يتضح لنا أن أحكام ومبادئ القانون الدولي تنظر إلى الحصانة السيادية للدولة على أنها عنصر من عناصره، كما يُقِرُّ عددٌ لا حصر له من التشريعات والقوانين الداخلية للعديد من الدول المتقدمة والنامية بمبدأ حصانة الدولة، وتقبل محاكمها الدفع به، لأنه جزء من قوانينها المستمدة من القانون الدولي المتعارف عليه.

وقد رأيت، عن كثب ومن واقع الممارسة العملية، مدى الاحترام الكبير الذي يحظى به مبدأ الحصانة السيادية أمام القضاء، إذ أن التصرفات الصادرة عن دولة ذات سيادة يجب ألا تكون عرضة للمقاضاة والحكم عليها في محاكم دولة أخرى ذات سيادة، لأن هذا الفعل من شأنه تعكير صفو العلاقات الدولية والروابط السلمية بين الدول التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاحترام المتبادل بينها.

وكما ذكرت آنفاً، لا يقتصر أثر هذا المبدأ على الدول ذات السيادة فحسب، بل يمتد أثره ليشمل مسؤولي الدولة. لأنه إذا كانت حصانة الدولة أمراً قطعياً غير قابل للشك أو الريبة، وكانت هذه الحصانة تنطبق على الادعاءات الموجهة ضد الدولة، فإن الأمر ذاته ينطبق على الادعاءات الموجهة ضد مسؤولي الدولة، وينطبق، كذلك، على كل فرد، مهما دنا موقعه في التسلسل الهرمي، ما دام أنه يعمل لصالح الدولة، وما دام أن الادعاء بالفعل الخاطئ حدث وتم أثناء مزاولة أي عمل يندرج تحت سلطة الدولة الرسمية.

وفي هذا الخصوص، لابد من التفرقة بين التصرف الرسمي والتصرف الشخصي، إذ أن الأول يحاط بسياج منيع من الحماية، لأنه يندرج تحت مبدأ الحصانة السيادية للدولة، أما التصرف الآخر، أي التصرف الشخصي، فلا يحظى بأي نوع من الحماية؛ لأنه لا يمت بصلة للتصرفات التي تمارس نيابة عن الدولة ولا يندرج ضمنها.

---

* سبق وأن رفع عدة أطراف قضايا أمام المحاكم الأمريكية ضد أرامكو السعودية، واستطاعت الأخيرة من خلال الدفع بقانون الحصانة السيادية إقناع القضاء الأمريكي بعدم النظر في تلك القضايا وهم:

1. Spectrum Stores, Inc. v. Citgo Petroleum Corp., 632 F.3d 938, 942, 2011 U.S. App. (5th Cir. Tex. 2011).
2. Mendenhall v. Saudi Aramco, 991 F. Supp. 856, 857, 1998 U.S. Dist. (S.D. Tex. 1998.
3. Good v. Aramco Servs. Co., 971 F. Supp. 254, 1997 U.S. Dist. (S.D. Tex. 1997).

* Fed. Ins. Co. v. al Qaida (In re Terrorist attack on September 11, 2001). 2015 U.S. Dist. Lexis 133289 (S.D.N.Y. Sept. 29, 2015).

* Burnett v. Al Baraka Inv. & Dev. Corp. (In re Terrorist Attacks), 349 F. Supp. 2d 765, 2005):

*(In re Terrorist Attacks on September 11, 2001, 538 F.3d 71,U.S. App. (2d Cir. N.Y. 2008)).

*Fed. Ins. Co. v. Kingdom of Saudi Arabia (In re Terrorist Attacks on September 11, 2001 (Kingdom of Saudi Arabia), 741 F.3d 353, (2d Cir. N.Y. 2013)).

دور الصناعات العسكرية في تنمية الاقتصاد

د. حامد الوردة الشراري
عضو مجلس الشورى

قبل عدة أسابيع انتهى معرض القوات المسلحة لدعم توطين صناعة قطع الغيار، الذي استمر ستة أيام وحظي بحضور ومشاركة كبيرة من شركات صناعية محلية، وتنبع أهمية المعرض في كونه الأكبر من نوعه في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط في مجال دعم وتحفيز الصناعة الوطنية لمواد وقطع غيار المنظومات العسكرية، والأصناف الطبية المساندة، كما أنه يعد فرصة لإيجاد علاقة إستراتيجية مع القطاع الخاص طويلة المدى في مجال التصنيع المحلي؛ إضافة لذلك فإن أهداف المعرض تأتي في سياق توجّه الدولة الداعمة للمبادرات الوطنية والساعية لتحقيق التوطين لمختلف الصناعات الرئيسية والتكميلية، وبما يحقق التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد التنموي.

إن المتتبع لتاريخ الصناعات العسكرية يجد أن كثيرًا من المنتجات المدنية والتجارية كانت في الأصل منتجات تصنع للأغراض العسكرية؛ بمعنى أن الصناعة المخصصة للأغراض العسكرية، وبهدف التفوق، غالباً ما تكون متقدمة تقنيًا وسرية بطبعها، وبالتالي تسبق الصناعات التجارية بفارق زمني كبير من أجل ضمان هذا التفوق العسكري.

أما في الآونة الأخيرة، فقد تقلص هذا الفارق بينهما حيث برزت مقومات أخرى للتفوق، ولعل من أهمها دعم الاقتصاد وضمان تفوقه وقوته؛ مما أدى إلى تحول أغلب المنتجات العسكرية إلى منتجات تجارية في وقت قصير، وخير مثال على ذلك شبكة الانترنت؛ فالربط الإلكتروني بين الحاسبات الآلية للمؤسسات الأمريكية المهمة موجود منذ فترة طويلة (الستينيات من القرن الماضي) لنقل البيانات المهمة عند حدوث هجوم عسكري مفاجئ من قبل القطب العالمي الآخر آنذاك، الاتحاد السوفياتي سابقا، في حقبة ما تُسمّى بالحرب الباردة. فعند انتفاء الحاجة من تلك التقنية او تقادمها واستشعارهم بأهميتها في الجانب الاقتصادي، واستشرافها بأهمية الاقتصاد المعرفي، ظهرت فكرة تحويل تلك التقنية للأغراض التجارية، وهي التقنية التي أصبحت فيما بعد تعرف بالإنترنت التي غيّرت وجه العالم منذ بداية التسعينات في القرن الماضي، وهذا ما نلمسه في وقتنا الحاضر، وبذلك ضمنت هيمنتها الاقتصادية.

ولنتخيل كم من المبالغ الطائلة التي تدرها تلك التقنية للاقتصاد الامريكي!، وكذلك برنامج غزو الفضاء وما نتج عنها من تطبيقات مدنية وتجارية عديدة، والامثلة كثيرة.

فغالب المنتجات الصناعية والتقنية العسكرية -التي انتفت الحاجة لها عسكريا- يتم تحويلها أو تحويرها لقوة البلد الاقتصادية، وهذه القوة مصبها دعم القدرة العسكرية وتفوقها من خلال البحث والتطوير وهكذا؛ هي حلقة مترابطة.

لقد سلط معرض القوات المسلحة الضوء على القدرة التقنية للشركات الصناعية الوطنية والقدرة المعرفية العلمية لمنظمات البحث والتطوير المحلية والفرص الاستثمارية في المجالات الصناعية المختلفة، وجهود وزارة الدفاع متمثلة في القوات المسلحة في توطين الصناعة ذات المنتجات عالية الكفاءة وقليلة التكلفة.

لذا، قد يكون من المناسب التفكير في وضع سياسة أو استراتيجية طويلة المدى لتحويل أو تكييف جزء من نتائج الأبحاث والمنتجات التي أُنفق عليها الكثير وملكيتها الصناعية للوزارة، وانتفت الحاجة لها في الجانب العسكري إلى الأغراض المدنية والتجارية لتكون رافدًا للاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية اسوة بالدول المتقدمة.

الهيئة العامة لمجلس الشورى تحيل مقترح نظام الهيئة العامة للعقار على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن عدد من المقترحات التي قدمها أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى إضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى.

جاء ذلك خلال الاجتماع الرابع للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة عدة تقارير بشأن عدد من المقترحات المقدمة من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، وهي تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار المقدم من عضو المجلس

السابق المهندس محمد القويحص، وعضوي المجلس الدكتور مفلح الرشيدي والدكتور مشعل السلمي، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح تعديل نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦هـ بإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام تنص على أن «تضمن الرخصة رغبة السائق في التبرع بأعضائه من عدمه حال وفاته» المقدم من أعضاء المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم والدكتور عيسى الغيث والدكتور طارق فدعق، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتور لبنى الأنصاري، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح تعديل الفقرة (أ) من المادة السادسة عشرة من النظام الصحي المقدم من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي وعضو المجلس السابق الدكتور خالد المحيسن، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني بشأن معاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحلات المياه.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة الشؤون الإسلامية في جمهورية المالديف الشعبية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاقية تعاون للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية فنلندا.

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي : للمملكة دور مهم يمكنه الإسهام في حل العديد من القضايا العالقة

أكد معالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي صابر تشودري أهمية دور المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - في محيطها العربي والإسلامي، وما تمثله من ثقل دولي يمكنه الإسهام في حل العديد من القضايا العالقة. جاء ذلك خلال استقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس بالرياض لمعالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في إطار زيارته الرسمية التي قام بها للمملكة مؤخرًا.

وقدم معالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي شكره للمملكة العربية السعودية على دعمها لترشحه لرئاسة الاتحاد، ومساندة مجلس الشورى لأعمال الاتحاد وأنشطته التي تهدف إلى تنمية العمل من أجل السلام العالمي والتعاون الدولي عن طريق مؤازرة أهداف الأمم المتحدة. وشدد معاليه على أن الاتحاد البرلماني الدولي لن يكون وسيلة لتنفيذ أجندات بعض الدول، واستغلال اجتماعات الاتحاد لبث الفرقة بين الدول الأعضاء مؤكداً على دور الدبلوماسية البرلمانية في نشر الحوار والتسامح بين الشعوب خصوصاً في ظل الأحداث الإقليمية والعالمية المتلاحقة. وأفاد تشودري أن الاتحاد البرلماني الدولي سيركز خلال الفترة المقبلة على مناقشة موضوع الإرهاب وأخطاره على العالم أجمع، وما تمثله هذه الظاهرة من تهديد أمني وثقافي واجتماعي ، لافتاً النظر إلى أن إنهاء الصراع الفلسطيني والإسرائيلي وفق المبادرة العربية سيكون له أثراً كبيراً في تقليل النزاعات العالمية. من جانبه رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى باسمه ونيابة عن معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي صابر تشودري إلى المملكة ونوه بدور الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره منبراً دولياً مهماً لعرض ومناقشة القضايا السياسية، خاصة ما يتعلق منها بحفظ السلم والأمن الدوليين وقضايا حقوق الانسان والبيئة، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم.

واستعرض معالي الدكتور محمد بن أمين الجفري خلال الاستقبال الأوضاع الإقليمية في المنطقة، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية وحلفاءها يواصلون دعم ومساندة الشرعية في جمهورية اليمن الشقيق، ضد مليشيات الحوثي وقوات الرئيس المخلوع وما تقوم به من عمليات أسهمت في تدمير مؤسسات الدولة. وأشار معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية دولة محبة للسلام ولها دور محوري إقليمياً ودولياً في خدمة الأمن والسلام ونشر ثقافة الحوار والتسامح، مستشهداً في ذلك بالعديد من المبادرات التي قدمتها المملكة في هذا المجال ومنها المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، لافتا النظر إلى جهود المملكة في مكافحة الإرهاب. وتطرق معاليه إلى الوضع الأمني في المنطقة وعبر عن تنديده بالتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية في عدد من الدول العربية وبخاصة في لبنان واليمن والعراق وسوريا. وتناول الجانبان خلال اللقاء عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسُبل تعزيز أطر التعاون والتواصل بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس الشورى.

حضر الاستقبال معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو، وعضو مجلس الشورى عضو الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ صالح بن عيد الحصيني. من جانب آخر اجتمع عضو المجلس عضو الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ صالح الحصيني في مقر المجلس بالرياض اليوم بمعالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي صابر تشودري، بحضور عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذة هدى الحليسي. وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين مجلس الشورى والاتحاد البرلماني الدولي.

لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تجتمع بوفد البرلمان البريطاني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود بمقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع اعضاء حزب المحافظين في البرلمان البريطاني برئاسة النائب رحمان شيشت وذلك في إطار زيارتهم للمملكة مؤخراً.

وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات، إضافة إلى الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي اللوردات والعموم البريطانيين، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر الاجتماع سفير المملكة المتحدة لدى المملكة السيد سايمون كوليس.

لجنة صداقة شورية تجتمع بوفد لجنة الصداقة في المجلس الوطني الفلسطيني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الفلسطينية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري في مقر المجلس في الرياض اجتماعاً مع أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية السعودية في المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيس اللجنة جمال عايش وذلك خلال الزيارة التي قاموا بها مؤخرا للمملكة ضمن الوفد المرافق لمعالي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون .

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وفلسطين واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمجلس الوطني الفلسطيني وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

حضر الاجتماع السفير الفلسطيني لدى المملكة باسم عبدالله الأغا.

اللجنة المالية في مجلس الشورى تزور هيئة السوق المالية

قامت لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري بزيارة إلى مقر هيئة السوق المالية بالرياض، وقد كان في استقبال أعضاء اللجنة معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان وأعضاء مجلس الإدارة، وكبار مسؤولي الهيئة.

وأبدى معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية خلال اجتماع عقده مع أعضاء لجنة الشؤون المالية شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على دعمه وحرصه على تواصل المجلس ممثلاً في لجنة الشؤون المالية مع هيئة السوق المالية بما يسهم في تطوير أعمال الهيئة وتوجهاتها في الإشراف على السوق المالية.

وأفاد رئيس اللجنة المالية الدكتور حسام العنقري أن أعضاء اللجنة المالية ناقشوا مع مسؤولي هيئة السوق المالية عدداً من الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية، واستمع الوفد إلى شرح مفصل عن التوجهات والرؤى الإستراتيجية لهيئة السوق المالية، لافتاً النظر إلى أن الاجتماع يؤمل منه المزيد من التفاعل والتعاون بين مجلس الشورى والهيئة بما يحقق تطلعات المتداولين بالسوق وذلك من خلال ما ستطرحه اللجنة من توصيات على تقرير الأداء السنوي القادم لهيئة السوق المالية.

لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تعقد اجتماعاً بحضور معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد

عقدت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية - إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى - اجتماعها الخامس في مقر المجلس بالرياض بحضور معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد المحيسن، وبرئاسة عضو مجلس الشورى نائب رئيس اللجنة الاستاذ سعود الشمري.

وقد أبدى معالي نائب رئيس مجلس الشورى في كلمة افتتح بها الاجتماع ترحيبه وشكره باسمه ونيابة عن معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لمعالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومسؤوليها على حضور اجتماع اللجنة، كما عبر عن تقديره لما تقوم به الهيئة من جهود كبيرة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

وأكد معالي الدكتور الجفري حرص مجلس الشورى على دعم ومساندة جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية للارتقاء بأداء عملها وتطوير خدماتها التي تقدمها للمواطنين .

من جانبه قدّم معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شكره لمجلس الشورى نظير ما يقدمه من قرارات ساعدت الهيئة كثيراً في عملها ورسم استراتيجياتها وتحسين أدائها للوصول إلى المستوى الأمثل في حماية النزاهة والقضاء على الفساد.

واستعرض معالي الدكتور خالد المحيسن خلال الاجتماع أهم المعوقات التي تمر بها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأبرز الإنجازات، إضافة إلى طموحات الهيئة المستقبلية وما تصبوا إليه في مجال عملها واختصاصاتها .

كما أجاب مسؤولوا الهيئة عن الاستفسارات التي قدمها أعضاء المجلس بشأن أداء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

شارك في الاجتماع معالي نائب رئيس الهيئة الوطنية لشؤون حماية النزاهة الدكتور عبدالله العبدالقادر، ومعالي نائب الرئيس لشؤون مكافحة الفساد الأستاذ أسامة الربيعة، وعدد من مسؤولي الهيئة .

وفد مجلس الشورى يزور الحد الجنوبي ويشيد بالروح المعنوية العالية لجنودنا البواسل

قام وفد من مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة الشؤون الأمنية اللواء عبدالله السعدون بزيارة للمرابطين أبطال القوات المسلحة في الحد الجنوبي، حيث استمع الوفد لإيجاز عن إنجازات رجال القوات المسلحة في حماية حدود المملكة والتصدي لميليشيات الحوثي وقوات المخلوع علي صالح، والتقدم الذي حققته قواتنا الباسلة في ميدان المعركة.

وقد زار الوفد مركز عمليات الدفاع الوطني واستمع إلى إيجاز عن عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل، مشيداً بما لمسه من روح عالية لدى جنودنا البواسل واستعداد وجاهزية للدفاع عن حدود الوطن ونصرة الأخوة اليمنيين ضد الفئة الباغية.

وقال رئيس الوفد اللواء عبدالله السعدون إن الوفد وقف على واقع قوات التحالف واطلع على ما تقوم به القوات المسلحة من جهود في مراقبة حدود المملكة على مدار الساعة ورصد أي تحركات لميليشيات الحوثي وقوات الرئيس المخلوع ، وهي جهود تستحق الشكر، مشيراً إلى أن أعضاء الوفد شهدوا الروح العالية التي يتمتع بها جنودنا البواسل واطلعوا على التجهيزات والخدمات المتقدمة التي وفرتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - لدعم المجهود الحربي لأبطالنا على الحد الجنوبي.

ونوه اللواء السعدون بالدعم الكبير الذي يحظى به أفراد القوات المسلحة في الحد الجنوبي من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله -. وأكد اللواء السعدون أن مجلس الشورى لن يتوانى في تقديم كل الدعم المعنوي لأبطال قواتنا الباسلة، موضحاً أن زيارة وفد المجلس ووقوفهم ميدانياً على الوضع في الجنوب سينعكس بإذن الله إيجاباً على دراسة المجلس لتقارير وزارتي الداخلية والدفاع وصولاً إلى قرارات تصب في صالح القوات المسلحة والأمنية.

وضم الوفد أعضاء المجلس المهندس ثامر القناوي، والدكتور جبريل عريشي، واللواء مهندس حمد الحسون، والدكتور زهير الحارثي، والأستاذ عبدالعزيز العطيشان، والأستاذ عساف أبوثنين، والأستاذ نايف الفهادي والأستاذ محمد المطيري، والدكتور نواف الفغم.

انتخاب الأستاذة هدى الحليسي عضواً في اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت عضو مجلس الشورى الأستاذة هدى بنت عبدالرحمن الحليسي عضو الاتحاد البرلماني الدولي عضواً في اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي كأول إمرأة سعودية تحصل على منصب في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.

جاء ذلك على هامش أعمال الجمعية العمومية ١٣٤ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقد في العاصمة الزامبية لوساكا مؤخرًا.

وأبدت الأستاذة هدى الحليسي سعادتها بهذا الانتخاب مؤكدة أنه يأتي نتيجة للدور الكبير والمهم الذي وصلت إليه المرأة السعودية.

ورفعت أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله -، وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - يحفظهما الله- على ما تجده المرأة السعودية من دعم وتأييد في شتى المجالات حتى أصبحت تضاهي نظيراتها في المنطقة والعالم أجمع".

وأضافت الحليسي "إن انتخابي في اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي دليل واضح على المكانة التي وصلت إليه المرأة السعودية، ولا شك أن هذا لا يُسجل باسمي فقط بل يُسجل باسم المرأة السعودية التي لديها القدرة على تحمل المسؤولية والنجاح في شتى المجالات".

وأعربت الأستاذة هدى الحليسي عن شكرها وتقديرها لمعالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى ولمعالي نائبه ومعالي المساعد على دعمهم أعضاء المجلس في المشاركة في المحافل البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي تتكون من ١٠ أعضاء يمثلون المجموعات الجيوسياسية بالاتحاد، وبالتالي فإن الأستاذة هدى الحليسي تمثل المجموعة العربية في اللجنة.

العدواني يشكر خادم الحرمين الشريفين بمناسبة تعيينه على وظيفة مدير عام مركز أبحاث الشورى بالمرتبة الخامسة عشرة

رفع الأستاذ إبراهيم بن عبدالعزيز العدواني بالغ شكره وامتنانه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهم الله - بمناسبة تعيينه على وظيفة (مدير عام مركز أبحاث الشورى) بالمرتبة الخامسة عشرة.

كما عبر العداوني عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مثمناً لمعاليه الدعم والمساندة.

وأكد اعتزازه بهذه الثقة السامية الكريمة، سائلاً الله العلي القدير أن يكون عند حسن ظن القيادة الرشيدة، وان يعينه على بذل كل ما يستطيع لخدمة هذا البلد ومواطنيه.

رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية ينوه بدور المملكة في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي

ثمّن رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية سردار أيازصادق الدور الريادي الذي تؤديه المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي..

وأكد خلال استقباله في مكتبه بمقر الجمعية الوطنية في إسلام آباد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية باكستان الإسلامية عبدالله بن مرزوق الزهراني أن باكستان تولي اهتماماً بالغاً لعلاقاتها مع المملكة، وحريصة على تعزيز وتطوير هذه العلاقات في شتى المجالات، موضحاً أن العلاقات الأخوية التي تربط باكستان بالمملكة مبنية على أسس دينية تاريخية ثقافية عريقة..

ودعا إلى ضرورة تعزيز تبادل الوفود البرلمانية بين البلدين لتأصيل الروابط والعلاقات الودية بين البلدين الشقيقين.. من جانبه أعرب السفير الزهراني عن ثقته بأن العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان تشهد المزيد من الازدهار والتقدم.

السفير العنقري يلتقي أعضاء لجنة الصداقة الفرنسية السعودية في الجمعية الوطنية الفرنسية

اجتمع معالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية فرنسا الدكتور خالد بن محمد العنقري، مع أعضاء لجنة الصداقة السعودية الفرنسية في الجمعية الوطنية وذلك على غداء عمل داخل البرلمان الفرنسي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات التي تهم كلا الجانبين، وتطوير العلاقات المشتركة بين البلدين. وألقى رئيس اللجنة أوليفيي داسو كلمة في بداية الاجتماع عبر فيها عن ترحيبه بمعالي السفير في مقر البرلمان، مشيراً إلى أن العلاقات السعودية الفرنسية تشهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الماضية. من جانبه أوضح معالي السفير العنقري أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا قوية، وفي الفترة الحالية تشهد أفضل حالاتها، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية ازدهرت خلال السنوات الماضية لتصبح فرنسا ثالث أكبر شريك اقتصادي بالنسبة للمملكة.

مجلس الأمة الكويتي يرفع الحصانة عن دشتي

قرر مجلس الأمة الكويتي، رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي استجابة لطلب النيابة العامة، بعد اتهامه في قضيتين إحداهما الإساءة للمملكة العربية السعودية، والأخرى الإساءة للقضاء الكويتي.

وجاء قرار المجلس بموافقة ٣٨ نائبًا، بينما عارض ٥ نواب في القاعة رفع الحصانة.

ونفى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، علي العمير، أن تكون الحكومة قد قصرت تجاه هذه القضية، إذ أن إحالة طلب النائب العام بصفة استعجال لمجلس الأمة لتتم اتخاذ الإجراءات الدستورية تجاهه.

ويواجه النائب الكويتي قضيتين إحداهما قضية أمن دولة تتعلق باتهامه بالإساءة للمملكة العربية السعودية والأخرى تخص تهمة الإساءة للقضاء تتعلق بحكم محكمة الجنايات بقضية العبدلي.

وكانت وزارة الخارجية الكويتية قد رفعت شكوى قضائية ضد دشتي بعد ظهوره على الفضائية السورية في ٢٤ فبراير، إذ اتهم السعودية بمساعدة الإرهاب.

الجروان يرحب بالحوار "اليمني- اليمني" في الكويت في ١٨ أبريل

رحب رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان بالحوار "اليمني- اليمني"، المزمع عقده في ١٨ أبريل المقبل بدولة الكويت.

وعد "الجروان" في بيان له استضافة الكويت للحوار اليمني ، تضفي مزيداً من الإيجابية والتفاؤل بشأن الوصول إلى حل وإنهاء الأزمة في اليمن، مشيدًا بالدبلوماسية الكويتية ودورها الفاعل والمشهود به عربيا ودوليا وأيضا بالدور الفاعل لمجلس التعاون الخليجي في الشأن اليمني..

وأكد رئيس البرلمان العربي، أن الشعب العربي والأمة العربية في انتظار استقرار اليمن وعودة الحكمة اليمنية إلى حاضنة العمل العربي المشترك لما فيه خير ومصلحة الأمة العربية جمعاء. وأشار "الجروان" إلى أن إخماد نيران الأزمات في المنطقة مصلحة دولية وليست محلية أو عربية فحسب، لما للاستقرار وأمن المنطقة من دور كبير ومؤثر على الأمن والسلم الدوليين، داعيا لتظافر الجهود الدولية من أجل حل هذه الأزمات.

جدل في ليبيا حول المادة ١٨ من الاتفاق السياسي ينتهي بإحالة النزاع حول المادة إلى المحكمة العليا

عرض رئيس مجلس النواب الليبي عقيله صالح ، ورئيس المؤتمر العام نوري بوسهمين مقترحًا جديدًا على لجنة الحوار السياسي وبعثة الأمم المتحدة يقضي بإحالة النزاع حول المادة الثامنة من ملحق الترتيبات الأمنية في الاتفاق السياسي الخاصة بإقالة القيادات العسكرية والأمنية إلى الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا لتقول كلمتها فيها، على أن يتعهد الجميع بالالتزام بنص الحكم وعدم الضغط على أعضاء المحكمة.

وبحسب المقترح ـ المقدم ، فإن بوسهمين وعقيله جددا اقتراحهما بتقليص المجلس الرئاسي إلى رئيس ونائبين، بحيث يبقى السراج على رأس المجلس ويختار بوسهمين نائب وعقيله نائب، وتشكل الحكومة من ١٥ وزيرًا، خمسة

وزراء يرشحهم مجلس النواب، وخمسة وزراء يرشحهم المؤتمر الوطني، وخمسة وزراء يختارهم السراج، دون أن يتطرق المقترح إلى كيفية توزيع الحقائب الوزارية بينهم مكتفيا بالتأكيد على مبدأ الكفاءة.

مجلس الولايات الألماني يوافق على تشديد الإجراءات على اللاجئين

وافق مجلس الولايات الألماني على مشروع قانون للائتلاف الحاكم ينص على تشديد المزيد من إجراءات اللجوء.

وينص ما يعرف بـ "الحزمة ٢ لقوانين اللاجئين" على تطبيق إجراءات بت سريعة لطلبات اللجوء المقدمة من مجموعات معينة من اللاجئين وفرض قيود على لم شمل أسر اللاجئين. كما أصبح من الصعب بموجب القانون الجديد تأجيل ترحيل اللاجئين اعتمادًا على شهادة طبية. وفي الوقت نفسه وافق مجلس الولايات على مشروع قانون يقضي بتسهيل طرد اللاجئين الجنائيين. مما يذكر أن كلا المشروعين وافق عليهما البرلمان الألماني (بوندستاج). كما وافق مجلس الولايات على اقتراح مقدم من ولايات راينلاند-بفالتس وشمال الراين- ويستفاليا وشليزفيج - هولشتاين بمطالبة الحكومة الاتحادية بتوفير المزيد من المخصصات المالية لإدماج وإيواء اللاجئين.

البرلمان الكندي يصادق على تقليص المهام العسكرية الكندية ضد داعش

صادق البرلمان الكندي مؤخرًاعلى تعديل المهمة العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق لجهة إعادة الطائرات المقاتلة إلى كندا وإرسال مزيد من عناصر القوات الخاصة..

وكان رئيس الوزراء جاستن ترودو أعلن في فبراير الماضي أن بلاده ستوقف الضربات الجوية التي تشنها في إطار التحالف الدولي ضد التنظيم في سوريا والعراق وستعيد مقاتلاتها الست إلى البلاد، ولكنها ستضاعف عدد عناصر القوات الخاصة ثلاث مرات ليصل إلى ٢١٠ عسكريين مهمتهم تدريب القوات العراقية.

يذكر أنه في فبراير نفذت المقاتلات الكندية من طراز اف-١٨ آخر غارة لها ضد تنظيم داعش الإرهابي قرب بغداد، منهية بذلك مهمتها في إطار التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التنظيم الإرهابي.

البرلمان الأوروبي يؤكد ضرورة تشكيل الحكومة الليبية لسد الفراغ السياسي

أكد البرلمان الأوروبي في بروكسل أن تشكيل الحكومة الليبية المقبلة في طرابلس هو السبيل لوضع حد للفراغ السياسي والتقسيم الرمزي والجغرافي للبلاد الذي يتسبب في انتشار الإرهاب.

ودعا البرلمان الأوروبي في بيان له الهيئات الليبية الرسمية الى الموافقة على الاقتراح المقدم إلى مجلس النواب، كخطوة أساسية لاتخاذ مسار السلام والاستقرار في البلاد والدفاع عن المواطنين الليبيين. وأضاف إن ليبيا آمنة ومستقرة سياسيا حاجة ملحة للمواطنين الليبيين، وأيضا لأمن المنطقة بأسرها وأمن الاتحاد الأوروبي.

مبنى البرلمان الباكستاني يضاء بالطاقة الشمسية

أصبح البرلمان الباكستاني أول برلمان في العالم يعتمد كلياً على الكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية.

صرح بذلك رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف أثناء تشغيله نظام إمدادات الطاقة الشمسية لمبنى البرلمان الوطني في إسلام آباد..

وأكد شريف أن تشغيل مبنى البرلمان الوطني بالطاقة الشمسية يدل على مضي باكستان نحو تجاوز أزمة الطاقة والبحث عن طرق بديلة لإنتاج الطاقة، موضحاً أن البرلمان الباكستاني أصبح يعتمد على الاكتفاء الذاتي في انتاج الكهرباء بالطاقة المتجددة.. ويولد نظام امدادات الطاقة الشمسية لمبنى البرلمان الباكستاني ٨٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية، حيث يستهلك البرلمان منها ٦٢ ميجاوات بينما تحول ١٨ ميجاوات إلى الشبكة الوطنية.

رئيس البرلمان الألماني يقترح إلغاء الحصانة البرلمانية

اقترح رئيس البرلمان الألماني «البوندستاج» نوربرت لامرت إلغاء الحصانة البرلمانية. وقال "لامرت" المنتمي للحزب المسيحي الديمقراطي "حزب ميركل" في حديث مع صحيفة "دير شبيجل" الألمانية نشرته مؤخرًا: إن الحصانة تمثل عبئًا على النواب أكثر من كونها ميزة لهم. وأضاف إنه "لا يرى أي ميزة في نص الدستور الألماني على حماية النواب من الملاحقة الجنائية". يذكر أن ولاية براندنبورج تسير على هذا النهج بعدم تمتع أي برلماني ينتمي للولاية للحصانة، وهو ما أشار إليه "لامرت" بقوله: "لابد أن نسير على نهج ولاية براندنبورج، حيث يقر قانونها بإمكانية مسائلة عضو البرلمان جنائيا إذا ما تقدم أحد من الأعضاء أو رئيس البرلمان بطلب تحقيق في أمر جنائي، وفي هذه الحالة لا بد من إيقاف عضو البرلمان عن العمل".

فشل البرلمان الأوكراني في إقالة الحكومة

فشل البرلمان الأوكراني، في إقالة حكومة البلاد، بعد أن دعا الرئيس بيترو بوروشينكو، رئيس الحكومة أرسيني ياتسينيوك، إلى تقديم استقالته بهدف استعادة الثقة بالسلطة.

ودعا عدد من النواب، إلى إعادة التصويت في مسألة سحب الثقة بسبب حدوث عدد من المشكلات التقنية أثناء عملية التصويت.. يذكر أن أعضاء البرلمان، انتقدوا مؤخرًا عمل الحكومة الأوكرانية واعتبروا أداءها غير فاعل، إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على ٢٢٦ صوتاً أثناء التصويت حول سحب الثقة من الحكومة الأوكرانية..

رئيس الوزراء الأسترالي يهدد بحل البرلمان

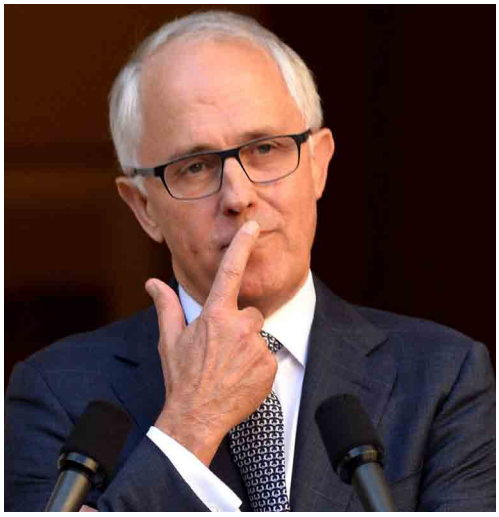

هدد رئيس الوزراء الأسترالي مالكولم ترنبول، بحل مجلسي البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة في الثاني من يوليو القادم، إذا لم تجز جلسة يعقدها البرلمان الشهر المقبل مشروعات قوانين تقدمت بها الحكومة للإصلاح العمالي.

وأجاز مجلس الشيوخ تعديلات في نظام التصويت مما يمهد الطريق أمام الدعوة لانتخابات مبكرة لحل مجلس الشيوخ المشاكس لترنبول. وقال ترنبول للصحافيين في كانبيرا: "لقد اتصلت بالحاكم العام كي أنصحه بدعوة مجلسي البرلمان للانعقاد في ١٨ أبريل المقبل لمناقشة وإجازة مشروعات قوانين لجنة البناء والتشييد الأسترالية، ومشروع قانون المنظمات المسجلة. إذا تقاعس مجلس الشيوخ عن إجازة هذه القوانين سأنصح الحاكم العام بحل مجلسي البرلمان وإصدار أمر بإجراء انتخابات». ومن المقرر إجراء انتخابات بحلول يناير ٢٠١٧، ولكن كان من المتوقع أن تتم الدعوة لها في النصف الثاني من ٢٠١٦. ومن أجل الدعوة لمثل هذه الانتخابات يحتاج ترنبول إلى أن يرفض مجلس الشيوخ قانونا مرتين كاجراء يستدعي الدعوة لانتخابات مبكرة.

دبلوماسية الدعاية Propaganda Politics

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

تعني دبلوماسية الدعاية محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة، تحقيقاً لهدف عام معين. والدعاية الحقة أداة من أدوات الدبلوماسية. ولكي تكون دبلوماسية الدعاية ناجحة وفعالة يجب أن يتوفر بها عدد من الشروط الأساسية مثل: أن تتسم بالبساطة في العرض، حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل القارئ والمستمع. فكلما كانت الدعاية بسيطة كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير وحققت بذلك الأهداف المرجوة منها.

كما يجب أن تتسم الدعاية بالقدرة على جذب انتباه القارئ أو المستمع وإثارة اهتمامه، وكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير، كلما قوي جذبها للانتباه. ذلك أن الجماهير دائماً معنية بواقعها. وبالإضافة إلى الاهتمام بواقع الجماهير يجب الاهتمام أيضا بتحريك عواطفهم، لأن تحريك العواطف يساعد على إثارة الاهتمام بالمادة الدعائية.

ولكي تكون الدعاية الدبلوماسية مقبولة يجب أن تكون معقولة؛ أي أن المادة الدعائية تنطوي على مقدار من الصحة، ذلك أن الكذبة المطلقة ليس من السهل بيعها للجماهير؛ لأن الجماهير حينما تتلقى أي مادة دعائية، تحاول مقارنتها إلى حد ما بالواقع للتأكد من مدى صحتها النسبية.

وحتى تحقق الدعاية التأثير المنشود في عقول وعواطف وسلوك الجماهير يجب أن تكون المادة الدعائية متفقة في المضمون، ذلك أن التناقض في المضمون يؤدي إلى التشكيك في المادة الدعائية.

ولترسيخ المادة الدعائية في أذهان الجماهير المخاطبة لابد من تكرارها، بحيث تظهر للجمهور المخاطب وكأنها حقيقة مسلم بها. فتقديم المادة الدعائية مرة أو مرتين لا يكفي، بل لابد من تكرارها عدة مرات، وفي كافة الوسائل الإعلامية: الإذاعة، والصحافة، والتلفزيون.

وفي مجال الاستراتيجيات دبلوماسية الدعاية يمكن أن نميز بين نوعين من الاستراتيجيات: الاستراتيجية الموضوعية أو استراتيجية الحقيقة Strategy of Truth واستراتيجية الكذبة الكبرى Strategy of Big Lie. فالاستراتيجية الموضوعية تعني تقديم المادة الإعلامية للمتلقي بشكل إخباري، يراعى فيها أكبر قدر من الصحة والدقة والموضوعية، ومن ثم يترك للمتلقي مهمة استنتاج مغزى أو دلالة الخبر الإعلامي.

والاستراتيجية الموضوعية مبنية على أساس تقديم المعلومات الصحيحة. كما أن لهذه الاستراتيجية ميزة كبرى تتمثل في جذب القراء والمستمعين الذين يحرصون على الحصول على معلومات صحيحة تساعدهم على تصحيح الأخبار المغلوطة والمشكوك فيها والتي تقدم لهم في الداخل.

أما استراتيجية الكذبة الكبرى فهي تعني تحريف أو تشويه المادة الإعلامية من أجل التلاعب بالرأي العام الموجه نحوه الدعاية. ولقد استعمل الإعلام النازي هذه الاستراتيجية بفعالية، معتمداً على الفكرة التي عرضها هتلر في كتابه (كفاحي) وهي: أن الكذبة إذا كانت كذبة كبرى، ورددت ترديداً كافياً فسوف تصدقها الجماهير، تصديقاً جزئياً على الأقل، إذ أن أكثر الناس يفتقرون إلى سعة الأفق اللازمة لإدراك أن ترديد تصريحات ما لا يعني صحتها.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمّاً ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa
twitter twitter.com/nazaha_gov_sa